

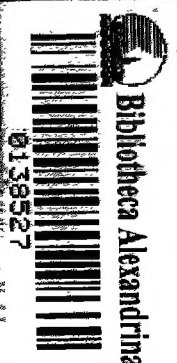
في علم الدبلوماسية العربي

إشياء الملكية في الوثائق العربية

تأليف
دكتور جمال المخولي



الدار المصرية اللبنانية



إثباتُ المِلْكِيَّةِ
في الوثائقِ العَرَبِيَّةِ

الناشر : الدار المصرية اللبنانية

١٦ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

تليفون : ٣٩٢٣٥٢٥ - ٣٩٣٦٧٤٣

فاكس : ٣٩٠٩٦١٨ - برقية : دار شادو

ص . ب : ٢٠٢٢ - القاهرة

رقم الإيداع : ٩٤ / ٧٢٤٦

التقييم الدولي : X - 160 - 270 - 977

جمع : آو - تك

العنوان : ٣٣٩ ش السردان - تليفون : ٣٤٧٢٥٥٥

طبع : مطبعة أمون

العنوان : ٤ عطفة فيروز - متفرع من اسماعيل أباطة

تليفون : ٣٥٤٤٣٥٦ - ٣٥٤٤٥١٧

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى : ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

تصميم الغلاف : صالح وحيد

فِي عِلْمِ الدُّلُومَانِيَّةِ الْعَرَبِيِّ

إِثْبَاتُ الْمَلِكِيَّةِ فِي الْوُثَائِقِ الْعَرَبِيَّةِ

تأليف
دكتور جمال الخولي
قسم المخطوطات والوثائق
بجامعة الإسكندرية والسلطان قابوس

المنشور
لدار النشر رتبة البناية

إهداء

إلى أرواح الرواد الأجلاء ...

من الأساتذة والزملاء ...

الذين أفنوا أعمارهم .. وأوقدوا حياتهم شموعاً لأضاءت لأجيال من بعدهم طريق العلم ...

إلى أرواح أساتذتي وزملائي ..

محمد أحمد حسين، محمد حمدي البكري، توفيق إسكندر،
جوزيف نسيم يوسف، أحمد أنور عمر، محمد أمين
البنهاوي، محمد المصري عثمان، محمد إبراهيم السيد ..

أهدي هذا الكتاب

لمسة تقدير وعرفان ووفاء ...

في زمن ندر فيه الوفاء ...

تحية إلى ذكراهم العطرة .. وطوبى لهم في عليين ...

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

هذه دراسة لنوع فريد ومتميز من الوثائق العربية فى العصور الوسطى الإسلامية. وينفرد هذا النوع - دون سائر أنواع الوثائق العربية - بأنه لا يتضمن تصرفاً قانونياً بالمعنى المفهوم، كالوقف والبيع والاستبدال وغيرها، ولكنه يتضمن واقعة قانونية، أو دعوى قانونية، تلخص فى طلب المدعى إثبات ولايته وملكيته لعقارات أو منقولات ليست لديه أدلة قانونية رسمية (مستندات) تثبت له هذه الولاية، وهو يطلب من قاضى القضاة باعتباره صاحب الولاية الشرعية أن يعطيه مستنداً يثبت له هذا الحق، على زعم أن الأوراق الدالة على ملكية المدعى لهذه الأعيان أو المنقولات قد فقدت.

وسيل المدعى إلى إثبات زعمه أمام القاضى هو تقديم بيّنة تتمثل فى شهادة شهود يحددهم المدعى، يشهدون له أن هذه العقارات أو المنقولات كانت - وما تزال - فى حيازته وتحت يده، وأنهم على علم بهذا الجريان وتلك الحيازة.

ومن ثم، فهذا النوع من الوثائق الذى نحن بصدد دراسته ليس عقداً كسائر العقود الشرعية التى ينبغى أن يتوافر ركنا الإيجاب والقبول بين أطرافها حتى تنعقد وتكتسب قوة التنفيذ الجبرى.

تلك هى الوثائق التى ارتضينا لها اسم «وثائق إثبات الملكية»، والتى نقوم

بدراستها فى هذا البحث، وتقديمها للمستغلين بدراسات الوثائق الدبلوماسية العربية، وكذا رجال القانون والشرعة الإسلامية؛ لتكشف لهؤلاء وأولئك عن جانب هام من جوانب الفكر القانونى الإسلامى، ومدى ما وصل إليه هذا الفكر من نضج فى الدولة الإسلامية خلال العصور الوسطى.

وترجع علاقتى - بصفتى باحثاً - بهذا الموضوع إلى عدة أعوام مضت، حين كنت مدرسا مساعدا بقسم الوثائق والمكتبات بكلية الآداب جامعة القاهرة، وكنت أشارك فى تدريب طلبة القسم على قراءة الوثائق فى دفترخانة وزارة الأوقاف.

وقد لفت نظرى - آنذاك - هذا النوع الغريب من الوثائق، والذى يتفرد عن سائر أنواع الوثائق بوضعية خاصة. وكان أن عقدت العزم على إفراجه بدراسة مستقلة فى وقت لاحق، وها قد آن الأوان لهذه الدراسة أن ترى النور.

وقد بدأت خطوات هذا البحث بحصر الوثائق التى تنتمى إلى هذا الموضوع، ومرت عملية الحصر بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هى مرحلة البحث الببليوجرافى، وقد تم فيها الاستعانة بفهرست وثائق القاهرة الذى أعده الأستاذ الدكتور محمد أمين أستاذ التاريخ الإسلامى بآداب القاهرة ورئيس قسم التاريخ بجامعة السلطان قابوس. وقد وجدت فيه إشارات ببليوجرافية لخمس وثائق هى:

١ - وثيقة إثبات ملكية باسم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد المحلى الشافعى، تاريخها، ربيع الآخر سنة ٨٤٥هـ، تحت رقم ١٠٣ ج محفوظه بأرشف وزارة الأوقاف.

٢ - وثيقة إثبات ملكية باسم زين العابدين بن إسماعيل، تاريخها ١٩ من

شوال سنة ٨٥٢هـ، تحت رقم ٢٠٤ ج محفوظة بأرشفة وزارة الأوقاف.

٣ - وثيقة دعوى عقد مجلس لإثبات ملكية باسم الملك المؤيد أحمد، تاريخها ٢٥ من جمادى الآخرة سنة ٨٧١هـ، تحت رقم ٧٤٠ ج محفوظة بأرشفة وزارة الأوقاف.

٤ - وثيقة إثبات ملكية من ديوان الموارث الحشرية باسم رمضان بن علم الدين سليمان، تاريخها ١٤ من صفر سنة ٩١٠هـ، تحت رقم ٣٨١ ج محفوظة بأرشفة وزارة الأوقاف.

٥ - وثيقة إثبات ملكية باسم منصور بن الظاهر خشقدم، تاريخها ١١ من ذى القعدة سنة ٩١٠هـ، تحت رقم ١٠٨ ج محفوظة بأرشفة وزارة الأوقاف.

وبمراجعة الفهارس البطاقية والسجلية لأرشفة وزارة الأوقاف وجدت تطابقاً بين بياناتها والإشارات المذكورة.

المرحلة الثانية: وهى مرحلة التحقق من البيانات السابقة عن طريق فحص الوثائق على الطبيعة، حيث وجدت أن ثلاثاً من الوثائق الخمس المذكورة لا تدخل ضمن نطاق هذه الدراسة.

فالوثيقة رقم ١٠٣ أوقاف ج تتضمن إسجلاً حكماً صادراً عن القاضى عبدالرحيم الهيثمى الشافعى يشهد فيه أن الشيخ عبدالله بن محمد المحلى واضع يده على ثلث العين المذكورة فى الوثيقة بدليل مكتوب تباع صحيح وموجودة بحوزة المدعى.

أما الوثيقة رقم ٢٠٤ أوقاف ج فهى وثيقة بيع، وليست إثبات ملكية، وقد

أثبت موضوعها صحيحا فى سجلات لجنة القانون بالمجلس الأعلى للثقافة .
وبخصوص الوثيقة رقم ٧٤٠ أوقاف ج؛ فهى عبارة عن دعوى أقامها
الملك المؤيد أحمد لإثبات حقه فى تركة السيفى قائم أتابك العسكر المنصورة .
لم يتبق بعد ذلك سوى الوثيقتين اللتين رقماهما: ١٠٨ و ٣٨١ أوقاف
ج، وهما تتعلقان بمجال هذه الدراسة، فموضوعهما هو إثبات ملكية مدعين
فى أملاك فقدت المستندات الشاهدة بملكيتهم لها، ولم يكن أمامى سوى
تأسيس هذه الدراسة على هاتين الوثيقتين، وهما وثيقتان أصليتان جديدتان
لم يسبق دراستهما أو نشرهما قبل الآن .
وقد اتبعت فى هذه الدراسة المنهج التحليلى لنصوص الوثائق، مع تدعيم
الدراسة وتفسيرها المعلومات بالمعلومات المستقاة من عدد من المصادر الفقهية
والقانونية .

وتم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول، بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة،
وعدد من اللوحات للوثائق التى تم نشرها .

يتحدث الفصل الأول عن معنى الإثبات فى اللغة العربية ومفهومه
الاصطلاحي، مع دراسة فقهية قانونية مختصرة لموضوع الإثبات ووسائله، مع
التركيز على الإثبات الكتابى، وموضوع فقد السند المكتوب . ويأتى الفصل
الثانى بدراسة موضوعية موجزة لحق الملكية كأحد الحقوق الشخصية، وبيان
أسباب اكتساب هذا الحق، مع التركيز على العقد كسبب من أهم أسباب
الملكية . وتناولت فى الفصل الثالث وثائق إثبات الملكية بالدراسة
الدبلوماتية، من حيث مراحل الإخراج، والأجزاء، والصيغ الدبلوماتية،
وعلامات التوثيق والإثبات، موجهة الاهتمام نحو بيان الفروق بين وثائق
إثبات الملكية وبين غيرها من أنواع الوثائق فيما يتعلق بالموضوعات التى

تناولتها، وذلك لإظهار الشخصية المتميزة لهذا النوع من أنواع الوثائق العربية الإسلامية. ويتضمن الفصل الرابع نشرًا علميًا لنصوص وثيقتي إثبات الملكية اللتين قامت عليهما هذه الدراسة، مع إكمال الناقص، وتصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية حيثما وجدت، وذلك في سبيل تقديم النص مقومًا قدر الإمكان؛ ليكون صالحًا للدراسة ورتبت الوثيقتين حسب تصاعد أرقام الطلب الخاصة بهما في أرشيف وزارة الأوقاف، برغم أن الثانية أسبق تاريخًا من الأولى بحوالى ثمانية أشهر؛ وذلك لدواعي المراجعة. كما صدرت كل وثيقة ببطاقة فهرسة متبعا فيها الأسلوب الذى بدأته وشرحت تفاصيله فى رسالتى لدرجة الدكتوراه*. وقد أفردت الفصل الخامس والأخير للتعليقات والتحقيقات العلمية التى بلغت مائة وتسعة وثلاثين تحقيقًا. وقد راعيت اقتصار التحقيقات على المصطلحات الخاصة بوثائق إثبات الملكية، وكذلك بعض المصطلحات الأثرية والخطط، أما الألقاب فلم أشأ أن أدخلها ضمن هذه التحقيقات، حيث سبق دراستها وشرحها بشكل واف فى الدراسات والنشرىات السابقة التى قام بها بعض الباحثين من الأساتذة والزملاء؛ وذلك لتجنب التكرار غير المجدى.

وبعد، فإننى أرجو أن أكون قد وفقت فى تقديم وثائق إثبات الملكية كنوع متميز من الوثائق الدبلوماسية الخاصة فى العصور الوسطى، وبالذات فى العصر المملوكى.

وكنى أود أن أعثر على نماذج لهذه الوثائق ترجع إلى عصور أخرى غير المملوكى؛ حتى تكون هناك فرصة للدراسة المقارنة، ومن أسف فإن ذلك لم يتيسر لى حاليا، وربما ظهرت فى المستقبل وثائق إثبات ملكية ترجع إلى عصور أخرى؛ إذ لا شك أن دراستها - آنذاك - سوف تكمل سلسلة

* الخولى: جمال إبراهيم. الأرشيف الحديث فى مصر. - القاهرة: جامعة القاهرة - كلية الآداب،

١٩٨٤. - رسالة دكتوراه غير منشورة. ص ص ٣٧٨ - ٣٨٤.

الدراسات التى يمكن من خلالها استكمال أصول وقواعد علم الدبلوماتيك العربى .



هذا ولا يفوتنى أن أوجه الشكر العميق إلى الإخوة والزملاء الذين يرجع إليهم الفضل فى ظهور هذه الدراسة بما قدموه من مساعدات مشكورة. وأخص بشكرى الأستاذ/ محمد حسام الدين كنج، رئيس قسم المحفوظات والوثائق بوزارة الأوقاف، الذى يسر لى الاطلاع على الوثائق موضوع الدراسة كعادته دائما فى معاونة الباحثين، وكذلك الأستاذ / حسين محمد داود، مدير دار الكتاب المصرى اللبنانى الذى ساعدنى فى تصوير هذه الوثائق، كما أشكر الزميل الأستاذ/ السيد النشار المدرس المساعد بقسم المكتبات والمعلومات بجامعة الإسكندرية الذى أمدنى بمصورات لبعض المصادر التى لم تكن متاحة لدى فى سلطنة عمان.

وثم شكر واجب أوجهه إلى الدار المصرية اللبنانية للطباعة والنشر والتوزيع، التى ما برحت تيسر نشر الإنتاج العلمى الجاد دون التفتات إلى حساب المكسب. فإلى جميع العاملين بهذه الدار الأصيلة وعلى رأسهم الأخ الصديق الأستاذ/ محمد رشاد المدير العام أوجه شكرى على ما يبذلونه من جهد فى إخراج ما تصدره الدار من مطبوعات.

وأخيرا، فإننى أقدم هذا الكتاب للمتخصصين فى الدراسات الوثائقية والتاريخية والقانونية: أساتذة وطلابا، آملا أن يجدوا فيه ما يستحق عناء القراءة. والحمد لله الذى هدانا لهذا، وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله .

د. جمال الخولى

مسقط فى ١٢/١٢/١٩٩٣

الفصل الأول

الإثبات : ماهيته وطرقه

ماهية الإثبات

الإثبات لغة

جاء فى لسان العرب «ثبت الشيء فهو ثابت، وثبتت فى الأمر والرأى تأنى ولم يعجل، والثبت أى الحجة»^(١).

ومن ثم فإن المعنى اللغوى لمصطلح الإثبات هو «تأكيد الحق بالبيئة، والبيئة هى الدليل أو الحجة»^(٢)، أو هو «إقامة الحجة وإعطاء الدليل»^(٣) على صحة وصدق أمر أو حقيقة أو حدث تم بالفعل.

والإثبات بهذا المعنى العام ليس وقفا على المسائل القانونية، وإنما يتعدى ذلك إلى الأمور اليومية فى حياة الناس، وكذلك الأفكار والنظريات فى مجالات العلوم الطبيعية والإنسانية، ولكل منها وسائلها الخاصة فى الإثبات.

الإثبات فقها

تناولت الشريعة الإسلامية وفقه المعاملات مسألة الإثبات، وبينت أن معناه الاصطلاحي «الحكم بثبوت شيء آخر بالبيئة التى أباحها الشارع»^(٤).

١ - ابن منظور: لسان العرب، مادة «ثبت».

٢ - أبو زيد: شرح قانون الإثبات السودانى، ص ٩.

٣ - المزغنى: أحكام الإثبات، ص ٣.

٤ - المصدر السابق والصفحة؛ نقلا عن التعريفات للجرجانى.

ومع أن الفقهاء يكادون يجمعون على هذا المعنى، فإنهم قد اختلفوا في معنى البينة التي هي وسيلة الإثبات، فَضَيَّقَ البعض معنى البينة، وحصرها في الشهادة فقط، ووسَّعَ آخرون في المعنى؛ لتشمل الشهادة، والإقرار، واليمين، والكتابة، وهؤلاء وأولئك قد استمدوا رأيهم من كتاب الله وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

الإثبات في القانون

لم يختلف معنى الإثبات عند رجال القانون عنه لدى فقهاء الشريعة الإسلامية، حيث يعنى الإثبات في اصطلاح فقهاء القانون الوضعي «إقامة الدليل أمام القضاء على وجود واقعة قانونية، أى وضع يرتب حقا أو يُعَدِّلُهُ أو يَرْتَّبُ القضاء، سواء كان حقا موضوعيا أم حقا متعلقا بالإجراءات»^(١).

ويعرّف السنهاورى الإثبات بأنه «إقامة الدليل أمام القضاء بالطرق التي حددها القانون على وجود واقعة قانونية ترتبت آثارها»^(٢).

كما يعرف الإثبات أيضا بأنه «تأكيد حق متنازع فيه له أثر قانوني بالدليل الذي أباحه القانون لإثبات ذلك الحق»^(٣).

ويرى د. سمير تناغو أن مصطلح الإثبات يتضمن عناصر ثلاثة لا بد من توافرها لتعطى المعنى القانوني لهذا المصطلح، وهي:

«أولا: الفعل الذي بمقتضاه يتقدم أحد الخصوم إلى القاضى بالوسائل اللازمة لإقناعه.

١ - أبو زيد: نفس المصدر، ص ٩.

٢ - السنهاورى: الوسيط، ج ٢ ص ١٤.

٣ - نشأت: رسالة الإثبات، ج ١ ص ١٤.

ثانيا: الوسيلة أو الطريقة التي تؤدي إلى اقتناع القاضى . . .

ثالثا : النتيجة التي يتم الحصول عليها بعد التقدم إلى القاضى بطريقة أو طرق الإقناع . . .^(١).

ويرى الباحث أن هذا التقسيم الثلاثى لعناصر الإثبات قد أغفل عنصرا رابعا لا يقل أهمية، وهو وجود نزاع أصلا، فمن المسلّم به أنه عند انعدام النزاع لا يكون للإثبات ضرورة، فالرضا بالواقع لا يحتاج إلى إثبات.

إلا أن د. تناغو قد تدارك هذا النقص عندما قدم لنا تعريفا شاملا ممتازا لمعنى الإثبات فى القانون، حيث يرى أن الإثبات هو «إقامة الدليل أمام القضاء بطريقة من طرق الإقناع التى يحددها وينظمها القانون على صحة واقعة متنازع فيها، بقصد الوصول إلى النتائج القانونية التى تترتب على صحة الواقعة المذكورة»^(٢).

ومهما يكن من أمر، فإن للإثبات فى القانون خصائص تميزه عن الإثبات بالمفهوم العام، وهى:

«أ - أن الإثبات قانونا يقع أمام القضاء؛ ولذلك يسمى بالإثبات القضائى، ولا عبرة للأدلة فى غير مجلس القضاء . . .

ب - مع أن الغرض من التداعى (كذا بالأصل، والمقصود إقامة الدعوى) أمام المحكمة هو أساسا المطالبة بحق منازع فيه، فالإثبات لا يرد على الحق ذاته، بل على الواقعة التى أدت إلى نشوء الحق المدعى به. وهذه

١ - تناغو: النظرية العامة فى الإثبات، ص ٣.

٢ - المصدر السابق، نفس الصفحة. ويلاحظ أن عبارة «طرق الإقناع» التى ورد ذكرها فى هذا النص تقابل مصطلح البيئة عند فقهاء الشريعة الاسلامية.

الواقعة بوصفها محل إثبات، قد تكون تصرفاً قانونياً، كعقد بيع أو إيجار أو غيرهما، أو فعلاً مادياً كعمل غير مشروع، يلزم فاعله بتعويض الضرر الناتج عنه.

جـ - أن الإثبات تضبطه قواعد وتنظمه إجراءات قانونية، تلزم القاضى والخصوم، وتحتم عليهم اتباعها...»^(١).

أهمية الإثبات

كما اتضح لنا من التعريفات المختلفة لمعنى الإثبات بأنه كل ما يثبت به حق، فإن عدم القدرة على الإثبات تؤدي إلى ضياع الحق المتنازع فيه، وتقويت الفرصة على مدعى الحق للاستفادة والتمتع بحقوقه الطبيعية التي كفها له القانون والشرع فى واقعة الدعوى «فكثيرون يخسرون دعاواهم برغم كونهم أصحاب حق فيما يدعون؛ لأنهم عجزوا عن إقامة الدليل الذى يصل إلى إقناع القاضى»^(٢).

فالإثبات هام فى كل وقت؛ إذ أن احترام قواعده والحرص على إنفاذها يؤدي إلى «حماية الحقوق الخاصة بالأفراد، وحسم المنازعات بينهم، وفى ذلك مصلحة اجتماعية، بالإضافة إلى المساواة بين المتقاضين، الذين يطالبون مبدئياً بتقديم نفس الدليل لإثبات دعاواهم»^(٣).

وينبغى التأكيد على أن أهمية الإثبات «لا تقتصر على الحقوق المالية وحدها، ولكنها تمتد إلى الحقوق غير المالية، كالحقوق الناشئة عن الزواج، والنسب، والحق فى الجنسية وغير ذلك»^(٤).

(١) المزعنى: نفس المصدر، ص ٤ - ٥.

(٢) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٤٤.

(٣) المزعنى: نفس المصدر، ص ٧.

(٤) تناغو: نفس المصدر، ص ٤.

وبرغم الأهمية القصوى التى يكتسبها الإثبات. فى تأكيد الحقوق وما يترتب على ذلك من آثار مادية ومعنوية ونفسية لمن ينجح فى إثبات دعواه - فإنه «لا ينبغي المبالغة فى التأكيد على هذه الأهمية، فالقول بأن الحق الذى لم يتم عليه دليل هو والعدم سواء، لا يقصد به سوى الحق المنازع فيه؛ إذ أن الحق يوجد ويثبت لصاحبه بدون حاجة إلى دليل يدعمه. وعادة ما يكون هذا الدليل شرطاً لإثبات الواقعة أو العقد، لكنه ليس شرطاً لوجودهما»^(١).

والمعنى فيما ذهب إليه رضا المزغنى، هو أن هناك تصرفات قانونية تصح إذا وقعت مشافهة، ويترتب عليها كل آثارها القانونية، إلا أن القاضى لا يقبل عند وقوع النزاع سوى السند الكتابى، مثل البيع.

وثمة تصرفات أخرى لا تصح إذا وقعت مشافهة؛ إذ أن الكتابة شرط لازم لصحة عقودها، وتأسيس الحقوق لأطرافها، كالزواج والديون مثلاً.

ويؤيد ما ذهب إليه المزغنى ما أجمعت عليه القوانين الوضعية، من أن «الإثبات لا يرد على الحق ذاته، ولكنه يرد على مصدر الحق، سواء كان هذا المصدر تصرفاً قانونياً أو عملاً مادياً»^(٢).

عبء الإثبات

وبالنظر إلى ما اكتسبه الإثبات من أهمية فى منح الحقوق أو منعها عن أطراف النزاع، فقد وجهت معظم القوانين اهتماماً كبيراً إلى رسم وتحديد طريق الإثبات، ووضع الضمانات الكفيلة بإظهار الحق على وجه صحيح. فعمدت هذه القوانين إلى تحرى الدقة فى عملية الإثبات، بحيث أصبحت صعبة وشاقة فى بعض الحالات.

(١) المزغنى: نفس المصدر، ص ٧.

(٢) تناغو: نفس المصدر، ص ٤٣.

ومن تلك الضمانات النص على تحديد الشخص الذى يتحمل عبء الإثبات، أى الطرف الذى ينبغى عليه أن يقوم بتقديم الدليل المثبت لصحة الواقعة؛ ولهذا الأمر أهمية الكبرى من الناحية العملية «فكون أحد الخصمين غير مكلف الإثبات يعتبر ميزة له من ناحية مركز الخصوم فى الدعوى؛ لأن هذا يؤدي به إلى كسب الدعوى إذا عجز خصمه فى الإثبات»^(١).

ويقصد بعبارة عبء الإثبات ذلك الالتزام الذى يقع على من يدعى أمرا مخالفا لظاهر الحال؛ حيث ينص قانون الإثبات السودانى على أن «الأصل صحة الظاهر والبيئة على من يدعى خلاف ذلك»^(٢).

ويفرق رجال القانون بين نوعين من عبء الإثبات:

١ - عبء الإثبات الإقناعى: وفيه يلتزم الخصم بإثبات صحة دعواه عن طريق المرافعة.

٢ عبء الإثبات القانونى: وفيه يلتزم الخصم بتقديم بيئة (أدلة) كافية يطمئن إليها القاضى، وتدفعه إلى الحكم بما يدعيه هذا الخصم.

هذا وتأخذ الشريعة الإسلامية بالنوعين السابقين من عبء الإثبات.^(٣)

أما على من يقع عبء الإثبات، فقد اعتمدت معظم التشريعات الحديثة القاعدة الإسلامية التى استقر عليها فقهاء المذاهب جميعا، وهى «البيئة على من ادعى»^(٤)، أى أن إظهار الدليل وتقديم ما يبينه هو مسئولية الشخص

(١) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٤٤.

(٢) قانون الإثبات السودانى لسنة ١٩٨٣، مادة ٤/٤.

(٣) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٤٥.

(٤) استمد الفقهاء هذه القاعدة من أحاديث النبى عليه الصلاة والسلام، فقد روى ابن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال «لو يعطى الناس بدعواهم لادعى أناس دماء رجال وأموالهم، ولكن البيئة على من ادعى». وفى حديث آخر قال «البيئة على من ادعى واليمين على من أنكر». وقد عمل الصحابة والخلفاء الراشدون بهذا المبدأ فى قضائهم.

الذى يدعى أن له حقا، وإلا اعتبر إدعاؤه مجرداً لا أساس له، فترفض دعواه^(١).

وقد تقرر هذا المبدأ فى القانون الرومانى أيضا، على أنه لم يكن الحال هكذا دائما، وإنما تدرج الأمر إلى إقرار هذا المبدأ، وكان المقرر قبل ذلك أن الحائز أو المدعى عليه هو المطالب بالإثبات^(٢)، وهو ما يعبر عنه القانون الفرنسى بقاعدة أن «من يطالب بتنفيذ التزام عليه إثباته»^(٣).

إذا الأصل فى تحمل عبء الإثبات أنه يقع على المدعى، إلا أننا نجد فى بعض الحالات - وخاصة فى الدعاوى المدنية - أن عبء الإثبات قد ينتقل من المدعى إلى المدعى عليه إذا استطاع الأول أن يثبت ما يدعيه، فإذا استطاع المدعى عليه إثبات وجهة نظره « يرجع للمدعى لتقديم دفوعات جديدة عند الاقتضاء، مما أدى إلى اعتبار عبء الإثبات كالكرة يتقاذفها الخصمان، حتى يعجز من ألقيت إليه عن ردها إلى خصمه فيخسر الدعوى»^(٤).

مذاهب الإثبات

للإثبات فى القانون مذاهبه ونظمه التى رتبها المشرع، وتندرج هذه النظم تحت ثلاثة مذاهب:

١ - مذهب أو نظام الإثبات الحر: وفيه يترك للقاضى كامل الحرية فى اختيار وتحديد الوسائل والطرق التى يراها مؤدية إلى إقناعه بصحة الدعوى ومعرفة الحقيقة القضائية دون التقيد بطريقةٍ دون أخرى.

(١) المزغنى: نفس المصدر، ص ٤١.

(٢) تناغو: نفس المصدر، ص ٧١؛ المزغنى: نفس المصدر، ص ٤٢ حاشية رقم ٢.

(٣) المزغنى: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) تناغو: نفس المصدر، ص ٧٢؛ أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٤٦؛ المزغنى: نفس المصدر، ص

٢ - مذهب أو نظام الإثبات المقيد: وفيه يلزم القاضى باتباع وسائل وطرق معينة فى الإثبات، وهى وسائل حددها القانون ونص عليها، ولا يجوز للقاضى الحياد عنها أو اتباع غيرها. كما لا يجوز له السماح للخصوم باستخدام طرق غيرها.

٣ - مذهب أو نظام الإثبات المختلط، وهو مذهب توفيقى بين المذهبين السابقين، يأخذ من كل منهما ميزاته، ويترك عيوبه، وهو ما يأخذ به المشرع المصرى والفرنسى^(١).

ومن الملاحظ أنه بالنسبة لإثبات التصرفات والعقود المدنية، فإن السائد هو الأخذ بالإثبات المقيد، أما فى المسائل الجنائية، فإن الإثبات الحر هو المعمول به، «أما بالنسبة للقانون التجارى، فإن الأصل هو الحرية فى الإثبات، مع الأخذ أيضا ببعض طرق الإثبات المحددة»^(٢).

(١) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢٣.

(٢) تناغو: نفس المصدر، ص ٨.

طرق الإثبات

يستخدم رجال القانون مصطلح طرق الإثبات، وكذلك مصطلح أدلة الإثبات للدلالة على «الوسائل التي يلجأ إليها الخصوم لإقناع القاضى بصحة الوقائع التي يدعونها»^(١).

وهذا المعنى يقابل ما يصطلح فقهاء الشريعة الإسلامية على تسميته بالبيئة. وللبيئة عندهم عدة معان: فهي تستخدم كاسم لكل ما يبين الحق من الباطل، ويقصدون بها الأحكام الواردة فى نص القرآن، وحديث النبى صلى الله عليه وسلم، وما صح عن الصحابة، والقواعد والأحكام الفقهية.

كما يستخدم بعض الفقهاء مصطلح البيئة، ويخصون بها «الشاهدين أو الشاهد واليمين»^(٢). ومن الفقهاء من يجعلها مرادفة لمصطلح أدلة الإثبات على إطلاقها، أى لا يقصرونها على الشهادة واليمين فقط، بل يقصدون بها كل ما يثبت صدق الدعوى ويبين الحق^(٣).

وقد رتب المشرع المصرى فى قانون الإثبات طرقا سبعة هى «بترتيب ورودها فى القانون: الكتابة، والشهادة أو البيئة، والقرائن، والإقرار،

(١) تناغو: نفس المصدر، ص ٩١.

(٢) بهنى: نظرية الإثبات، ص ١٤.

(٣) ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين، ج ١ ص ٩٠.

واليمين، والمعاينة، والخبرة»^(١).

وسوف أعرض بإيجاز لهذه الطرق، مع أفراد الكتابة بعرض مستقل؛ نظرا لأهميتها الخاصة، ولكونها أكثر تعلقا بهذا البحث، وأشد اختصاصا بموضوعه.

الشهادة

كلمة الشهادة فى اللغة تعنى الإخبار القاطع بقول صادر عن علم حصل بالمشاهدة أو بتلق يقينى غير مشكوك فيه.

وقيل: هى مشتقة من معنى الحضور، يقول الرجل: شهدت مجلس فلان أى حضرته، وقد أخذ هذا المعنى من قوله تعالى ﴿وهم على ما يفعلون بالمؤمنين شهود﴾^(٢).

وسمى الشاهد شاهدا لأنه يحضر بين يدى الحاكم، ويدلى بما يعلمه مما يبين الحق من الباطل فى موضوع الشهادة. كما نجد فى اللغة العربية استخدام لفظى الشاهد والشهيد لمن ينتصب للشهادة، والآخر مأخوذ من ظاهر قوله تعالى ﴿واشهدوا شهيدين من رجالكم﴾^(٣). الآية. إلا أن هذا اللفظ قد شاع استخدامه فى معنى من يقضى نجه فى سبيل الله.

ويجمع لفظ شاهد فى اللغة على شهود، وهى الصيغة الغالبة فى

(١) تناغو: نفس المصدر، ص ٩١؛ وقد أورد قانون الإثبات السودانى نفس الطرق مع اختلاف ترتيبها، وزاد عليها حجية الأحكام، حيث نصت المادة ١٨ من هذا القانون على أن طرق الإثبات الجائزة قانونا هى: أ- الإقرار، ب- شهادة الشهود، ج- المستندات، د- القرائن، هـ- حجية الأحكام، و- اليمين، ز- المعاينة، ح- الخبرة - أبو زيد: نفس المصدر، ص ٣٣.

(٢) سورة البروج: ٧.

(٣) سورة البقرة - من الآية: ٢٨٢.

الاستخدام، إلا أنه قد يجمع على أشهاد وشهداء؛ لقوله تعالى ﴿ولا يَأْبُ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا﴾^(١) . . . الآية .

وصيغة شاهد مذكر، وتستخدم للمؤنث، فيقال رجل شاهد، وكذلك الأُنثى؛ لأن أعرف ذلك إنما هو في المذكر^(٢) .

وتُعرَّفُ الشهادة فقها بأنها «إخبار صدق لإثبات حق بلفظ الشهادة في مجلس القضاء . . . أو هي إخبار بحق للغير على آخر، سواء كان حق الله تعالى أو حق غيره ناشئاً عن يقين لا عن حسابان وتخمين»^(٣) .

والشهادة قانوناً هي طريقة أو وسيلة من وسائل الإثبات، بل إنها «كانت وسيلة الإثبات الأولى في المجتمعات القديمة، حيث كانت الأمية شائعة، وكان يصعب بالتالي إعداد أدلة كتابية للإثبات»^(٤) .

وقد أوردت قوانين الإثبات المختلفة تعريف الشهادة القضائية، ومن ذلك ما جاء في المادة ٢٧ من قانون الإثبات السوداني التي نصت على أن «الشهادة هي البيئة الشفوية لشخص عن إدراكه المباشر لواقعة تثبت مسؤولية مدعى بها على آخر في مجلس القضاء ومواجهة الخصوم»^(٥) .

كما تناول قانون الإثبات المصري الشهادة والحالات التي يجوز فيها الإثبات بواسطتها في المواد ٦٠ و ٦٢ و ٦٣^(٦) .

(١) سورة البقرة - من الآية: ٢٨٢ .

(٢) ابن منظور: نفس المصدر، مادة «شهد» .

(٣) بهنسى: نفس المصدر، ص ١٧ ، ١٨ .

(٤) تناغو: نفس المصدر، ص ٩١ .

(٥) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٥٢ .

(٦) سلطان: قواعد الإثبات، ص ١٧٧ .

وفهم من هذا أن الأصل في الشهادة أن تؤدي شفويا، ويسمى القاضي في مجلس قضاء على، وتنص على ذلك قوانين الإجراءات المدنية التي تنظم إجراءات أداء الشهادة^(١).

وللشهادة أنواع، والغالب منها الشهادة المباشرة بحضور الشاهد والقاضي والخصوم، ومنها الشهادة السماعية عند استحالة حضور الشاهد مجلس القضاء، ومنها الشهادة بالتسامع، والشهادة بالشهرة العامة، وهذه الأخيرة غير معمول بها في المحاكم^(٢).

ويجوز للشاهد أن ينيب عنه من يؤدي الشهادة بدلاً منه لعجزه أو غيبته، وتسمى الشهادة على الشهادة، «ولم ينص على الشهادة على الشهادة في الكتاب أو السنة، وإنما جوزها الفقهاء استحساناً، والقياس لا يقتضيها، لكنهم استحسنوا جوازها لشدة الحاجة إليها؛ لأن الأصل قد يعجز عن الأداء لما ذكرنا، فلو لم تجز لأدى ذلك إلى ضياع حقوق كثيرة»^(٣).

وقد اختلف الفقهاء في جواز الإنابة في الشهادة، فأجازوها إطلاقاً في إثبات الأموال، وقيدوها في إثبات الحقوق^(٤).

وأداء الشهادة أمر واجب على كل مسلم مكلف، لا يجوز له التخلف عنها ولا كتمانها، كما نص على ذلك القرآن الكريم في الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ﴿ولا تكتموا الشهادة...﴾ الآية، دون حاجة إلى دعوة إذا كان الأمر متعلقاً بحق من حقوق الله. وتسمى الشهادة عندئذ بشهادة الحسبة. ويختلف

(١) المصدر السابق، ص ١٤٩، وهناك حالات نص عليها القانون يجوز أن تؤدي الشهادة فيها في جلسة سرية دون علانية، بناء على قرار المحكمة ولظروف خاصة.

(٢) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٣) بهنسى: نفس المصدر، ص ١٢٤.

(٤) المصدر السابق، نفس الصفحة والصفحات التالية.

الحال عند الشهادة فى الحقوق الخاصة بين الأفراد، فإنه «لايجوز أداء الشهادة إلا بناء على طلب صاحب الشأن»^(١)، أو بناء على طلب المحكمة.

وهناك حالة يمكن استثناءها مما سبق، وهى حالة كون الشاهد مجهولا لصاحب الشأن أو المحكمة، فيتقدم الأفراد من تلقاء أنفسهم لأداء الشهادة، فهى شهادة تطوعية.

ومما لاشك فيه أن الشهادة تعد من أهم وسائل الإثبات، ونظرا لتلك الأهمية نجد بعض الفقهاء يقصرون معنى لفظ البينة عليها أحيانا، وعليها هى واليمين أحيانا أخرى^(٢).

وقد اكتسبت الشهادة أهميتها من كونها تصلح كوسيلة إثبات فى أحوال كثيرة، منذ أن عرف الإنسان المعاملات «ولازالت للشهادة أهميتها حتى الآن فى المعاملات التجارية؛ مراعاة للسرعة والثقة فى هذه المعاملات. ولكن لاشك أن قوة الشهادة فى الإثبات أضعف من قوة الكتابة؛ لأن الشاهد قد تختلط عليه الأمور التى رآها أو سمعها، وقد تخونه الذكرا، بل وقد يعمد إلى الكذب؛ ولذلك فإن القانون لا يقبل الإثبات بالشهادة فى التصرفات القانونية المدنية إلا إذا تجاوزت قيمتها عشرين جنيها، أما بالنسبة للوقائع المادية، وهى لا يتصور بصدها إعداد دليل كتابى مقدما، فإن المشرع يقبل فيها الإثبات بالشهادة مراعاة لهذه الضرورة»^(٣).

أما فيما يتعلق بنصاب الشهادة، وأقسامها، وشروط تحملها، وما يجب توافره فى الشاهد من شروط، فقد أوفت المصادر الفقهية والقانونية هذه

(١) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٥١.

(٢) بهنسى: نفس المصدر، ص ١٤.

(٤) تناغو: نفس المصدر، ص ٩١ - ٩٢.

الأمور حقها من التفصيل والشرح بما لا يدع مجالاً لها في هذه الدراسة، ويمكن التماسها في مظانها^(١).

القرائن

القرينة لغة هي النافذة تشد إلى أخرى، والقرين صاحبك الذي يقارنك^(٢). والقرينة وسيلة غير مباشرة من وسائل الإثبات، وتعرف قانوناً بأنها «الصلة الضرورية التي ينشئها القانون بين وقائع معينة، أو هي نتيجة يتحتم على القاضي أن يستخلصها من واقعة معينة»^(٣). والاستدلال بالقرائن هو استنتاج واقعة مجهولة من واقعة أخرى معلومة. والقرائن على نوعين:

١ - القرائن الإقناعية أو القضائية، وهي التي أجاز القانون للقاضي أن يقررها، وله أن يستنتج منها ما يرتاح إليه، ويقتنع به، وهذه القرائن دائماً بسيطة تقبل إثبات العكس.

٢ - القرائن القانونية، وهي التي قررها القانون ونص عليها، والقاضي ملزم عند الأخذ بقرينة قانونية أن يستنتج منها استنتاجاً محدداً لازماً لا يخضع لوجهة نظر القاضي، وهذا النوع من القرائن قد يقبل إثبات العكس

(١) انظر في هذا الموضوع على سبيل المثال:

ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين عن رب العالمين.

السرخسي: المبسوط.

ابن قاضي سمانه: جامع الفصولين.

السنهوري: الوسيط.

(٢) ابن منظور: نفس المصدر، مادة «قرن».

(٣) بهنسي: نفس المصدر، ص ١٩١.

فيكون بسيطاً، وقد لا يقبل إثبات العكس فيكون قاطعاً^(١).

وتعود أهمية القرائن إلى أن الواقعة البديلة هي عادة واقعة معلومة، ومن السهل إثباتها، في حين تكون الواقعة الأصلية مجهولة ومن العسير إثباتها^(٢).

ولاشك أن القرينة كوسيلة إثبات قد عرفت منذ زمن طويل، فهي من أقدم الوسائل التي استخدمها الإنسان، ولعل قصة سيدنا يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز تثبت معرفة الإنسان في ذلك العصر القديم للاستدلال عن طريق القرائن، وإلى ذلك يشير قول الله تعالى ﴿...﴾. إن كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين . وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين ﴿...﴾^(٣).

الإقرار

الإقرار في اللغة هو الإذعان للحق والاعتراف به. وقد قرره عليه وقرره بالحق غيره حتى أقر^(٤).

ويعرف الإقرار في الفقه الإسلامي بأنه إخبار بحق لآخر لا إثبات له عليه، وهو خبر يتردد بين الصدق والكذب، فهو خبر محتمل باعتبار ظاهره، وبذلك لا يكون حجة. ولكنه جعل حجة إذا اصطحب بدليل

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة؛ تناغور: نفس المصدر، ص ٩٢.

(٢) تناغور: المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٣) سورة يوسف - آخر الآية : ٢٦ ثم الآية : ٢٧.

(٤) ابن منظور: نفس المصدر، مادة «قرر».

معقول يرجح جانب الصدق على جانب الكذب^(١).

وقد اختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في وضعية الإقرار، أهو مجرد إخبار ظنى لا يمثل حجة بذاته، أم هو إنشاء يفيد القطع ويعتبر حجة شرعية؟، «وقال البعض إن الإقرار إخبار بحق عليه من وجه وإنشاء من وجه. ولكن الراجح أن الإقرار إخبار»^(٢).

أما الإقرار من الناحية القانونية، فهو مرادف للاعتراف كما يسمى فى الفقه الغربى، أى إدلاء شخص وتسليمه بمسئوليته عن واقعة أو وقائع معينة من شأنها أن تنتج آثارا قانونية ضده، فالإقرار بهذا المعنى هو «عمل قانونى بإرادة منفردة، ومن ثم يتعين توافر شروط معينة للاعتداد بالإقرار نسبة للآثار القانونية المترتبة عليه»^(٣).

ويذهب د. تناغو إلى أن الإقرار «ليس طريقا من طرق الإثبات، ولكنه يؤدى فقط إلى الإعفاء من الإثبات؛ لأنه بمجرد الإقرار تصبح الواقعة المطلوب إثباتها غير متنازع فيها، ومثل هذه الواقعة لا تكون محلا للإثبات»^(٤).

ومعنى هذا أن الإقرار يغنى عن الإثبات، فمتى ما أقر من عليه الحق أو المتهم وتحمل المسؤولية، أصبح المدعى أو صاحب الحق غير مطالب بإثبات صحة دعواه.

ومع ذلك، فإن الفقه والقانون يتفقان فى تقديرهما لحجية الإقرار، وبأنه «لا يؤدى إلى يقين كامل . . . لأن الشخص قد يكذب فى إقراره إلحاقا

(١) الكاسانى: بدائع الصنائع، ج٧ ص ٤٨ وما بعدها.

(٢) بهنسى: نفس المصدر، ص ١٦٠.

(٣) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٣٣.

(٤) تناغو: نفس المصدر، ص ٩٣.

للضرر بغيره، أو توقيا لضرر أكبر قد يلحق به؛ ولذلك فإن الإقرار لا يكون حجة إلا على المقر وحده^(١).

ويتخذ الإقرار عدة صور، فقد يكون صريحا أو ضمنيا، كما قد يكون كتابة أو مشافهة ممن لا يعرف الكتابة، وقد يكون بالإشارة إذا كان المقر أخرس لا يتكلم ولا يكتب^(٢).

كما تجوز الوكالة عن المقر في أداء إقراره، في حالة ضعفه أو عدم تمييزه^(٣)؛ لظاهر قوله تعالى في الآية ٢٨٢ من سورة البقرة ﴿فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَمْلِكَ هُوَ فليَمْلِكْ وَلِيهِ بِالْعَدْلِ...﴾.

ومن المعروف أن إملاء الدين من قِبَلِ المدين يعد إقراراً منه على نفسه^(٤).

اليمين

يُمن أي تبرك، واليمين يمين الإنسان وغيره، وهي نقيض اليسار، والجمع أيمان ويمائن، واليمين الحلف أو القسم أثنى، والجمع أيمن وإيمان.

يقول الجوهري: سميت اليمين بذلك لأنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل امرئ منهم يمينه على يمين صاحبه. وقال بعضهم: قيل للحلف يمين باسم يمين اليد، وكانوا يمسحون أيماهم إذا حلفوا^(٥). فاليمين تعنى القوة، وسمى الحلف أو القسم يمينا لأنه يتقوى به الصدق.

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٣٥.

(٣) حمد: نظرية النيابة، ص ١٩ - ٢٣.

(٤) بهنسي: نفس المصدر، ص ١٦١.

(٥) ابن منظور: نفس المصدر، مادة «يمن».

واليمين فى نظر الفقه هو «نداء روحى صادر من الضمير، وتعهد على قول الحق أمام من يقدسه الشاهد، سواء كان يتمثل فى الله سبحانه وتعالى أو فيما يعتبر مقدسا فى نظر الشاهد، وأنه سوف يعرض نفسه لانتقامه إذا قال غير الحق»^(١).

ويقسم رجال القانون اليمين إلى نوعين:

- ١ - اليمين القضائية، وهى التى تؤدى فى مجلس القضاء.
- ٢ - اليمين غير القضائية، وهى التى تؤدى فى غير مجلس القضاء.

أما اليمين القضائية ، فهى أيضا على نوعين:

- أ - اليمين المتممة، وهى التى يُكَلَّفُها الشهود قبل أداء الشهادة؛ إشعارا لهم بوجوب قول الحق.
- ب - اليمين الحاسمة، وهى التى يُكَلَّفُها أحد الخصوم لتأييد دعواه عندما يعوزه الدليل عليها^(٢).

وهذا النوع الأخير من أنواع اليمين القضائية، هو الذى يعد وسيلة من وسائل الإثبات.

واليمين كوسيلة إثبات «يجوز استخدامها بالنسبة للتصرفات القانونية والوقائع المادية على السواء»^(٣). وغالبا ما يلجأ القضاء إلى اليمين كوسيلة إثبات عندما يتعذر إيجاد دليل آخر على صدق الدعوى سوى الاحتكام إلى ذمة الخصوم.

(١) الكاسانى: نفس المصدر، جـ ٣ ص ٢.

(٢) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١١٢ - ١١٣.

(٣) تناغو: نفس المصدر، ص ٩٣.

وعادة ما يطلب الخصم الذى ليس لديه دليل إثبات على صدق دعواه الاحتكام إلى ذمة خصمه بخلف اليمين، فإن فعل كسب الدعوى، وإن نكل خسر الدعوى، وأعفى خصمه من عبء الإثبات؛ إذ أن النكول عن اليمين يُعدُّ فى حكم الإقرار^(١).

ومن ثم، فإننا نلاحظ عدة أمور فى مسألة اليمين:

- ١ - أن اليمين ليس طريقاً للإثبات، بل هو وسيلة للإعفاء منه.
- ٢ - أن اليمين دليل مصطنع، يكتسب قوته من قبول الخصم الاحتكام إليه.
- ٣ - يجوز لمن يطلب منه اليمين أن يردها إلى خصمه، وعلى الخصم فى هذه الحالة إما الأداء أو النكول.
- ٤ - إذا لجأ الخصم إلى اليمين كوسيلة إثبات، فلا يجوز له العدول عنه إلى وسيلة أخرى^(٢).

المعاينة

العين حاسة البصر والرؤية، أنثى، تكون للإنسان وغيره من الحيوان. قال ابن سيدة: والعين الذى يبعث لتجسس الخبر، والعين والمعاينة النظر، وقد عاينه معاينة وعياناً^(٣).

والمعاينة من العيان أو المشاهدة بالعين، أو هى الوقوف على حقيقة أمر ما بالرؤية المباشرة.

والمعاينة كوسيلة إثبات تعنى انتقال المحكمة إلى مكان الواقعة المطلوب إثباتها أو مشاهدة محل النزاع أو مكان الحادث.

(١) النكول، هو الامتناع عن حلف اليمين بعد قبوله كوسيلة إثبات.

(٢) تناغور: المصدر السابق والصفحة.

(٣) ابن منظور: نفس المصدر، مادة «عين».

كما يمكن تعريف المعاينة بأنها «الفحص الدقيق للأشياء والأشخاص والأماكن واستخلاص كل ما يمكن استخلاصه مع نقل هذه الصورة بأمانة وإثباتها في التحقيق»^(١).

وقبول المعاينة كوسيلة للإثبات يخضع لتقدير المحكمة، فلها أن تقرر سلوك هذا الطريق من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم، ولها أن ترفض هذا الطلب إذا وجدت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها.

هذا «وتعتبر المعاينة من طرق الإثبات المباشرة، وذلك لاتصالها اتصالاً مادياً بالواقعة المراد إثباتها»^(٢).

وقد تتم المعاينة لإثبات واقعة قانونية محل نزاع، وتسمى معاينة فرعية، كما يمكن أن تتم قبل وقوع النزاع، فقد «يكون للمعاينة أهمية خاصة في بعض الحالات التي يخشى فيها ضياع معالم واقعة معينة؛ ولهذا أجاز القانون طلب انتقال المحكمة للمعاينة خشية ضياع معالم الواقعة، فتصبح محلاً للنزاع بعد ذلك»^(٣)، وتسمى في هذه الحالة معاينة أصلية أو دعوى إثبات الحالة.

وأجارت المادة ١٣١ من قانون الإثبات المصري في حالتى المعاينة الأصلية والفرعية أن تقوم المحكمة بإجراء المعاينة إما بكامل هيئتها أو بواسطة أحد أعضائها تنديبه لذلك. كما أجارت المادة ١٣٢ للمحكمة الاستعانة بخبير متخصص إذا استلزم معاينة المتنازع فيه معلومات فنية بحتة^(٤). وفي هذه الحالة يجوز أن يقوم الخبير بمعاينة الواقعة بصحبة القاضى، أو يقوم بها بمفرده بناء على تكليف من القاضى.

(١) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٢٠.

(٢) فرج: قواعد الإثبات، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) المصدر السابق والصفحة.

(٤) مرقس: أصول الإثبات، ج ٢ ص ٣١٥.

ولكى يصح الاعتماد على المعاينة كوسيلة لإثبات الواقعة، ينبغي على المحكمة أو الخبير المنتدب تسجيل نتيجة المعاينة كتابة للرجوع إليها؛ إذ أن كل ما يمكن التوصل إليه من معلومات يقوم دليلاً في الدعوى^(١). أما إذا لم تسجل المعاينة كتابة فيترتب على ذلك بطلانها «ولا يصح أن تعتمد المحكمة في حكمها على نتيجة هذه المعاينة الباطلة»^(٢).

ويؤكد د. سليمان مرقص على أهمية المعاينة كوسيلة إثبات منتجة في الدعوى، ويرى أن كثيراً من «القضايا كان يمكن حسمها في أقرب وقت لو كلفت المحكمة نفسها مشقة الانتقال إلى محل النزاع حتماً أقرب ما يكون إلى الحق والعدل»^(٣).

إلا أن كثرة القضايا وضيق وقت القضاة لا يمكنهم من القيام بالمعاينة برغم اقتناعهم بأهميتها، ويكتفون بانتداب الخبراء.

ولا شك أن الدراسات الدبلوماسية الحديثة، قد كشفت عن اهتمام القضاة في العصور الوسطى بالمعاينة، وإثبات نتيجتها كتابة في الوثائق تحت اسم «محضر الكشف»، وكان القضاة ينتدبون الخبراء للقيام بالمعاينة الفنية، كما كانوا في بعض الحالات يسيرون بأنفسهم للقيام بذلك^(٤).

الخبرة

الخبير من أسماء الله عز وجل العالم بما كان وما يكون. وخبرت الأمر أي علمته، وخبرت الأمر إذا عرفته على حقيقته، والخبير: المختبر المجرب،

(١) مرجع: قانون الإثبات، جـ ٢ ص ٢٨٢.

(٢) مرقص: نفس المصدر، جـ ٢، ص ٣١٤.

(٣) المصدر السابق والجزء، ص ٣١٠.

(٤) الخولي: دراسة مقارنة لوثائق الاستبدال، ص ٨٨ - ٩٠. وقد أطلقت الوثائق على خبراء العقارات اسم «المهندسين».

ورجل خابر وخبير: عالم بالخبر، والخبرة: الاختبار، والخبرة: العلم بالشيء^(١).

والخبير هو كل شخص له دراية خاصة بمسألة من المسائل، ويعرف بأنه ذلك الشخص الذى يكون قد اكتسب مهارة فنية إما نتيجة دراسات خاصة أو ممارسات مهنية لفترة من الزمن، ويمكن الاعتماد عليه فى مسألة من المسائل المطروحة أمام المحكمة.

واعتبار الشخص خبيراً مسألة تقررهما المحكمة بعد التحقق من مؤهلاته وخبراته وتخصصه فى الموضوع الذى يشهد فيه^(٢).

وقد أجاز فقهاء الشريعة الإسلامية الاستعانة برأى أهل الخبرة والتخصص فى الأمور الفنية استناداً إلى قوله سبحانه وتعالى ﴿وما أرسلنا من قبلك إلا رجالاً نوحي إليهم فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾^(٣).

أما من الناحية القانونية، فإن رأى الخبراء كوسيلة من وسائل الإثبات له أهميته العلمية والعملية، فالوقائع التى تعرض على القضاة قد تحتاج فى إثباتها إلى التحقق من أمور فنية ومعلومات متخصصة فى مجالات طبية أو

(١) ابن منظور: نفس المصدر، مادة «خبير».

(٢) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١١٢٢ وقد بينت المادة (٥٠) من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ أنواع الخبراء، وقسمتهم إلى ثلاث طوائف هى:

١ - خبراء الجداول المقيدون فى جداول المحاكم، ويختارون بواسطة لجنة خبراء الجداول.
٢ - الخبراء الموظفون، وهم خبراء وزارة العدل، وخبراء مصلحة الطب الشرعى، وخبراء المصالح الأخرى الذين يعهد إليهم بأعمال الخبرة.

٣ - الخبراء غير الموظفين، وهم شخصيات لها وضعها الفنى والعلمى يستعان بهم بصفاتهم الشخصية - مرقص: نفس المصدر، ج ٢، ص ٣٢٦ - ٣٤١.

(٣) سورة النحل - الآية: ٤٣، وسورة الأنبياء - الآية: ٧.

هندسية أو غير ذلك، ولا يمكن للقاضي أن يلم بها إلماما كافيا يساعده في الوصول إلى الحقيقة وإثباتها. «لذلك رأى المشرع ضرورة الترخيص للقاضي في أن يلجأ إلى أهل الخبرة فيما يعرض عليه من مسائل فنية؛ لكي يسترشد برأيهم في فهم تلك المسائل وتكوين رأى سليم في أوجه المنازعة المتعلقة بها»^(١).

والخبرة بهذا المعنى تُعدُّ طريقاً من «طرق الإثبات المباشرة كالمعاينة؛ نظراً لاتصالها بالواقعة المراد إثباتها. وهى فى الواقع نوع من المعاينة الفنية تتم بواسطة أشخاص تتوافر لديهم الكفاءة فى النواحي الفنية التى لا تتوافر لدى القضاة»^(٢).

وقد نظم قانون الإثبات المصرى موضوع الخبرة فى المواد (١٣٥) - (١٦٢)^(٣). وقد نصت المادة (١٣٥) على أن للمحكمة عند الاقتضاء أن تحكم بنذب خبير واحد أو ثلاثة، والحكمة فى ذلك أن الخبير الواحد لن يختلف مع نفسه، أما إذا كانا اثنين فقد يختلفان، ومن هنا جاء النص على أن يكون العدد ثلاثة بغرض التغليب.

أما عن ندب الخبراء واختيارهم والتزام المحكمة برأيهم، فالأصل فى ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع، لها أن تقر أو ترفض الاستعانة بهم «دون معقب عليها فى ذلك متى ما رأت فى عناصر النزاع ما يكفى لتكوين اقتناعها»^(٤).

(١) مرقص: نفس المصدر، ج ٢ ص ٣٢٤.

(٢) فرج: نفس المصدر، ص ٢٥٠.

(٣) هرجه: نفس المصدر، ج ٢ ص ٣٠١ وما بعدها؛ وتجدد الإشارة إلى أن القواعد المتعلقة بالخبرة ترد فى قانون المرافعات، وذلك قبل صدور قانون الإثبات المشار إليه - فرج: نفس المصدر، ص ٢٥١.

(٤) مرقص: نفس المصدر والجزء، ص ٣٢٦.

فإذا رأت المحكمة الاستعانة بالخبراء، فلما أن تقوم هي باختيارهم، أو يتم اختيارهم بواسطة الخصوم، فإنه «إذا اتفق الخصوم على اختيار خبير أو ثلاثة خبراء أقرت المحكمة اتفاقهم»^(١).

وفى كل الأحوال، فإن المحكمة بالخيار، إما أن تأخذ برأى الخبراء كله أو بعضه، أو لا تأخذ به إطلاقاً. فإذا رفضت المحكمة الأخذ برأى الخبراء فعليها أن تبين سبب ذلك فى حيثيات الحكم^(٢).

(١) فرج: نفس المصدر، ص ٢٥٢.

(٢) أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٢٤.

الكتابة كوسيلة إثبات

أهمية الكتابة

عرضنا فى الصفحات السابقة لوسائل أو طرق الإثبات التى أقرتها الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية.

وتنفرد الكتابة بأهمية خاصة فى الإثبات، لاسيما إثبات التصرفات القانونية، «فالإثبات الكتابى أسمى الطرق لإثبات الاتفاقات»^(١)، كما أن الكتابة تعد «أقوى طرق الإثبات، وهى تصلح لإثبات جميع الوقائع، سواء كانت تصرفات قانونية أو وقائع مادية... والكتابة لها قوة مطلقة فى الإثبات، فلا يجوز إثبات عكسها إلا بكتابة أخرى مثلها»^(٢).

ومن المعروف أنه كلما تطور الفكر القانونى زاد الاعتماد على الأدلة المكتوبة؛ ذلك لأن الاعتماد على الذاكرة فى إثبات الحقوق أمر لا يتناسب مع تطور المجتمع وتشابك مصالح الأفراد وتعقدها، بما قد يستتبع ذلك من خراب بعض الذمم، أو غياب شهود الواقعة أو التصرف أو وفاتهم، أو ميلهم إلى جانب الباطل طمعا فى مغنم أو خوفا من صاحب جاء، بالإضافة إلى النسيان والسهو وضعف الحفيظة، وكلها عوامل تؤدى إلى ضياع حقوق

(١) على: التوثيقات الشرعية، ص ٣٩٠.

(٢) تناغو: نفس المصدر، ص ٩١.

الأفراد، وتفتح الباب للمنازعات والبغضاء، مما يهدد أمن واستقرار المجتمع. كما أنه لا يمكن للقاضي - خاصة في المسائل المدنية - أن «يكتفى باقتناعه الذى يمكن أن يستمد من شهادة الشهود أو من قرائن الأحوال مبهما تكن قاطعة، بل لابد من وجود الدليل القانونى وهو الكتابة»^(١).

قيمة الكتابة فى الإثبات

عد الفقهاء ورجال القانون الكتابة دليلاً من أهم وأخطر أدلة الإثبات على الإطلاق لما توفره للخصوم من ضمانات لا توفرها لهم غيرها من الأدلة^(٢).

ولذلك نجد المجتمعات ذات الحضارة تنظر بعين الاعتبار إلى الكتابة. ففي مصر القديمة نجد الكتابة والكاتب يحتلان منزلة رفيعة، وكذلك فى بلاد اليونان والرومان^(٣).

أما فى العصر الإسلامى، فقد كانت الشهادة هى الوسيلة الأولى للإثبات، فى حين لم تلق الكتابة «من فقهاء الإسلام الاهتمام الذى حظيت به فى القوانين الوضعية، مع أنها وردت فى مواضع مختلفة»^(٤)، والمقصود أنها قد وردت فى القرآن، وأشير إلى أهميتها فى أكثر من آية وفى سور مختلفة.

وسرعان ما التفت فقهاء الشريعة الإسلامية إلى أهمية الكتابة - وخاصة التصرفات أو المعاملات - قياساً على ما ورد فى القرآن الكريم بشأن الديون

(١) بهنسى: نفس المصدر، ص ١١.

(٢) سرور: أصول الإثبات، ص ٤٩.

(٣) على: نفس المصدر، ص ٣٩٠.

(٤) المزغنى: نفس المصدر، ص ١٦٨.

من أمر صريح بكتابتها ﴿ يَايها الذين آمنوا إذا تدايتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ﴾^(١).

والديون صورة من صور المعاملات، «إلا أن العلماء لم يضيفوا على هذه القاعدة طابع الإلزامية، نظرا لعدم انتشار الكتابة في العهود الأولى للإسلام، واعتبروا الآية للندب والاستحسان لا للوجوب»^(٢). فمنهم من حصر وسائل الإثبات فيما وردت به النصوص كالشهادة واليمين، ومنهم من أباح للقاضي أن يتجاوز هذه الوسائل إلى كل ما ينمى علمه ويظهر الحق، ومن ذلك الكتابة، كما فعل ابن قيم الجوزية^(٣).

وفي العصر الحديث، نجد أن الكتابة أصبحت تحتل المرتبة الأولى بين أدلة الإثبات، بعد أن كانت شهادة الشهود في المقام الأول فيما مضى^(٤).

فالكتابة - إذن - وسيلة من الوسائل المباشرة في الإثبات، خاصة في إثبات التصرفات القانونية، علاوة على أنها تتميز بالموضوعية والصدق؛ لأنها تحرر عادة في نفس وقت قيام التصرف، فالفرصة كبيرة لتسجيل كل الحقائق بدقة حيث لا مجال للسهر أو النسيان، كما أن هذا الوقت يفترض فيه تراضى الأطراف واتفاقهم بصورة تقوى الأمل في عدم قيام نزاع، وبالتالي لا يكون لأى من الطرفين مصلحة في تحوير الحقائق المكتوبة أو تضمين الوثيقة بيانات غير صحيحة؛ بغية تحقيق مصلحة شخصية أو اكتساب حق في المستقبل ليس له.

وتأسيسا على ما سبق عرضه «يصبح من المفهوم أن يجعل المشرع من

(١) سورة البقرة - من الآية: ٢٨٢.

(٢) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢١١.

(٣) ابن قيم الجوزية: الطرق الحكمية، ص ٢٣٩.

(٤) فرج: نفس المصدر، ص ١٦٧ سلطان: نفس المصدر، ص ٤٢.

الكتابة وسيلة الإثبات الأساسية فيما يتعلق بالتصرفات القانونية. معترفا لها - في نفس الوقت - بقوة إثبات مطلقة، حيث يمكن أن تثبت بها جميع الوقائع: أعمال مادية أو تصرفات قانونية، حين لا يكون للشهادة أو القرائن القضائية إلا قوة إثبات محدودة»^(١).

وجوب الكتابة

مما لا شك فيه أنه قد بات واضحاً من خلال الفقرات السابقة أن الإثبات بالكتابة هو أقوى وسائل الإثبات على الإطلاق، خاصة في مجال التصرفات القانونية، حيث لا يقبل في إثباتها الشهادة فقط. ومن هنا وضع المشرع قاعدة هامة هي وجوب الكتابة كدليل إثباتي لسببين هما:

١ - إثبات تصرفات تتجاوز قيمة معينة. بمعنى أن القوانين المختلفة قد وضعت حداً يجب الإثبات كتابة لما يجاوزها، وعادة ما يعتمد الشارع إلى جعل قيمة هذا الحد بسيطة، فالمادة (٤٠٠) من القانون المدني المصري حددت هذه القيمة بعشرين جنيهاً. ولعل الحرص على جعل حد الوجوب بسيطاً هو «أن إجراءات الإثبات بالكتابة أيسر وأسرع من إجراءات الشهادة. كما أن وجوب الكتابة حافز للأشخاص في اتخاذ حيلة أكثر في معاملاتهم، والتعود على إعداد الدليل المكتوب عند القيام بالتصرف للاحتجاج به عند الاقتضاء»^(٢).

٢ - عدم جواز إثبات عكس الكتابة أو ما يجاوزها إلا بالكتابة. بمعنى أنه إذا قدم أحد الخصوم دليلاً كتابياً، لا يستطيع الخصم الآخر دحض هذا الدليل أو إضعافه إلا بدليل كتابي «فأساس الوجوب هنا هو طبيعة الدليل المعارض، ولأنه مكتوب، فلا يجوز إثبات عكسه، أو إثبات ما ليس فيه، إلا بنفس الدليل»^(٣).

(١) سرور: نفس المصدر، ص ٥٠.

(٢) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢١٤.

(٣) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢١٧.

وبرغم أهمية الكتابة فى الإثبات، نجد حالات استثناءها القانون من قاعدة وجوب الإثبات بالكتابة وهى:

١ - التصرفات القانونية التى لم تبلغ النصاب الذى حدده القانون، أى التى لم تصل القيمة المادية لموضوع التصرف فيها عشرين جنيها.

٢ - الأعمال التجارية، خاصة ما وقع منها بين تاجر وآخر، أما العقود التى تتم بين التاجر كبائع والشخص العادى كمشتري، وتسمى بالعقود المختلطة، فإن الإعفاء من الإثبات بالكتابة يكون للتاجر، ولا يعفى من ذلك المشتري^(١). «ويرجع هذا الاستثناء إلى ما يمتاز به التعامل بين التجار من سرعة، بحيث يؤدى إلزامهم بالكتابة إلى عرقلة أعمالهم؛ لذلك تقبل فى الإثباتات التجارية كل وسائل الإثبات»^(٢).

٣ - وجود بداية حجة كتابية، ويقصد به وجود دليل مكتوب؛ إلا أنه غير مكتمل من الناحية الشكلية، حيث لا تتوافر فيه كل شروط الصحة القانونية كأن ينقصه التوقيعات أو الاختتام، فهو من الناحية الرسمية باطل لا يعتد به، وإنما يمكن قبوله فى الإثبات باعتباره دليلا غير كامل، يمكن إكماله بطرق أخرى كالشهادة أو القرائن أو اليمين، حماية للحقوق التى لم يتمكن أصحابها من امتلاك أدلة كتابية كاملة تعينهم فى إثبات حقوقهم.

وهناك شروط ينبغى أن تتوافر لاعتبار الدليل بداية حجة كتابية، وهى أن يكون مكتوبا أو مسجلا، وأن تكون الكتابة صادرة عن الخصم أو من ينوب عنه، سواء كان بخط الخصم أو بخط غيره، وأن يقرب بهذه

(١) نشأت: نفس المصدر، ص ٦٠١.

(٢) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢١٨.

الكتابة احتمال ما تضمنته الدعوى. وقد منح القانون «للقاضى سلطة موسعة لتقدير ما يمكن اعتباره بداية حجة كتابية»^(١).

٤ - استحالة أو تعذر الحصول على دليل كتابى، بمعنى أن هناك أحوالا يستحيل فيها تقديم الدليل الكتابى لفقده، أو يتعذر ذلك لأسباب مادية أو أدبية، ويجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود^(٢).

ويتمثل التعذر المادى فى الوديعة الاضطرارية التى تتم فى ظروف الكوارث لدى جار أو قريب، وما يودعه النزىل فى الفندق، أو إيداع السيارة فى موقف (جراج)، وبرغم أن الوديعة تصرف قانونى، فإنه من الصعب إثباتها كتابة، وتقبل فيها الشهادة، ومثلها عدم وجود من يستطيع الكتابة وقت التصرف^(٣).

أما التعذر الأدبى، فيتمثل فى وجود بعض الظروف أو الاعتبارات الاجتماعية والنفسية التى تحول أدبيا دون المطالبة بالدليل الكتابى مثل صلة القرابة بين الأزواج أو الأبناء أو الإخوة، وصلة المصاهرة، وكذلك علاقة المودة التى تأخذ حكم القرابة كالخطيبة ووالديها، وعلاقة الصداقة، وعلاقة الثقة بين أهل القرية وشيخ مسجدها أو مدرس المدرسة، وعلاقة العمل بين الرئيس والمرئوس، وصاحب البيت وخدمه، وأخيرا العرف والعادة فى مجال المهن الحرة كالأطباء والمحامين، سواء بالنسبة للمبالغ أو الوثائق التى يتسلمونها من عملائهم^(٤).

(١) المصدر السابق، ص ٢٢٢.

(٢) سلطان: نفس المصدر، ص ١٢٧.

(٣) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

(٤) سلطان: نفس المصدر، ص ١٢٨ - ١٢٩.

أنواع المستندات

ونظرا لأهمية الكتابة فى الإثبات، فقد ميزت قوانين الإثبات بين أنواع المستندات، وبينت القوة الحجية لكل نوع منها. وقد قسم الشارع المستندات أو المحررات إلى: رسمية، وعرفية، أو رسمية، وعادية، كما ورد فى قانون الإثبات السودانى^(١).

فالمستند الرسمى «هو الذى يحرره أو يتلقاه موظف عام أو مأمور عمومى أو شخص مكلف خدمة عامة، فى حدود سلطته واختصاصاته، وطبقا للصورة التى يقتضيها القانون»^(٢).

والعبارة الأخيرة من التعريف السابق تعنى الالتزام بصيغ معينة حددها القانون، وكذلك استكمال إجراءات التوثيق والشهر حتى تكتسب الورقة الصفة الرسمية، فإذا لم تستكمل الورقة هذه الأوضاع سقطت عنها الصفة الرسمية «فلا يكون لها إلا قيمة المحررات العرفية متى كان ذور الشأن قد وقعوا بإمضاءاتهم أو بأختامهم أو ببصمات أصابعهم»^(٣).

ولكى تكتسب الورقة أو المحرر الصفة الرسمية ينبغى أن يقع تحريرها بواسطة موظف رسمى (قاض - موثق - مأذون - عدل إشهاد - جهة حكومية) أو يوقع بإمضائه عليها، وأن يكون قائما على رأس عمله فعلا وقت تحريرها، وأن يكون تحرير هذه الورقة جزءاً من عمله وواقعاً فى اختصاصه، وأن تحرر طبقاً لما هو مقرر فى القانون من حيث اللغة والشكل وبيانات التوثيق

(١) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٧٢.

(٢) المزغنى: نفس المصدر، ص ١٧٣.

(٣) تناغو: نفس المصدر، ص ١٠٣؛ وهذا النص جزء من المادة (١٠) من قانون الإثبات المصرى.

والإشهاد، واكتمال التوقيعات والأختام^(١).

وتتميز المستندات الرسمية - سواء كانت عقوداً أو لم تكن - بقوتها المطلقة فى إثبات التصرفات والوقائع الواردة فيها، ولا يمكن دحضها إلا بمستند مماثل أو الطعن عليها بالتزوير^(٢).

كما أن لهذه المستندات «قوة تنفيذية بحيث لا يحتاج صاحب الحق فيها إلى استصدار حكم بحقه، بل يقوم مكتب التوثيق بتسليمه صورة من المحرر توضع عليها الصيغة التنفيذية كما توضع على الأحكام»^(٣).

وهذه الأهمية التى يضيفها الشارع على المستندات الرسمية، تكون لأصولها، كما تكون للصورة الرسمية المأخوذة عن هذه الأصول، بقدر مطابقة هذه الصور للأصل المأخوذة عنه^(٤).

أما المستندات أو الأوراق العرفية (العادية)، فهى التى يقوم الأفراد بتحريرها بمعرفتهم فيما بينهم من تعاملات، سواء قاموا هم بكتابتها أو أوكلوا ذلك إلى شخص آخر بصفة شخصية، بمعنى أن تحريرها لم يكن بواسطة أو أمام الموظف الرسمى المكلف خدمة عامة هى إعداد هذه المستندات، وبالتالي تخلو من توقيعه أو أختام جهة الاختصاص فى توثيق أو

(١) المزغنى: نفس المصدر، ص ١٧٤ - ١٨٢؛ ويعرف الموظف الرسمى أو العام بأنه «كل شخص حملته الحكومة جزءاً من مسئوليتها؛ ليقوم بقسط من واجبها نحو الأمة» - نشأت: نفس المصدر، ص ١٨٢.

ومن الملاحظ أن كل الشروط الواردة بشأن تحرير الورقة الرسمية، قد حرصت الوثائق التى تقوم بدراساتها على التمسك بها - انظر الدراسة الدبلوماسية فى الفصل الثالث.

(٢) ينبغى أن نفرق بين الطعن بالتزوير على الوثيقة من حيث الشكل (المظاهر الخارجية)، والطعن بالبطان على ما ورد فيها من حقائق ومعلومات.

(٣) تناغو: نفس المصدر، ص ١٠٥.

(٤) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٧٤؛ المزغنى: نفس المصدر، ص ١٩٢ - ١٩٣.

إشهار هذه الأوراق «وهى بهذا المعنى عمل من أعمال الأفراد العاديين يقومون بإعدادها وتحريرها دون تدخل السلطة فى ذلك»^(١).

والمحررات العادية أو العرفية نوعان:

١ - محررات معدة أو مهيأة للاحتجاج بها عند اللزوم؛ أى معدة لاستخدامها كدليل إثباتى، كالعقود الابتدائية وإيصالات الأمانة... إلخ.

٢ - محررات لم تعد أصلا لذلك، وقد يقتضى الأمر الاحتجاج بها بشكل عارض كقرائن، أو على سبيل الاسترشاد، أو فى حالة انعدام الأدلة، كدفاتر التجار، والرسائل، والبرقيات، والأوراق المنزلية... إلخ^(٢).

ويشترط فى الأوراق العرفية - لكى يكون لها قيمة إثباتية - أن تكون موقعة ومؤرخة، حتى يمكن الاحتجاج بها فى مواجهة من وقعها، ولا يحتج بتاريخ الورقة العرفية على غير أطرافها إلا إذا أثبت تاريخها فى سجلات رسمية أو فى أوراق رسمية ثابتة التاريخ^(٣).

وتكتسب المحررات العرفية التى تنتمى إلى النوع الأول حجتها من اعتراف الشخص المنسوب إليه التوقيع بصحتها وصدورها عنه، فإن أنكرها فلا يحتج بها عليه، وإن سكت اعتبر ذلك اعترافا منه، وإن كان بعض فقهاء القانون يميلون إلى ضرورة «أن يكون الإقرار (الاعتراف بصحة الورقة العرفية) صراحة وليس ضمينا مستفادا من السكوت»^(٤).

(١) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٧٥.

(٢) المزغنى: نفس المصدر، ص ١٩٥.

(٣) تناغو: نفس المصدر، ص ١٠٨ - ١٠٩.

(٤) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٧٧.

أما المحررات التى تنتمى إلى النوع الثانى ، فإنها يمكن أن ترقى فى حجيتها إلى مستوى محررات النوع الأول، وذلك فى حالات معينة وبشروط نص عليها القانون^(١).

(١) يراجع فى ذلك: تناغو: نفس المصدر، ص ١١٠ - ١١١.
المرغنى: نفس المصدر، ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

فقدان المستندات

فقدان المستند هو أحد أشكال التعذر المادى للإثبات بالكتابة، وهو مانع أجاز الفقهاء معه - استثناء - الاستعاضة بشهادة الشهود فى إثبات التصرفات أو الوقائع التى تثبت بالكتابة.

وفقدان المستند بهذا المعنى يتشابه مع باقى الموانع المادية والأدبية التى عرضنا لها فى صفحات سابقة، إلا أن الباحث يرى أنه من الأفضل إفراد هذا الموضوع بمناقشة مستقلة؛ نظرا لأنه يمثل المضمون الرئيسى للوثائق موضوع هذه الدراسة.

نظم قانون الإثبات المصرى فى المواد (٦٠، ٦٢، ٦٣) الحالات التى يجوز فيها الإثبات بشهادة الشهود، وقسمها المشرع إلى نوعين:

- ١ - ما يجوز فيه أصلا الإثبات بشهادة الشهود مثل الوقائع المادية.
- ٢ - ما يجوز فيه الإثبات بشهادة الشهود استثناء؛ لأن الأصل فيه الإثبات بالكتابة.

ومن صور النوع الأخير فقدان السند الكتابى بسبب أجنبى لا يد للدائن فيه، ووجود موانع تحول دون الحصول على السند الكتابى^(١).

(١) سلطان: نفس المصدر، ص ١١٧؛ وتشير الوثائق إلى هذا التعذر بعبارة «العدم الشرعى» - وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٢٣.

كذلك أوردت المادة (٢٥٧) من قانون أصول المرافعات المصرى خمس حالات يجوز الإثبات فيها بشهادة الشهود؛ الأخيرة منها تتعلق بشبوت فقدان السند الخطى بسبب أجنبى لا يد للخصم فيه .

ولقد جاء هذا الاستثناء منطقيا فى قوانين الإثبات التى يشدد أغلبها على وجود الدليل الكتابى الأصيل لإثبات التصرفات القانونية، خاصة الناقلة للملكية^(١). فإذا ما تعذر تماما على المدعى أو صاحب الحق تقديم دليله الكتابى لأسباب خارجة عن إرادته، بمعنى أنه غير مسئول عنها لأنها ليست من صنعه، كما لا يمكنه السيطرة عليها أو درؤها، فإن الاستبدال بهذا الدليل الكتابى بينة ثانوية يكون أمراً موافقاً للمنطق السليم «إذ لا قبل لأحد بمستحيل»^(٢).

ويستمد هذا الاستثناء منطقته من افتراض حقيقة وجود دليل كتابى فعلا، وأن هذا الدليل كان معدا وفق الأصول والقواعد والشروط المتعارف عليها قانونا. «ومع ذلك يعتبر إثبات فقد الدليل إثباتا لوجوده السابق، كما يفترض أن الدليل صحيح ما لم يثبت خلافه؛ إذ ليس من اليسير على المدعى إثبات صحة عقده المفقود، ومطالبته بذلك تجعل الاستثناء المتعلق بالفقد غير ذى موضوع»^(٣).

وبناء على ذلك، فقد رتب الشارع شرطين ينبغى توافرها للأخذ بهذا الاستثناء وهما:

(١) المزعنى: نفس المصدر، ص ٩١.

(٢) سلطان: نفس المصدر، ص ١٢٨؛ والبيئة الثانوية لوثيقة ما يمكن أن تكون صورة من الوثيقة أو شهادة شفوية بمحتواها، بعكس البيئة الأصلية للوثيقة التى هى فى العادة الوثيقة الأصل أو

صورة معتمدة منها - أبو زيد: نفس المصدر، ص ١٦.

(٣) المزعنى: نفس المصدر، ص ٢٨٨.

١ - سبق وجود سند كتابي . ومعناه قيام من يرغب فى الاستفادة من هذا الاستثناء بتقديم كل البيانات الكتابية أو الشفهية التى من شأنها أن تثبت للقاضى سبق وجود السند، وأنه كان دليلا كاملا، وكذلك إثبات مضمونه^(١).

٢ - فقد هذا السند بسبب أجنبى . ومعناه إلزام من يدعى فقد مستنداته الشاهدة له بحقه أن يثبت ذلك أمام القاضى، وأن يقدم الأدلة التى تثبت أن سبب الفقد راجع إلى حالات الطبيعة - مثلا - كالفيضانات والزلازل أو الحريق، أو راجع إلى فعل الغير كالسرقة أو المصادرة أو الحرب أو الاضطرابات أو الإكراه أو التواطؤ^(٢).

أما إذا كان فقد المستندات راجعا إلى سبب يتحمل المدعى بالحق مسئوليته «كما لو أهمل فى المحافظة على السند ففقد منه أو سرق منه، فإنه يتحمل نتيجة خطئه... ويمتنع عليه بالتالى الالتجاء إلى شهادة الشهود فى الإثبات»^(٣).

ويلحق بهذا الشرط الأخير أيضا حالة تعذر الحصول على المستند برغم وجوده، أى «قيام مانع مقبول يحول دون تقديم المستند، وتفترض هذه الحالة وجود مشقة تقدرها المحكمة لتقديم المستند؛ كوجود المستند فى منطقة نائية يصعب الوصول إليها بسبب العوامل الطبيعية أو لآى سبب آخر تراه المحكمة»^(٤).

(١) سلطان: نفس المصدر، ص ١٣١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٣٢.

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٨٦.

فإذا اطمأن وجدان القاضي لصدق دعوى الفقد أو التعذر، جاز له أن يقبل سائر طرق الإثبات بالنسبة لمحتويات المستند المفقود.

هذا وقد توسع الشارع في الاستثناء الخاص بحالة فقد المستندات من قاعدة وجوب الإثبات بالكتابة، فأجاز فيها الإثبات بشهادة الشهود وغيرها من الوسائل «حتى في الحالات التي تكون الكتابة فيها شرطاً لصحة التصرف لا وسيلة لإثباته فحسب... ذلك أن من احتاط وأعد دليلاً فقد منه لسبب خارج عن إرادته، هو بلا شك أجدر ممن لم يعد أصلاً المحرر المستوجب لحماية القانون المتمثلة في الإسعاف بالاستثناء المذكور»^(١).

كما يجيز هذا الاستثناء إثبات التصرفات الرسمية - أى التى تعتبر الشكلية ركناً فيها - بشهادة الشهود، على اعتبار أن الشكلية قد روعيت وقت إتمام التصرف القانونى، ثم فقد المدعى سنده بعد ذلك^(٢)، فافتراض صحة المستند قائم بقيام صحة الفقد.

(١) المزعنى: نفس المصدر، ص ٢٢٧.

(٢) سلطان: نفس المصدر، ص ١٣٢.

الفصل الثاني

حق الملكية : دراسة موضوعية

حق الملكية

تمهيد

تقوم المجتمعات الحضارية المنظمة على أسس من التعاون واحترام حقوق الفرد والجماعة. هذا العقد الاجتماعي تنظمه الشرائع السماوية والقوانين الوضعية والعرف العام.

وقد فرضت هذه الشرائع وتلك القوانين واجبات، على أفراد المجتمع الإنسانى الالتزام بها، ويطلق على هذا التكليف عادة اسم المسؤولية، التى إن أخل الأفراد بها تعرضوا للمساءلة من جانب المجتمع، طبقا للقوانين المعمول بها.

كما رتبت الشرائع والقوانين للأفراد فى مقابل هذه الواجبات حقوقا، «وتمثل الحقوق - باعتبارها مراكز قانونية خاصة تمنح من يتمتع بها مزايا وسلطات ذاتية - أهمية بالغة، فهى وسيلة الأفراد للحياة وممارسة أنشطتهم المختلفة، وهى أداة القانون لتنظيم المجتمع»^(١).

وتنقسم هذه الحقوق إلى نوعين أساسيين:

١ - حقوق عامة تشمل كافة أفراد المجتمع، كالحقوق السياسية والاجتماعية.

(١) أبو الليل: أحكام حق الملكية، ص ٣.

٢ - حقوق خاصة يكتسبها أفراد بعينهم، كحقوق الأسرة (الأحوال الشخصية) والحقوق المالية (الأحوال العينية).

وهذا الصنف الأخير من الحقوق الخاصة، أى الحقوق المالية، يقسمه بعض الفقهاء إلى ثلاث فئات:

أ - الحقوق العينية، سواء الأصلية أو التبعية، «والحق العيني هو سلطة يقررها القانون لشخص على شيء مادي معين تمكنه من استعمال هذا الشيء والانتفاع به على نحو أو على آخر»^(١)، ومن ثم يستطيع صاحب الحق أن «يباشره دون حاجة إلى وساطة شخص آخر، فهو ينطوى على عنصرين بارزين، هما صاحب الحق، ومحل الحق»^(٢).

ب - الحقوق الشخصية، أو الالتزام، وتعرف بأنها «رابطة قانونية بين شخصين دائن ومدين، يطالب بمقتضاها الدائن مدينه بأن يقوم بعمل أو يمتنع عن عمل»^(٣)، فالحق الشخصى محله أداء إيجابى، أو سلبى، يلتزم به شخص معين بالذات هو المدين به، ويخول صاحبه وهو الدائن بالحق سلطة اقتضاء هذا الأداء.

ج - الحقوق المعنوية، أو الذهنية، أو الأدبية، هي «سلطة لشخص على شيء غير مادي، هو ثمرة فكره أو خياله أو نشاطه، كحق المؤلف فى مؤلفاته العلمية، وحق الفنان فى مبدكراته الفنية، وحق المخترع فى مخترعاته الصناعية، وحق التاجر فى الاسم التجارى والعلامة التجارية وثقة العملاء»^(٤).

(١) طه : حق الملكية، ص ٨.

(٢) الصدة: الحقوق العينية، ص ٤ - ٥.

(٣) طه: نفس المصدر، ص ٨.

(٤) الصدة: نفس المصدر، ص ٥.

مفهوم الملكية

لا شك أن حق الملكية (التملك أو الملك) يعد من أهم الحقوق العينية الأصلية^(١) التي تكفلها القوانين والشرائع لكل فرد في المجتمع، وهو حق تلتزم السلطة الرسمية في الدولة بحمايته وإنفاذه، طبقاً للقوانين السائدة.

وليس أدل على أهمية حق الملكية من أن بعض الفقهاء يرون أنه أصل الحقوق العينية جميعاً، سواء كانت أصلية أم تبعية، إذ ترجع إليه وتستمد منه وتفرع عنه^(٢).

يعرف حق الملكية بأنه سلطة التمتع المطلق بشيء مادي معين، التي يحوزها صاحب هذا الشيء، فالملكية حق عيني يخول لصاحبه الاستئثار بكل منافع الشيء الذي يرد عليه، ويتمثل ذلك في ثلاثة عناصر هي: الاستعمال، والاستغلال، والتصرف^(٣).

وهذه العناصر الثلاثة هي التي يطلق عليها الفقه الإسلامي مصطلح «الملك التام»، وهو الذي «يتصرف به المالك تصرفاً مطلقاً فيما يملكه عينا ومنفعة واستغلالاً، فينتفع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها ونتائجها، ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة»^(٤).

(١) يقسم الشارع هذه الحقوق إلى أصلية وتبعية: فالأصلية هي التي تقوم بذاتها مستقلة ولا تستمد وجودها من حق آخر. وقد نص القانون المدني المصري على أنها تشمل حق الملكية، وما يفرع عنه مثل حق الانتفاع والاستعمال والسكنى والحكر والارتفاق. أما التبعية فلا تقوم بذاتها، وإنما تستند في وجودها إلى حق آخر يسمى الحق الرئيسي، وهو حق شخصي تضمن الوفاء به؛ ولهذا تسمى بالتأمينات العينية، وهي تشمل الرهن الرسمي، وحق الاختصاص، والرهن الحيازي، وحقوق الامتياز - طه: نفس المصدر، ص ١٥ - ١٦؛ الصدة: نفس المصدر، ص ٦.

(٢) أبو الليل: نفس المصدر، ص ١٧.

(٣) السهوري: الوسيط، ج ٨ ص ٤٩٣.

(٤) طه: نفس المصدر، ص ١٧ نقلاً عن المادة (١١) من مرشد الحيران لقدرى باشا.

وحق الملكية من الحقوق التي حرصت الشريعة الإسلامية على تأكيدها لكل مسلم، فعدته من المحرمات التي يحرم على المسلم أن ينالها بغير رضا صاحبها وإذنه وفي حدود ما أمر به الله. وقد استند فقهاء المسلمين في ذلك إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه». وقد وردت كلمة المال في هذا الحديث بمعناها الواسع، أى النقدين الذهب والفضة وكل ما يمكن تقويمه بهما من منقول وعقار.

كما أشارت الدساتير والتشريعات الدولية إلى احترام حق الملكية، فقد «أوصى الإعلان العالمى لحقوق الإنسان في مادته السابعة عشرة بحق التملك الفردى أو المشترك. كما نصت المادة (٢٢) من مشروع الإعلان العربى لحقوق الإنسان على كفالة حق الملكية لكل مواطن، وحظر تجريدته منه بشكل تعسفى^(١).

تطور حق الملكية

تعرض حق الملكية - كأقدم الحقوق الفردية التى عرفها الإنسان - لتطورات خلال الأزمنة المختلفة، وقد ميز العلماء لتطور نظام الملكية أربع مراحل^(٢):
أولاً:

الملكية الجماعية للقبيلة، التى سادت الزمن القديم فى المجتمعات الصحراوية البدوية، التى ذابت فيها شخصيات الأفراد فى القبيلة، بحيث لا يسمح للفرد بأن يستأثر لنفسه منفرداً بملكية العقارات، واقتصرت الملكية

(١) أبو الليل : نفس المصدر، ص ٢٢.

(٢) الصدة : نفس المصدر، ص ١٢ - ١٥.

الفردية على حيابة «الأشياء ذات الاستعمال الشخصى كالملايس والأسلحة وأدوات الصيد والأكل والشرب، وكذلك الحلى والمجوهرات^(١)».

ثانياً :

الملكية الجماعية للعائلة، التى سادت المجتمعات القديمة والوسيطه بعد تحولها إلى الاستقرار وممارسة الزراعة . وقد ظلت آثار الملكية العائلية قائمة فى المرحلة التالية، وتمثل ذلك فى حق الإرث، وكذلك الوصية والهبة إذا كانت لأبناء المالك .

ثالثاً :

الملكية الفردية أو الخاصة، التى سادت المجتمعات الحديثة، والتى أكدت الأديان والقوانين على أنها حق مطلق ومانع ودائم، وربما يعود الفضل فى تغير نظرة الغرب إلى الملكية إلى الثورة الفرنسية التى جاءت بمبدأ أن حق الملكية حق مقدس لا يجوز المساس به، وقد سبقت العقيدة الإسلامية إلى تقرير هذا المبدأ .

رابعاً :

الملكية العامة للمجتمع، وهو تيار ظهر حديثاً - خاصة بعد قيام الثورة الروسية - ينادى بإلغاء أو تحديد الملكية الفردية وإحلال الملكية العامة، خاصة فيما يتعلق بوسائل الإنتاج من أرض زراعية ومشروعات صناعية، وكذلك البنوك وشركات التأمين .

وقد ظهر هذا الاتجاه الأخير لمواجهة الأمراض الاجتماعية والاقتصادية التى أفرزها النظام الرأسمالى من استغلال وتحكم فى الثروات .

(١) أبو الليل: نفس المصدر، ص ٢٤ .

وقد تعرض هذا التيار لردة إثر تقوض النظام الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى السابق. ومع ذلك، فإن كثيرا من دول العالم قد حاولت التوفيق بين الملكية العامة والملكية الفردية والجمع بينهما، فأقرت الملكية الفردية غير المستغلة، وجعلت ملكية الثروات الطبيعية والمشروعات والمرافق العامة والصناعات الثقيلة وما شاكل ذلك ملكا للدولة، تحقيقا للعدالة الاجتماعية، وذلك عن طريق التأميم ونزع الملكية للمصلحة العامة والاكتتاب العام فى إنشاء وتمويل المشروعات.

كما اتجهت بعض القوانين الحديثة إلى فرض قيود على الملكية الفردية، بحيث لم تعد حقا مطلقا لا حدود له، بل أصبحت فى نظر بعض القوانين وظيفة اجتماعية، «ومع ذلك فإن الملكية الخاصة تظل مبدأ مسلما به فى معظم الأنظمة القانونية والاقتصادية؛ إذ أن الاعتراف بالملكية الخاصة أمر لا بد منه فى بناء المجتمع»^(١)، وخاصة فى المجال العقارى والمنقولات.

خصائص حق الملكية

لحق الملكية عند فقهاء القانون ثلاث خصائص ينفرد بها عن سائر الحقوق العينية، وهى أنه **حق جامع، ومانع، ودائم**^(٢).

فهو حق جامع، بمعنى أنه يعطى للمالك جميع السلطات التى يمكن أن تكون للشخص على الشيء: استغلالا وانتفاعا وتصرفا، دون أن يغله عن ذلك إلا ما منع القانون؛ لأن «الأصل فى حق المالك أن يكون جامعا لكل

(١) السهورى: الوسيط، ج ٨ ص ٤٩٣.

(٢) تشير بعض المصادر إلى هذه الخصائص بأسماء أخرى، فتطلق عليها (الإطلاق والاستثمار والدوام) - أبو الليل: نفس المصدر، ص ٢٩. أما فرج الصدة فيضم الجمع والمنع فى صفة واحدة على أنهما فى معنى واحد، فإطلاق الحق للمالك معناه فى نفس الوقت منع غيره من مشاركته فى هذا الحق - الصدة: نفس المصدر، ص ١٧.

السلطات، ولا يكلف المالك إلا إثبات ملكه، طبقا للطرق المقررة قانونا. ومن يدعى أن له حقا في ملك الغير، كحق انتفاع أو حق ارتفاق أو حق رهن، أو يدعى أن هناك قيوداً قد تقرر لمصلحته على ملك الغير، كقيام شرط مانع من التصرف، فعليه هو، لا على المالك، يقع عبء الإثبات»^(١).

وينبغي أن نقرر أن صفة الجمع أو الإطلاق بالنسبة لحق الملكية هي مسألة نسبية أو محدودة^(٢)؛ لأنها يمكن أن تحدها بعض القيود التي تنتقص منها. ومن ثم يمكن القول إن الإطلاق هو الأصل في حق الملكية، وما يرد عليه «من قيود يعتبر استثناء من هذا الأصل»^(٣).

وأما أنه حق مانع، فمعناه أنه «مقصود على المالك دون غيره، فلا يجوز لأحد أن يشاركه في ملكه، أو أن يتدخل في شئون ملكيته»^(٤).

وبرغم تسليم القوانين وحرصها على إبراز هذه الصفة، فقد ينتقص منها جواز بعض الاستثناءات التي قد تترتب للغير للإفادة من بعض مزايا الشيء المملوك سواء برضاء المالك أو بمقتضى القانون^(٥).

كما يعنى المنع أو الاستثناء أن حق الملكية لا يثبت لأكثر من شخص على شيء واحد في نفس الوقت، اللهم إلا في حالة الملكية المشتركة أو الشيوع «التي تفترض تعدد ملاك الشيء الواحد، وحيث تتحدد ملكية كل منهم بحصة شائعة تترجم برقم حسابي كالربع أو الثلث تمثل نسبة تملك كل منهم في المال»^(٦).

(١) السنهوري : الوسيط، ج ٨ ص ٥٢٩.

(٢) أبو الليل: نفس المصدر، ص ٣٢.

(٣) طه: نفس المصدر، ص ٥٤، وقد أسهبت كتب القانون المدني في تفصيل هذه القيود وبنيت

أحكامها، وإثباتها هنا قد يخرج بهذا البحث عن حدوده وأهدافه.

(٤) السنهوري : الوسيط، ج ٨ ص ٥٣٠.

(٥) طه: المصدر السابق، ص ٥٢.

(٦) أبو الليل: نفس المصدر، ص ٤١.

ومن حيث كونه حقاً دائماً، فالمقصود بذلك استمرار هذا الحق بالنسبة
للشئ المملوك (محل الملكية)، وليس بالنسبة إلى شخص المالك «ذلك أن
الملكية تبقى مادام الشئ المملوك باقياً، ولا تزول إلا بزوال هذا الشئ، أى
بهلاكه... ولكن شخص المالك لا يبقى واحداً على الدوام، فكثيراً ما تنتقل
الملكية من شخص إلى آخر، فيتغير المالك حتى لو كان هذا المالك شخصاً
معنوياً»^(١)؛ لأن المالك قد يتخلى عن الشئ الذى يملكه بأى تصرف ناقل
للملكية كالبيع أو الهبة أو بغير ذلك من التصرفات ما بين الأحياء، وقد تنتقل
ملكية الشئ بالوفاة إلى ورثة المالك، فالمقصود بدوام حق الملكية أن هذا
الحق يبقى مادام محله باقياً^(٢).

كما يقصد بدوام حق الملكية أنه لا يسقط بالتقادم، أو عدم الاستعمال،
وكذلك عدم قابليته للتأقيت فليست له مدة محددة^(٣). فإن منح أو إسناد
المالك حق ملكيته لشخص آخر بصفة مؤقتة أو لفترة محدودة، لا يكون فى
الواقع انتقالاً حقيقياً لحق الملكية، وعلة ذلك أنه «لو تصرف المالك ملكية
مؤقتة فيما يملك، فلن يتبقى للمالك الأصلى شئ يملكه. وإذا حررنا
المالك المؤقت من التصرف فيما يملك، حماية لحق المالك الأصلى، فلن
نكون أمام حق ملكية بل مجرد حق انتفاع»^(٤).

أسباب كسب الملكية

يرى الدكتور السنهورى أن مصطلح أسباب كسب الملكية يساوى فى
مفهومه مصطلح مصادر الالتزام؛ ولذلك يمكن تقسيمها على أساس واحد.

(١) السنهورى : المصدر السابق، والجزء، ص ٥٣٤.

(٢) طه: نفس المصدر، ص ٥٢.

(٣) أبو الليل: نفس المصدر، ص ٣٣.

(٤) المصدر السابق، ص ٣٦.

وينبنى هذا التقسيم على أساس إرجاع كافة أسباب كسب الملكية إلى كونها واقعة مادية أو تصرفاً قانونياً، مثلها في ذلك مثل جميع مصادر الحقوق الأخرى.

وبناء على ذلك تقسم أسباب كسب الملكية إلى قسمين:

- ١ - ما هو تصرف قانوني، كالعقد والوصية.
- ٢ - ما هو واقعة مادية، كالاستيلاء، والميراث، والاتصاق، والشفعة، والحيازة^(١).

وقد أورد القانون المدني المصري في المواد (٨٧٠ - ٩٨٤) تقسيماً آخر لهذه الأسباب يتسم بالصيغة العملية، ويميز فيها بين نوعين:

- ١ - ما ينتقل بسبب الوفاة، كما في الميراث والوصية.
 - ٢ - ما ينتقل بين الأحياء، كما في الاتصاق والعقد والشفعة والحيازة^(٢).
- ومهما يكن من أمر تقسيمات أسباب كسب الملكية، وبغض النظر عما وقع بين الفقهاء ورجال القانون من اختلاف في شأنها، فإنه يمكن تعريفها بقصد بيان مفاهيمها وفقاً لترتيبها في القانون المدني المصري، على النحو التالي:

١ - الاستيلاء

هو «وضع شخص يده على شيء لا مالك له بنية تملكه»^(٣). ويمثل هذا

(١) السهوري: الوسيط، ج ٩ ص ٥ - ٦.

(٢) الصدة: نفس المصدر، ص ٢٨٣. وقد توسعت كتب الفقه والقانون في بيان هذه الأسباب وشروطها وأحوالها بما يغني عن تكراره في هذا البحث، وسأكتفي بتعريف كل سبب من هذه الأسباب بما يكفي لبيان مفهومه - الباحث.

(٣) طه: نفس المصدر، ص ١٥٧.

السبب أقدم صور كسب الملكية التي عرفها الإنسان، حيث كانت الغلبة للقوة، والاستيلاء المصاحب للغزو كان صورة سائدة لكسب ملكية الأسلاب والغنائم.

لكن الملاحظ أن هذه الصورة القديمة تختلف عن مفهوم الاستيلاء فى القوانين الحديثة، حيث يفترض أنه كان لهذه الأسلاب ملاك قبل الاستيلاء، أما حديثا فلا يرد التملك بالاستيلاء على شىء مملوك للغير^(١)، وهو ما يعبر عنه فى القانون بكسب الملكية ابتداء، أى من عدم بوضع اليد على منقول أو عقار لا مالك له ولا مطالب به ولا مستحق فيه، والاستيلاء ليس تصرفا، بل هو واقعة مادية.

٢ - العقد

يعتبر العقد فى الحياة العملية أهم سبب لكسب الملكية، ويعرف قانونا بأنه «توافق إرادتين على إحداث أثر قانونى، سواء كان ذلك الأثر هو إنشاء التزام، أو نقله، أو إنهاؤه»^(٢).

ويعرف العقد فى الشريعة الإسلامية بأنه «ارتباط الإيجاب الصادر من أحد العاقدين بقبول الآخر، على وجه يثبت أثره فى المعقود عليه»^(٣).

وقد تفردت الشريعة الإسلامية عن سائر الشرائع والقوانين القديمة بهذا المفهوم العلمى المطابق لما أخذت به القوانين الوضعية الحديثة، وأضافت إلى ذلك أن العقد قد يوجد وينتج آثاره بإرادة منفردة، ويكون أيضا سببا لكسب

(١) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٢) السنهورى: نظرية العقد، ج١ ص ٨١.

(٣) المصدر السابق والجزء، ص ٦٣.

الملكية كالوصية والوقف والهبة والعق والتصرفات الإدارية^(١).

وقد اعتاد الناس إطلاق لفظ العقد على التصرف القانوني كفعل إرادي، وعلى أداة إثباته كمحرر رسمي موثق. وأحيانا ما يؤدي هذا إلى التباس المعنى المراد «وتجنباً لهذا الخلط، يتعين حصر لفظ عقد في التصرف وعدم إطلاقه على الدليل الكتابي»^(٢).

والعقد، سواء كان بمعنى التصرف أو الوثيقة المكتوبة يعد سببا من أسباب كسب الملكية، إلا أن طبيعة الحياة في الوقت الحاضر قد أدت إلى صعوبة الاعتماد في إثبات الحقوق على الأدلة الشفوية، وبدا أنه لا مفر من اللجوء إلى الكتابة^(٣).

وتقسم العقود من حيث التكوين إلى عقود رضائية، وعقود شكلية، وعقود عينية.

فالعقد الشكلي هو الذي تعد الكتابة جزءا من تمامه، بخلاف النوعين الآخرين «فيجب لتكوينه اتباع شكل مخصوص يحدده القانون، وأكثر ما يكون هذا بورقة رسمية يدون فيها العقد»^(٤).

ويرى السنهاوري أن القانون الروماني والقوانين الجرمانية القديمة كانت أكثر تمسكا بالشكلية لاعتبار التصرف عقدا، ومن ذلك ضرورة اقتران التصرف بحركات وإشارات وألفاظ وكتابة لا يتم العقد بدونها. ثم تخففت هذه

(١) المصدر السابق والجزء، ص ٦٤، ١٨٣. وقد تعرضت نظرية الإرادة المنفردة في تكوين العقد لاعتراضات كثيرة من جانب القوانين الغربية الحديثة، ولم تأخذ بها إلا على سبيل الاستثناء، كما فعل القانون الألماني والسويسري مثلا - المصدر نفسه ص ١٩٠ - ١٩٨.

(٢) على: التوثيقات، ص ٣٨٩؛ المرغني: نفس المصدر، ص ١٧٠.

(٣) سبق الحديث عن أهمية الكتابة كوسيلة إثبات في الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٤) السنهاوري: نظرية العقد، ج ١ ص ١١٣ - ١١٤.

القوانين تدريجياً من هذه الطقوس لتحل محلها أشكال أكثر نضجا كالمصافحة باليد واليمين والعربون والكتابة.

والغالب أن الكتابة بدأت شكلاً من الأشكال لا يتم العقد بدونها، ثم انقلبت بعد ذلك طريقة من طرق الإثبات عندما تقرر مبدأ رضائية العقود^(١).

ولم يقف الأمر عند حد كتابة العقود، بل ألزم الشارع الحديث تسجيل هذه العقود المكتوبة وشهرها، حتى تكتمل لها قوة التنفيذ الجبرى، وخاصة عقود الملكية العقارية^(٢)، وهى التى أوجب قانون الشهر العقارى ومن بعده قانون السجل العينى شهرها، سواء كانت عقوداً منشئة أو ناقلة أو مغيرة أو منهيّة لحق عينى عقارى أصلى.

٣- الالتصاق

هو أحد أسباب كسب الملكية قانوناً، بمعنى أنه لا يتأثر بالرضا أو الإرادة. ويعرف الالتصاق بأنه «اتحاد أو اندماج شيئين اندماجاً مادياً، سواء كان ذلك بفعل الطبيعة أو بفعل الإنسان»^(٣).

فالالتصاق واقعة مادية تؤدي إلى اكتساب مالك الشيء الأصلى ملكية الشيء الذى التصق به، على فرض تعذر أو استحالة فصل أو انتزاع الشيء الملتصق دون إتلافه، وعلى فرض أن الشيء الملتصق إما أن يكون بلا مالك

(١) المصدر السابق، نفس الجزء، ص ٩٠، ٩٥ وما بهما من حواش.

(٢) السهنورى: الوسيط، ج ٩ ص ٣٣٢. وقد حدث جدل بين فقهاء القانون حول الوقت الذى ينتقل فيه حق الملكية، فذهب بعضهم إلى أن هذا الانتقال لا يكون إلا من وقت تسجيل العقد، وذهب آخرون إلى أنه يتم من وقت التعاقد (الاتفاق)، وفى ذلك يقول السهنورى: «والصحيح فى نظرنا أن العقد المسجل ينتقل الملكية فى العقار فيما بين المتعاقدين منذ انعقاده لا من وقت التسجيل، ولا ينفذ نقل الملكية فى حق الغير إلا من وقت التسجيل».

(٣) الصلة: نفس المصدر، ص ٣٠٣.

كزيادة مساحة أرض نتيجة تراكم طمي النهر المار عليها (الالتصاق الطبيعي)، وإما أن يكون له مالك كإقامة مبنى أو غراس على أرض بمواد مملوكة لغير مالك هذه الأرض (الالتصاق الصناعي).

وقد رتب الفقهاء شروطاً وأحكاماً لكل نوع من أنواع الالتصاق، والآثار المترتبة في كل حالة، وحقوق كل من مالك الشيء الأصلي ومالك الشيء الملتصق.

٤ - الشفعة

أوردت المصادر الفقهية والقانونية تعريفات مختلفة للشفعة، لعل أوفاهما ما جاء في المادة (٩٥) من مرشد الحيران من أنها «حق تملك العقار المبيع أو بعضه جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والمؤن»^(١).

وقد اعتمد القانون المدني في بيان أحكام الشفعة على ما ورد في الشريعة والفقه الإسلامي عند عدم وجود نص أو عرف^(٢)، نظراً لأن الشفعة نظام إسلامي ربما لم تعرفه القوانين والشرائع القديمة. كما أن قوانين بعض البلاد العربية كسوريا لا تأخذ به، في حين أخذت به بعض القوانين الأوروبية كالقانون الألماني والقانون الإسباني^(٣).

والشفعة ليست حقاً من الحقوق العينية ولا الشخصية^(٤)، برغم ورود كلمة الحق في مرشد الحيران، إذ ينظر إليها فقهاء القانون على أنها مجرد رخصة، واعتبروها سبباً من أسباب الملكية والانتفاع والحكر، فهي واجبة في الدور والعقار والأرضية كلها، وما عدا هذا ففيه اختلاف^(٥).

(١) طه : نفس المصدر، ص ١٧٨.

(٢) الشواربي : أحكام الشفعة، ص ٣.

(٣) طه : المصدر السابق والصفحة، حاشية ٣، ٤.

(٤) الصدة : نفس المصدر، ص ٣٤٥.

(٥) الشواربي : نفس المصدر، ص ٢٠.

وللشفعة أهميتها حيث تؤدي إلى ضم ما تفرق من حق الملكية في حالة بيع الانتفاع أو الرقبة أو الحكر، فتجتمع للمالك سلطاته على الشيء، كما أنها تؤدي إلى إنهاء الشيوخ في حالة بيع الشريك حصته لأجنبي، أضف إلى ذلك أنها تحمي الشفع وتدف عنه ضرراً أو تأذيا من مشتر أجنبي ربما لا يرغب في مشاركته^(١).

٥- الحيابة

تعد الحيابة سببا من أهم أسباب كسب حق الملكية. وبرغم هذه الأهمية؛ فإن القانون المدني المصري لم يورد تعريفا للحيابة، اكتفاء بما هو مقرر في الفقه الإسلامي من تعريف بها.

أما القانون الفرنسي فقد عرفها بأنها «سلطة فعلية أو واقعية يباشرها الحائز على شيء، بحيث تكون في مظهرها الخارجي وفي قصد الحائز مزاولة للملكية أو لحق عيني آخر»^(٢).

والحيابة في القانون هي واقعة مادية تنطوي على مباشرة سلطة فعلية واقعية على الشيء سواء كان الحائز صاحب حق أو ليس له حق في ذلك؛ ولذلك تسمى بوضع اليد.

ولقد أقرت الشريعة الإسلامية الحيابة أو وضع اليد كسبب قوى لكسب حق الملكية، فإن «فقهاء المسلمين يجمعون على أن اليد من أقوى ما يستدل به على الملكية ما لم يثبت بوجه شرعي خلاف ذلك، فوضع اليد دليل الملك ظاهر بلا بينة... فمن كان في يده شيء وسعك أن تشهد أنه له، حتى وإن لم تعين سبب الملكية من مستندات رسمية أو محررات موثقة»^(٣).

(١) المصدر السابق، ص ٨.

(٢) الصدة نفس المصدر، ص ٤٩٨.

(٣) على: التوثيق، ص ٣٩٠.

وقد حذت كثير من القوانين الحديثة حذو الشريعة الإسلامية فى حماية الحياةزة فى ذاتها، سواء استندت إلى حق أم لم تستند، وجعلتها مكسبة للملكية ولكافة الحقوق العينية؛ وذلك لأن حماية الحياةزة ليست سوى وسيلة لحماية الحق ذاته، فإن الغالبية العظمى من حالات الحياةزة تستند فى الواقع إلى حق قانونى، كما أن إثبات الملكية كثيرا ما ينطوى على صعوبات جمة^(١).

كذلك فإن لحماية الحياةزة على الوضع القائم فوائده الاجتماعية والاقتصادية، فهو يؤدى إلى استقرار الأوضاع، والحد من فوضى الادعاءات الكاذبة، والتسليم بالحق لمن هو أقدر على الاستغلال حتى ولو لم يكن المالك الحقيقى. وهى بالقطع حماية مرهونة بنجاح المدعى بالحق فى إثبات حقه، ومن ثم تتول إليه الحياةزة.

٦ - الميراث

سبب هام من أسباب كسب حق الملكية بسبب الوفاة، حيث يعرف الميراث بأنه «انتقال المال من ذمة شخص توفى إلى ذمة شخص حى أو أكثر. ففيه يخلف الوارث المورث فى ماله، وذلك بناء على واقعة مادية هى الموت»^(٢).

والميراث كسب للملكية يتحقق بقوة القانون، ولا تتدخل فيه الإدارة، سواء إرادة الوارث أو المورث، ومن ثم فالخلافه فى الميراث إجبارية.

وقد عُنيت الشريعة الإسلامية بالميراث، وبين القرآن أحكامه، وأوضحت السنة النبوية تفاصيل هذه الأحكام. وقد أخذت معظم القوانين الحديثة - خاصة العربية - أحكام الميراث عن الشريعة الإسلامية، وأضافت بعض

(١) الصلدة : نفس المصدر، ص ٤٩٩.

(٢) المصدر السابق، ص ٧٢٦.

القوانين، كالقانون المدنى المصرى فى المادة (١٣) ضرورة شهر حق الإرث «وذلك بتسجيل إشارات الوراثة الشرعية أو الأحكام النهائية أو غيرها من السندات المثبتة لحق الإرث مع قوائم جرد التركة إذا اشتملت على حقوق عينية عقارية»^(١).

وبناء على ذلك، يخضع انتقال الملكية العقارية بالميراث للشهر فى القانون المصرى. ويترتب على هذا أن اعتبار الشارع المصرى الإرث كسب للملكية لا يكتمل إلا بشهره إذا اشتمل على عقار، أما المنقول فيكتسب الوارث ملكيته فور وفاة المورث دون إجراء.

وقد دعا إلى ذلك رغبة الشارع فى حماية الملكية العقارية وتسلسلها، فهى - وإن كانت تنتقل إلى ذمة الوارث فور وفاة المورث أيضا - فإن تصرف الوارث فيها مقيد بشهره لحق الإرث.

٧ - الوصية

هى تصرف يتم بالإرادة المنفردة للموصى حال حياته ينقل بمقتضاه كل أو بعض ماله إلى الموصى له، أو يخوله حقا يتعلق بهذا المال بعد موته. وتعرفها الشريعة الإسلامية بأنها «تمليك مضاف إلى ما بعد الموت»^(٢).

وتجوز الوصية فى المال، سواء كان حقا عينيا أو شخصا أو أدبيا معنويا، فهى سبب من أسباب كسب حق ملكية العقار أو المنقول أو الانتفاع أو الاستعمال.

وكسب حق الملكية بسبب الوصية معلق على وفاة الموصى، كما أن الخلافة فيها اختيارية على عكس الخلافة فى الميراث^(٣).

(١) السهوى : الوسيط ج ٩ ص ١٩٤.

(٢) الكاسانى : نفس المصدر، ج ٧ ص ٣٣٠.

(٣) الصلة : نفس المصدر، ص ٨٠٦.

وقد حددت الشريعة الإسلامية مقدار الوصية بثلث التركة، وحكمتها إتاحة الفرصة للشخص لتدارك ما فاتته من واجبات في حياته، بمساعدة من يحتاج في حدود ما قدرته الشريعة في تنظيمها لأحكام الوصية^(١).

والكتابة ليست شرطا لانعقاد الوصية، فهي «تنعقد بالعبارة أو بالكتابة أو بالإشارة المفهومة إذا كان الموصى عاجزا عن العبارة أو الكتابة»^(٢) إلا أن القانون المصري قد اشترط لإثبات الوصية أو نفيها - وليس لانعقادها - وجود مستند رسمي صحيح بخط المتوفى وتوقيعه، وذلك في حالة النزاع أو دعوى إنكار الوصية خاصة ما وقع منها بعد سنة ١٩١١م^(٣).

لذا فقد حث الشارع على كتابة الوصية، كما أوجب شهرها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة (٩) من قانون الشهر العقاري الصادر سنة ١٩٤٦م لمنع الورثة من التحايل بالتصرف في العقارات الموصى بها إضراراً بالموصى لهم الذين لم تتوافر لديهم الوسيلة للعلم بالوصية، وكذلك لضبط التعامل في العقار بتسجيل صورة كاملة لتسلسل الملكية العقارية^(٤).

ومهما يكن من أمر، فإن من المهم الإشهاد على الوصية لقوله سبحانه وتعالى (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم أو آخران من غيركم إن أنتم ضربتم في الأرض)^(٥)، فقد «ندبنا سبحانه وتعالى إلى الإشهاد على الميت حال الوصية»^(٦).

(١) حمدي : الموارث والهبة والوصية، ص ١٩١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩٢.

(٣) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(٤) السنهوري : الوسيط، ج ٩ ص ٢٣٥.

(٥) سورة المائدة - من الآية: ١٠٦.

(٦) الكاساني : نفس المصدر، نفس الجزء والصفحة.

الفصل الثالث

وثائق إثبات الملكية ؛ دراسة دبلوماسية

المظاهر الدبلوماسية الخارجية

وثائق إثبات الملكية، هي نوع من أنواع الوثائق الخاصة، وبرغم أنها لا تتضمن فى الواقع تصرفاً قانونياً بالمعنى المعروف، فإنها من حيث الإخراج والمميزات الشكلية لا تختلف عن وثائق التصرفات الخاصة.

وهاتان الوثيقتان موضوع هذه الدراسة تسيان على نفس القواعد الدبلوماسية المتبعة فى سائر الوثائق المملوكية الخاصة التى تنتمى إلى العصر المملوكى الجركسى فى مصر.

مادة الكتابة

الوثيقتان مكتوبتان على نوع من الورق النباتى المصقول، لكنه ردىء الصنعة يميل إلى الاصفرار الداكن، وهو قريب فى ملمسه ونسيجه من الورق البلدى الذى كان يصنع فى مصر آنذاك^(١).

وتتضمن الوثيقة الأولى أربعة عشر درجاً^(٢)، أما الثانية فتتضمن اثنى عشر درجاً^(٣)، ويبلغ حجم الدرج فى المتوسط ٢٨×٣٥ سم تقريباً.

(١) Herbin : Développement, p.229.

(٢) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف ج.

(٣) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف ج.

والوثيقتان على شكل اللفافة، مطويتان من أسفل إلى أعلى، والدروج ملصقة بنوع من الغراء المصنوع من مادة النشا المطبوخ والمتخذ من البر^(١).

الهوامش

حرص كاتبوا الوثيقتين على ترك هامش عريض في الناحية اليمنى من وجه الوثيقة (Recto) بلغ حوالى ٨ سم في المتوسط، أما في ظهر الوثيقة (Verso) فقد زاد متوسط عرض الهامش الأيمن عن ذلك قليلا، فإذا عرفنا أن متوسط عرض الدرج حوالى ٢٨ سم، اتضح لنا أن كاتبى هاتين الوثيقتين قد التزما بقواعد الكتابة المستقرة في عصرهما، والتي تنص على ترك ربع الورقة الأيمن خاليا من الكتابة^(٢). ولم يترك أى من الكاتبين فراغا في الناحية اليسرى.

وقد استخدم كاتب الوثيقة الأولى هامشها الأيمن في كتابة فصلين هامشين: يتضمن الأول اعتراف الشهود بصحة ما ورد في الدعوى، وتضمن الثانى انتقال العين إلى ملك السلطان الغورى^(٣).

أما عن ترك بياض بأعلى الوثيقة، فقد حرص على ذلك كاتب الوثيقة الأولى، فقام بكتابة القصة على الدرج الثانى^(٤). أما الوثيقة الثانية فقد ألصقت قصتها على الدرج الأول^(٥)، ونحن لا ندرى إن كان كاتبها قد ترك بياضا قبل ذلك أم لم يترك، وذلك لتمزق الجزء العلوى.

(١) القلقشندى: صبح الاعشى، ج ٢ ص ٤٧٠.

(٢) القلقشندى: نفس المصدر، ج ٦ ص ١٩٥، ٣١٤.

(٣) انظر لوحات رقم ٨٤.

(٤) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف، انظر اللوحة رقم ١.

(٥) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف، انظر اللوحة ٢١.

السطور

يبلغ عدد السطور في الدرج الواحد حوالي ١٢ سطرا في المتوسط، وتبدأ الكتابة على سطور وجه الوثيقة مستقيمة حتى منتصف السطر تقريبا، حيث تبدأ في الانحناء التدريجي إلى أعلى حتى نهاية السطر^(١).

أما في ظهر الوثيقة، فإن متوسط عدد السطور في الدرج لا يختلف عما هو موجود في وجهها. إلا أن الانحناء في سطور الإسجلات يقل كثيرا عن سطور نص الوثيقة، حتى لتبدو الكتابة قريبة من الاستقامة الكاملة^(٢).

وبالنسبة للمسافات بين سطور الوثائق، فقد بلغ متوسطها حوالي ٣ سم، أي مقدار ثلاث أصابع تقريبا في المتن^(٣)، لا يشذ عن هذا سوى المسافة المتروكة لعلامات القضاة في الإسجلات فهي أكبر قليلا. أما في القصة، فإن متوسط المسافة بين سطورها يبلغ حوالي ستيمتر واحد^(٤).

الخط

بالنسبة للخط المستخدم، فقد كتبت الوثيقتان بخط التعليق المطلق^(٥)، الذي ساد في كتابة الوثائق الخاصة خلال القرن العاشر الهجري. وخط التعليق هو نوع من الخطوط الديوانية المستنبطة من الخط النسخي الذي ينتمي في أصله إلى خط الثلث، ويتصف باللين والاستدارة، وهو خط مقروء؛ لأن كتابته محسنة متأنية^(٦)، وإن كان يصعب على المبتدئين، ولا سيما بعض

(١) انظر اللوحات ٦، ٧، ١٧، ٢٣، ٢٤ على سبيل المثال.

(٢) انظر اللوحات ٩، ١٠، ٣١، ٣٢ على سبيل المثال.

(٣) القلقشندی: نفس المصدر والجزء، ص ٣١٤.

(٤) الخولي: نفس المصدر، ٧٤.

(٥) القلقشندی: نفس المصدر، ج ٣ ص ١٠٤.

(٦) على: وثيقة أمير آخور، ص ١٩٠ - ١٩١.

الوثائق التي كتبت بطريقة سريعة غير محسنة، مثل الوثيقة الأولى التي تشابكت فيها كلمات السطر الواحد، مما يؤدي إلى عدم وضوح كثير من الكلمات وتمييزها، ومع ذلك فإن الكلمات التي تعذر علينا قراءتها قليلة، خاصة في أسماء الشهود وتوقيعاتهم^(١). وذلك على عكس الوثيقة الثانية التي اجتهد الكاتب في تحسين خطها، وباعد بين كل كلمة والتي تليها، فلم تصادفنا كلمات صعبة القراءة إلا في موضعين فقط^(٢).

وقد لاحظنا - بشكل عام - تفاوتاً في درجة تجويد الخط والعناية بتحسينه بين نص الوثيقتين في الوجه، وبين باقى أجزائهما، سواء في الوجه (فصول هامشية) أو في الظهر (إسجلات حكومية وتنفيذية).

فالخط في النص أوضح وأكثر إتقاناً من باقى الأجزاء، رغم أن الكاتب واحد^(٣).

أما قصص الوثائق، فقد كتبت بخط الرقاع، وهو لا يختلف كثيراً في شكل حروفه عن خط التعليق المطلق؛ إلا من حيث دقة الرسم وصغر الحجم، وهو أميل منه إلى التدوير، وسن قلمه أقصر، ولا يقع ترويس في منتصباته^(٤). أما علامات القضاة فقد استخدم في كتابتها القلم الجليل، وهو خط سميك يلزم الترويس في منتصباته^(٥).

أما عن تحديد أصحاب الخطوط التي كتبت بها الوثيقتان، فيمكن القول - على وجه العموم - إن كاتب الوثيقة يكون في العادة أحد شهود التصرف.

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف ج س ٦٩، ٧٤، ٧٥ في الوجه، ١٠، ٣٨، ٤١، ٦٣، ١٢٧ في الظهر.

(٢) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف ج س ٢٩، ١٢٤ في الوجه.

(٣) يتضح هذا بجلاء في الوثيقة ٣٨١ أوقاف؛ انظر اللوحات ٢٢، ٣٢.

(٤) القلقشندي: نفس المصدر والجزء، ص ١١٩؛ انظر كذلك اللوحة رقم ٢١.

(٥) انظر لراحة رقم ١، ٩، ١١، ١٥، ٣١، ٣٣.

إلا أنه بالنسبة للوثيقة الأولى (١٠٨ أوقاف)، فإننا نلاحظ أن أربعة من شهودها الستة لا يعرفون القراءة والكتابة، حيث كتبت توقيعاتهم عنهم وبإذنتهم وحضورهم كما هو مسجل أسفل هذه التوقيعات^(١)، أما الشاهدان الآخران فهما من أرباب السيوف من طبقة الأربعين، ولا أعتقد أنهما يجيدان صياغة وكتابة الوثائق، التي هي عمل من أعمال أرباب الأقلام من القضاة والعدول.

ومن خلال الدراسة الباليوجرافية لخطوط توقيعات شهود الوثيقة وجها وظهرا، نصا وفصولا هامشية، يمكننا أن نحدد شخصية كاتب الوثيقة في أحد اثنين: الأول هو الشيخ عبد الكريم المجولى الشافعى الذى كتب توقيعه أسفل فصل انتقال العين إلى ملك خاير بك فى هامش وجه الوثيقة، والثانى هو الشيخ محمد بن محمد الخطيب الذى كتب توقيعه كشاهد أول فى الإسجال الحكيمى والإسجلات التنفيذية فى ظهر الوثيقة^(٢)، والاحتمال الأخير هو الأرجح.

أما الوثيقة الثانية (٣٨١ أوقاف)، فقد قام بكتابتها موثقها الشيخ تقى الدين أبو بكر العزيزى الشافعى بخط يده، كما ورد ذلك صراحة فى نص الإسجال الحكيمى للوثيقة^(٣).

هذا، وربما قام كاتب الوثيقة بكتابة القصة أيضا، فقد كان يحدث ذلك فى أغلب الأحيان^(٤). ولأشك أن المقارنة الباليوجرافية بين خط قصة الوثيقة الثانية (٣٨١ أوقاف) وخط نصها تؤكد هذه الفرضية^(٥).

(١) انظر لوحة رقم (٨).

(٢) وثيقة ١٠٨ أوقاف ج س ٢٨، ٥٩، ١٢٣ فى ظهر الوثيقة.

(٣) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف ج س ١٧.

(٤) على: وثيقة استبدال، ص ٥ حاشية (١).

(٥) انظر لوحة رقم ٢١، ٣٠ خاصة فى عبارة الحسيلة النهائية.

خصائص الكتابة

المقصود بخصائص الكتابة مجموع الصفات التي تساعد في تحديد شخصية الوثيقة، والعصر الذي تنتمي إليه، ومصدرها. وهذه الصفات مثل الإعجام، والشكل، والهمزات، وغيرها.

وتتفق خصائص الكتابة في وثيقتي إثبات الملكية مع ما كان متبعاً في سائر وثائق التصرفات الخاصة في العصر المملوكي في صفات، وتختلف عنها في صفات أخرى.

أما عن أوجه التشابه، فيمكن إجمالها فيما يلي:

١ - كتابة الوثيقة في وجهى الورقة، حيث يخصص الوجه (Recto) للنص وبعض الفصول الهامشية، ويخصص الظهر للإشهادات الشرعية من إ سجلات حكومية وتنفيذية.

٢ - تواصل كتابة النص والإشهادات دون فواصل أو تمييز لمواضع بدايات ونهايات الفقرات، فيما عدا استخدام علامة وقف عبارة عن دائرة بداخلها نقطة في مواضع قليلة على سبيل الزخرفة، وليس بقصد الفصل بين فقرات معينة في الوثائق^(١).

٣ - وصل جميع حروف الكلمة بعضها ببعض، حتى تلك التي ينبغي فصلها، وعدم ترك فراغ معقول بين كل كلمة والتي تليها^(٢).

٤ - خلو الكتابة من الهمزات، وخلوها كذلك من علامات الشكل إلا فيما

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ١، ٦٧ في الوجه، ١، ٦٧ في الظهر؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س

١١٩، ١٢٢ في الوجه، ٢٤ في الظهر.

(٢) وثيقة ١٠٨ أوقاف ج.

ندر، وفي مواضع قليلة مثل البسمة أو علامات القاضى الموثق^(١). وكانت علامة التشديد (الشدة) هى أكثر العلامات استخداما فى هذه المواضع.

٥ - كتابة بعض الكلمات بحجم أكبر لإبراز أهميتها^(٢).

٦ - وقوع الكاتب فى بعض الأخطاء النحوية والإملائية بطريق السهو أو الخطأ. على سبيل المثال كلمات الذى: وصحتها التى، طابقة: وصحتها طاقة، السوق: وصحتها سوق، الأغيار: وصحتها المغيرون، تصدقه: وصحتها تصديقه^(٣).

أما الصفات التى تنفرد بها وثيقتنا إثبات الملكية موضوع الدراسة عن سائر الوثائق الخاصة، فيمكن إجمالها فيما يلى:

١ - الحرص الشديد الذى أبداه كاتبا الوثيقتين على إعجام حروف كل الكلمات، بحيث لا نجد - تقريبا - كلمة تخلو من النقط، وذلك على عكس ما اعتاده كتاب الوثائق فى العصر المملوكى من إهمال النقط^(٤).

٢ - اهتمام كاتب الوثيقة الثانية بزخرفة وتزيين خط نص الوثيقة فى الوجه فقط دون الإسجال الحكى، وذلك باستخدام حروف صغيرة مماثلة لبعض حروف الكلمة الأصلية وتوضع فوقها أو تحتها، وهى طريقة فى

(١) وثيقة ١٠٨ أوقاف (البسمة والحسبة فى القصة، وعبرة التسجيل وبعض علامات القضاء فى الإسجلات)؛ وثيقة ٣٨١ أوقاف (البسمة وعلامة القاضى والتاريخ والحسبة فى الإسجال الحكى).

(٢) انظر على سبيل المثال اللوحات رقم ٣، ٥، ٧، ١٠، ٢٣، ٢٩.

(٣) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٤٧، ٥٣، ٦٤، ٩٠، ٩٥ على الترتيب.

(٤) على: التوثيق، ص ٢٩٨؛ الخولى: نفس المصدر، ص ٧٧.

الزخرفة شاعت خلال القرن العاشر الهجرى^(١)، لكنها لم تكن شائعة في الوثائق الخاصة.

المداد

استخدم كاتب الوثيقة الأولى حبراً أسود اللون يميل قليلاً إلى اللون البنى الداكن فى كل من القصة ونص الوثيقة، فيما اختلف لون الحبر المستخدم فى الوثيقة الثانية، فالقصة مكتوبة بنفس الحبر السابق وصفه، فى حين دُوِّنَ نص الوثيقة بحبر أسود داكن لعله حبر الدخان^(٢).

حالة الوثائق

وبخصوص الحالة العامة للوثيقتين موضوع الدراسة، فهى تتباين فى كل منهما، حيث نجد أن حالة الوثيقة الأولى جيدة باستثناء الدرج الأول الذى يخلو من الكتابة، فهو متآكل وممزق^(٣).

أما الوثيقة الثانية؛ فحالتها سيئة للغاية، فالدرج الأول متآكل تماماً من أعلاه، وكذلك تأكلت هوامشه، والدرجان الثانى والثالث بهما رطوبة شديدة وبقع بنية وتمزقات. وقد أدى هذا إلى فقد جزء من نص القصة، وكذلك كثير من الكلمات الواقعة فى نهايات سطور الوثيقة ناحية الهامش الأيسر^(٤).

(١) الخولى: نفس المصدر، ص ٧٩ - ٨٠؛ وانظر اللوحات ٢١ - ٢٧.

(٢) القلقشندى: نفس المصدر، ج ٢ ص ٦٤؛ على: التوثيق، ص ١٩٦.

(٣) انظر اللوحة رقم ١.

(٤) انظر اللوحة رقم ٢١، ٢٣، ٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٣.

مرحل إخراج الوثيقة

سبقت الإشارة إلى أن وثائق إثبات الملكية لا تتضمن تصرفا قانونيا معنا كغيرها من الوثائق الدبلوماسية الخاصة، ومع ذلك فإن هذه المحررات الرسمية ذات القيمة الإثباتية العالية تعد نوعا من أنواع الوثائق الخاصة.

ولقد توسع الدبلوماسيون فى معنى الوثيقة الخاصة، ولم يقصروه فقط على تلك التى تتضمن تصرفا قانونيا، بل قصدوا بها «تلك المحررات التى تحوى تصرفات وأحكاما قانونية، مما يدخل فى نطاق مواد القانون الخاص»^(١).

وهذه الوثائق التى نحن بصدد دراستها تحوى أحكاما قانونية صادرة من قضاة رسميين لهم سلطة ولائية وعدلية تخول لهم صلاحية إصدار هذه الأحكام، ومن ثم فوثائق إثبات الملكية هى نوع من أنواع الوثائق الدبلوماسية الخاصة.

ونظرا لأن هذا النوع من الوثائق ينفرد بهذه الوضعية الخاصة، فإن من الواجب دراسة أجزائها والتعرف على مراحل إخراجها استكمالا للدراسة الدبلوماسية لهذا النوع المتميز، الذى لم يسبق دراسته قبل الآن.

ويمكننا أن نقرر منذ البداية أن مراحل إخراج وثائق إثبات الملكية تتشابه

Tesscir: La Diplomatie, p.99 (١)

إلى حد كبير مع مراحل إخراج نوع آخر من الوثائق الخاصة هو وثائق الاستبدال^(١). فهذان النوعان هما الوحيدان - تقريبا - من بين الوثائق الخاصة اللذان لا يتوقف وجودهما على مجرد إبداء رغبة أو إرادة أطرافهما، وإنما يلزم فيهما عرض هذه الرغبة على قاضى قضاة المذهب عن طريق رفع التماس؛ ليقرر مدى صدقها وموافقتها للشروط والقواعد الشرعية، ومن ثم الموافقة على إخراج هذه الوثائق.

ومهما يكن من أمر، فإنه يمكن تحديد مراحل إخراج وثيقة إثبات الملكية فى العصر المملوكى العركسى فيما يلى:

أولا : رفع القصة

تمثل هذه المرحلة الخطوة التنفيذية الأولى فى سلسلة الخطوات الإجرائية التمهيدية لإخراج وثيقة إثبات الملكية. وهى تلخص فى أن شخصا ما يريد الحصول على مستند يثبت ملكيته لعين محددة، بزعم أن مستنداته الأصلية قد فقدت منه، فيرفع طلبه هذا على هيئة دعوى إلى قاضى قضاة المذهب الذى يتبعه فى شكل قصة^(٢)، يحيطه فيها علما بعدة أمور:

١ - أن العين أو الأعيان التى يذكرها فى قصته هى فى حيازته وتحت يده^(٣).

٢ - بيان سبب الملكية الذى تستند إليه هذه الحيازة، وأهم هذه الأسباب الشراء، أو كما ورد فى إحدى الوثيقتين بلفظ «الابتياح الشرعى»^(٤). أما فى الوثيقة الأخرى، فقد جاء سبب الملكية عاما بلفظ «بالطريق

(١) الخولى: نفس المصدر، ص ٨٢ - ٩٨.

(٢) عن القصة انظر تحقيق رقم (١).

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س٥؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س٦ من نصوص القصص.

(٤) وثيقة رقم ٣٨١ س٦.

الشرعى»^(١)، ولعل السبب هنا هو وضع اليد استيلاء، ووضع اليد كما هو معروف أحد أسباب الملك التام^(٢).

ولا يشترط لقيام الحيازة وثبوتها أن يكون الحائز صاحب حق؛ لأنه «يصح أن توجد دون أن يكون للحائز أى حق، حيث يعتبر كل من السارق والغاصب حائزاً»^(٣).

٣ - تحديد الأعيان ووصفها بدقة ووضوح تمنع قيام أى لبس أو تعارض مع الواقع، ومع ما سيتحصل عليه أعوان القاضى الموثق من معلومات عند قيامهم بمعاينة هذه الأعيان، بما يؤدي إلى رفض الدعوى. ولذلك نجد الوصف يستغرق جزءاً كبيراً من مساحة القصة^(٤).

٤ - ذكر سبب رفع القصة، وهو فقد مستندات الملكية الأصلية، وتعذر الوصول إليها^(٥).

٥ - توافر البيئة الشرعية، أى أن لدى المدعى طريقاً - أو أكثر - من طرق الإثبات يمكن أن يقدمه للقاضى لكى يدعم دعواه، سواء كان هذا الطريق شهادة شهود أو قرائن أخرى^(٦).

٦ - إيضاح المطلوب من قاضى القضاة، وهو إصدار إذنه إلى نائب من نوابه القضاة لمباشرة نظر الدعوى وسماع الشهود تمهيداً لإصدار حكمه - أعنى حكم القاضى النائب - بصحة الادعاء وإجابة طلب المدعى باستخراج

(١) وثيقة رقم ١٠٨ س ٥.

(٢) سبق تفصيل هذا الموضوع فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(٣) الصدة: نفس المصدر، ص ٤٩٩؛ حسون: نفس المصدر، ص ٢٠٤.

(٤) وثيقة ١٠٨ أوقاف س ٥ - ٧؛ وثيقة ٣٨١ أوقاف س ٧ - ١٠.

(٥) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٧؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١٠ - ١١.

(٦) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٧ - ٨؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١١ - ١٢.

وثيقة إثبات ملكية^(١). وهذا الإيضاح هو ما يعرف فى المصطلح بالطلب أو السؤال^(٢).

هذه الأمور الستة هى ما يود المدعى إحاطة علم قاضى القضاة بها، وتسمى هذه الإحاطة فى كتب المصطلح بالإنها^(٣).

ثانيا : عرض الدعوى

يبدأ الشق الرسمى من المراحل التنفيذية لإخراج وثيقة إثبات الملكية عندما تقدم القصة إلى قاضى القضاة، ويتم فى هذه المرحلة اتخاذ الخطوات التالية:

١ - النظر فى محتوى القصة واستيعاب المطلوب فيها. وهذه المسألة لها أهميتها الكبيرة، وتستلزم من قاضى القضاة التريث والتفكير المتأنى، حتى يتحقق من أن ما طلبه رافع القصة موافق لقواعد الشريعة الإسلامية، وإلى هذا التريث تشير الوثائق بأن قاضى القضاة قد وقف عليها، أى القصة «وأحاط علمه الكريم بمضمونها»^(٤)، أو «تمثل بالقصة الملصقة فيه أعلاه من رفعت إليه»^(٥).

٢ - تحويل القصة إلى أحد القضاة النواب من نفس المذهب لمباشرة نظر الدعوى، حيث يقوم قاضى القضاة بكتابة اسم هذا النائب فى هامش القصة، وهو ما يعرف دبلوماسيا بالتعيين^(٦).

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٨ - ٩؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١٥ - ١٦.

(٢) الخولى: نفس المصدر، ص ١٠٥ وما بها من مصادر.

(٣) القلقشندى: نفس المصدر، ج ٨ ص ١٧٢.

(٤) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٣٣.

(٥) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٢٨ - ٢٩.

(٦) انظر تحقيق رقم (٢).

٣ - عرض القصة على القاضى الموثق الذى حدده قاضى القضاة فى تعيينه، الذى يقوم بالاطلاع عليها، والتفكير بعناية فى كل ما ورد بها من معلومات. وهذه الدقة فى تناول القاضى للقصة تفرضها عليه مسؤوليته؛ لأن موافقته عليها ستؤدى إلى اتخاذ الخطوات الرسمية التى تنتهى بإخراج الوثيقة، بما سترتب على ذلك من حقوق وآثار قانونية.

وقد حرص القضاة على إثبات اهتمامهم بقراءة القصص التى تعرض عليهم بأن يذكروا ذلك فى صلب الوثائق^(١).

ثالثا : نظر الدعوى

تعد هذه العملية أهم وأخطر مرحلة فى سلسلة الإجراءات الخاصة بإعداد وإخراج وثيقة إثبات الملكية. وتحدد الوثائق بداية هذه العملية بعبارة «وشرع (أى القاضى الموثق) ينظر فى أمر القضية المذكورة على الوجه الشرعى»^(٢).

وتتضمن مرحلة نظر الدعوى عدة خطوات، يمكن رصدتها من واقع نصوص الوثائق فيما يلى:

١ - الأمر بكتابة نص الوثيقة، وقد يرد هذا الأمر على القصة نفسها «وكتب (أى القاضى الموثق) بخطه العالى أعلاه الله تعالى أدنى القصة المذكورة ليكتب»^(٣)، وقد يرد فى الوثيقة مباشرة «وأذن (القاضى الموثق) فى كتابة هذا المحضر المبارك»^(٤).

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤١ - ٤٢؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٣٤ - ٣٥.

(٢) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤٣.

(٣) المصدر السابق س ٤٢ - ٤٣؛ ومن الغريب أننا لم نجد هذه الكلمة على القصة رغم ورودها فى التضمنين.

(٤) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٣٥.

ويغلب على ظنى أن القاضى الموثق كان يقصد من ذلك إلى كتابة مسودة الوثيقة، وهو يبادر إلى ذلك مبكراً؛ لأن صياغة المسودة تحتاج إلى وقت كبير فى إعدادها وتنقيحها ومراجعتها حتى تصبح جاهزة للنسخ، وخلال هذا الوقت تسير باقى الإجراءات فى خطها الطبيعى، ففى ذلك كسب للوقت.

٢ - صدور الإذن من القاضى الموثق لصاحب الدعوى أن يحضر البيئة التى تثبت صدق ادعائه، وهى فى الغالب شهادة شهود يحددهم المدعى. وغالبا ما يأتى صدور هذا الإذن بعد طلبه من جانب المدعى واستئذانه فى إحضار الشهود^(١).

٣ - سماع البيئة، أى قيام المدعى بتقديم بينته من شهود أو غيره إلى مجلس الحكم العزيز؛ لكى يدلوا بشهادتهم أمام القاضى، وتسجل الوثيقة الأولى هذه الخطوة بعبارة «فعند ذلك أحضر إلى مجلس حكمه / العزيز ومحل ولايته السعيد بمن سيكتب اسمه أو يكتب عنه بإذنه وحضوره أدنى هذه الصورة / المباركة وأقاموا شهادتهم بعد الاستشهاد الشرعى متفقين لفظاً ومعنى بما سيذكر ويشرح فيه وهو / أنهم شهدوا بمعرفة...»^(٢)، وقد اقتصرت البيئة فى هذه الوثيقة على الشهود فقط.

أما البيئة فى الوثيقة الثانية فقد انقسمت إلى قسمين^(٣):

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤٣ - ٤٤؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٧٣ - ٧٦، ٨٢ - ٨٣. وقد انفردت هذه الوثيقة الأخيرة بخطوة أخرى سبقت الإذن بإحضار الشهود، وهى صدور أمر من القاضى الموثق لاثنتين من العدول فى مجلس حكمه بمعاينة العين على الطبيعة وإثبات حالتها وأوصافها (س ٤٢ - ٧٣) والمعاينة كما تعلم وسيلة من وسائل الإثبات الهامة - انظر ص ٣٥ من هذا الكتاب.

(٢) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤٤ - ٤٧.

(٣) انظر تحقيق رقم (١٠٤).

الأول : شهادة شهود أقرروا بصحة ما زعمه رافع القصة .

الثانى : مستند رسمى محرر من ديوان المواريث الحشرية يثبت أن المدعى كان قد اشترى منه جزءا من العقار موضوع الدعوى .

وقد تضمنت البينة (شهودا ومستندات) عدة عناصر إثباتية هي :

أ - معرفة الشهود بالمدعى معرفة يقينية .

ب - معرفة العين المدعى بها وحدودها وأوصافها .

ج - استمرارية الحياة والانتفاع ووضع اليد المستقر للمدعى على العين المذكورة .

د - كيفية انتقال العين إلى ملك المدعى ابتداء .

هـ - حالة الملكية، وهل هي للمدعى بمفرده أو أن له شركاء^(١) .

وهذه العناصر الإثباتية هي المعلومات الأساسية التى يحتاج القاضى الموثق إلى معرفتها؛ لكى يطمئن وجدانه إلى صحة الدعوى، ويؤسس حكمه عليها^(٢) .

وقد درج كتاب وثائق الفترة المملوكية على إثبات المعلومات التى أدلى بها الشهود فى صلب الوثيقة^(٣) . وزيادة فى الحيلة استكتب قاضى الوثيقة الثانية الشهود فصلاً هامشياً يتضمن اعترافهم بصحة دعوى رافع القصة والتصديق على كل ما ورد فى الوثيقة^(٤) . ويمثل هذا الفصل

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤٧ - ٦٣ ؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٧٦ - ٨١ .

(٢) سبق أن ناقشنا هذا الموضوع فى الفصل الأول من هذه الدراسة .

(٣) انظر الحاشية رقم (٥٩) .

(٤) انظر تحقيق رقم (٥٣) .

إضافة دبلوماسية هامة فى خطوات ومراحل إخراج هذا النوع من الوثائق.

٤ - معاينة العين على الطبيعة، وقد خلت الوثيقة الأولى من هذه الخطوة، فيما حرص قاضى الوثيقة الثانية عليها؛ زيادة فى الاحتياط وأخذاً بالجمع بين أكثر من طريق من طرق الإثبات^(١)، وهو أمر محمود؛ لأنه يؤدى إلى زيادة التحقق من المعلومات التى وردت بدعوى رافع القصة، فالمعاينة طريق كاشف للحقيقة ناف للجهالة، قدرته الشريعة الإسلامية والقانون المدنى على السواء^(٢).

وقد انتدب القاضى لهذه المهمة خبيرين، وحرص على تسجيل نتيجة معاينتهم كتابة فى الوثيقة، وهو إجراء ضرورى ليصح الاعتماد على المعاينة كوسيلة إثبات؛ لأن عدم تسجيلها كتابة يترتب عليه بطلانها^(٣). هذا وقد استقى الخبيران بعض معلوماتهما من سؤال شاغلى العين والأعيان المجاورة من السكان فيما يتعلق بحدود العين^(٤). وهو أمر يمثل خطوة دبلوماسية لها أهميتها فى تتبع تطور الفكر القانونى لهذا العصر الذى عمد إلى اللجوء إلى عدد من أساليب الإثبات ربما لم تعرف فى الفكر الغربى إلا منذ عهد قريب. وتشبه عملية المعاينة أو المشاهدة عملية الكشف فى وثائق الاستبدال^(٥).

٥ - الاطلاع على المستندات - إن وجدت - والتحقق مما جاء فيها. وقد تم

(١) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٤٢ - ٧٣.

(٢) فرج: نفس المصدر، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

(٣) هرجة: نفس المصدر، ج ٢ ص ٢٨٢؛ مرقص: نفس المصدر، ج ٢ ص ٣١٤.

(٤) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٦٥.

(٥) الخولى: نفس المصدر، ص ٨٨ - ٩٠.

هذا الإجراء فى الوثيقة الثانية، إذ أن جزءاً من العين موضوع الدعوى كان المدعى قد اشتراه من ديوان الموارث الحشرية، وهذا البيع مسجل فى سجلات الديوان، ومن ثم كان من المفيد للدعوى أن يحضر المدعى بياناً رسمياً موثقاً مستخرجاً من سجلات الديوان لتدعيم موقفه وتعزيز دعواه^(١).

رابعاً : التوثيق

سبق أن ذكرت أن القاضى الموثق عندما بدأ نظر دعوى إثبات الملكية، لم ينس أن يبدأ خطواتها بالأمر بكتابة الوثيقة^(٢)، ولا شك أنه خلال مباشرته لباقي الخطوات التى وُصِفَتْ فى الفقرات السابقة كانت الوثيقة قد كتبت ونسخت، وأصبحت جاهزة للمرحلة التالية، وهى إكسابها الصفة الدبلوماسية الرسمية.

والآن - وقد تحقق القاضى من صحة الدعوى، واطمأن إلى بينة المدعى، وتأكد من صدقها، وثبت لديه ذلك «ثبوتاً صحيحاً شرعياً»^(٣) - فإن عملية التوثيق تمر بالخطوات التالية:

١ - تحول الوثيقة بعد تمام كتابتها - عدا علامات التوثيق فى الإسجلات - ومراجعتها من قِبَلِ القاضى الموثق، للعرض على قاضى القضاة، مع إحاطته بما تم فى نظر الدعوى؛ لكى يصدر أمره إلى القاضى الموثق للقيام بعملية التوثيق^(٤).

(١) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١٠٤ - ١٠٦؛ وانظر التحقيقات رقم (١٢٠)، (١٢١).

(٢) راجع الخطوة الأولى من خطوات نظر الدعوى.

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ١٨ من الإسجال الحكمى، س ٤٧ من الإسجال التنفيذى الأول؛

وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١٩ - ٢٠ من الإسجال الحكمى.

(٤) انظر تحقيق رقم (٩).

وأكبر ظنى أن القاضى الموثق كان يحصل على توقيعات شهود الحكم فى هذا النوع من الوثائق، أو شهود التصرف فى الأنواع الأخرى، قبل أن يعرض الوثيقة على قاضى القضاة، كما أننى لا أستبعد أن يكون هؤلاء الشهود قد وقعوا أمام قاضى القضاة، وليس أمام القاضى الموثق، وتكون علامة الأداء فى هذه الحالة بخط قاضى القضاة.

ولعل هذا الاستنتاج الذى ذهبنا إليه يفسر لنا التباعد الزمنى بين تاريخ كتابة الوثيقة وتاريخ الإسجال الحكمى^(١)؛ إذ لو لم تكن هناك هذه الخطوة، لكان من الطبيعى أن يكون تاريخ الوثيقة وكذلك الإسجال الحكمى واحداً، فهما يتمان لدى شخص واحد وفى مجلس واحد. ولا ينفى هذا بالطبع وجود وثائق تطابقت فيها تواريخ التصرفات والإسجلات الحكمية، وإن كان ذلك نادراً.

٢ - تعود الوثيقة بعد ذلك إلى القاضى الموثق؛ لكى يضع علاماته التوثيقية (الحملة والتاريخ والحسبة) بخط يده فى الفراغات التى تركها الكاتب وهياًها لذلك فى الإسجال الحكمى فى ظهر الوثيقة^(٢)، وذلك أمام عدد من الشهود العدول فى مجلسه، الذين يقومون بدورهم بوضع توقيعاتهم أسفل الإسجال، شاهدين بأن القاضى الموثق قد اتخذ حكمه المسجل على رأى ومسمع منهم فى حال أهليته ونفاذ حكمه^(٣).

(١) انظر تحقيق رقم (٤٩) ، (١٣٣).

(٢) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٢١ - ٢٢ من الإسجال الحكمى؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٢٢ - ٢٣ من الإسجال الحكمى.

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٨ من الإسجال الحكمى، وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٨ من الإسجال الحكمى، وقد حرص الموثقون على إثبات هذا الأمر لبيان أن القاضى الذى يباشر نظر الدعوى يقوم بذلك بحكم عمله وخلال مدة صلاحيته للقيام بهذا العمل، أى أنه لم يكن موقوفاً ولا معزولاً فى هذا الوقت. ولعل أهلية القاضى الموثق من الأمور التى حرصت عليها =

٣ - يقوم القاضى الموثق بالتصديق على توقيعات شهود إسماله الحكى، إثباتا منه بأنهم وقعوا أمامه ويخطوط أيديهم؛ إذ المعتاد أن يكون شهود الإسمالات من العدول الذين يتقنون القراءة والكتابة وعلى علم بالفقه والشروط.

ويتم هذا التصديق أسفل شهادة كل شاهد، ويعرف بعلامة الأداء أو التأدية^(١).

٤ - تُحوَّلُ بعد ذلك الوثيقة إلى أحد قضاة المذاهب الثلاثة الأخرى - غير مذهب موثقها - للاطلاع على الإسمال الحكى، ومقارنة ما جاء فيه على حكم مذهبه، فإن وجد موافقا اعترف بذلك ووضع علاماته التوثيقية على إسماله التنفيذي الأول بنفس الخطوات التى تمت فى الإسمال الحكى.

ويتعاقب على الوثيقة قاضيان آخران، ينتميان إلى المذهبين الباقين، يقوم كل منهما بالاعتراف وتنفيذ ما جاء فى الإسمال السابق عليه على حكم مذهبه^(٢).

وهكذا تنتهى مراحل إخراج وثيقة إثبات الملكية، لتصبح مستندا رسميا موثقا، يأخذه صاحب الدعوى ليقى عنده شاهدا إثباتيا من الدرجة الأولى، يقوم مقام مستنداته التى فقدت ويدعم ملكيته، وبذلك يتحقق الهدف من إنشاء هذه الوثيقة^(٣).

= قوانين الإثبات وأكدها؛ تجنباً لبطلان الوثيقة والتصرف، واستكمالا لشروط الرسمية، وقد سبق بيان ذلك فى حديثنا عن أنواع المستندات فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(١) الخولى: نفس المصدر، ص ١٢٤ - ١٢٧.

(٢) انظر تحقيق رقم (٦١)، (٦٤).

(٣) انظر تحقيق رقم (١٢٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الخطوة الرابعة، وهي تنفيذ الحكم على مقتضى المذاهب الثلاثة غير مذهب موثقها، لم تكن أساسية في جميع الحالات، سواء في هذا النوع من الوثائق أو في غيره. وتحفظ الأرشيفات المصرية بعدد غير قليل من الوثائق تخلو من الإسجلات التنفيذية، ولا يقلل هذا من قوتها الإثباتية، وإن كان ربما يؤثر في قوة التنفيذ الجبرى لها عند اختلاف المذاهب.

ومهما يكن من أمر، فإن خلو الوثيقة الثانية من الإسجلات التنفيذية^(١)، لا ينتقص من كونها وثيقة أصلية كاملة الأركان، وشاهداً إثباتياً يتمتع بكل الحجية القانونية.

(١) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف ج.

الأجزاء والصيغ فى وثيقة إنبات الملكية

أولا : البروتوكول الافتتاحى^(١)

أول أقسام الوثيقة الدبلوماسية ، ويتضمن الافتتاحية (البسملة وتوابعها) ، ثم التعريف بالملكتوب عنه .

١ - الافتتاحية : وهى - كما جرت العادة - البسملة^(٢) ، وقد ألحق الكاتب بها بعض العبارات الدينية التالية :

- الله حسبى وكفى (وثيقة ١٠٨ أوقاف س ١)

- يا لطيف بك أكتفى وبك أستعين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم (وثيقة ٣٨١ أوقاف س ١)

وكما هو متبع ، فقد انفردت الافتتاحية (البسملة والتوابع) بالسطر الأول مستقلة^(٣).

(١) سبق أن ذكرنا أن أول مرحلة فى إخراج هذا النوع من الوثائق هو رفع القصة ، ونظرا لأن عملية رفع القصة تمثل مرحلة ، وليست القصة جزءا من أجزاء الوثيقة ، فإننا نؤثر عدم تناولها هنا ؛ اكتفاء بما ذكرناه عنها فى الجزء السابق من هذا الفصل .

(٢) انظر تحقيق رقم (٨) ، (٨٧) .

(٣) القلقشندى : نفس المصدر ، ج ٦ ص ٢١٧ .

٢ - المكتوب عنه: أى الشخص الذى كتبت الوثيقة بإذنه وتعبيراً عن إرادته، وهو المتصرف أو الفاعل القانونى بالنسبة لسائر التصرفات القانونية (الشرعية) التى تنعقد بإرادة هذا المتصرف.

أما فى وثيقة إثبات الملكية، حيث لا يوجد تصرف قانونى، وإنما واقعة قانونية، فإن صدور إرادة المتصرف ورغبته فى الحصول على وثيقة تثبت له حق الملكية على أعيان محددة، لا تكفى لإنشاء الوثيقة، وإنما تنشأ الوثيقة بناءً على إذن من قاضى القضاة (الفاعل الوثيقى) بعد عرض رغبة صاحب الدعوى عليه وموافقته على ما جاء بعريضة الدعوى (القصة).

ومن هنا نجد صيغة التعريف بالمكتوب عنه فى وثيقة إثبات الملكية تتضمن مجموعة الألقاب واسم ووظائف قاضى القضاة الذى عرضت عليه القصة، وتبدأ دائماً بعبارة:

- سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى^(١)

يلى ذلك مجموعة الألقاب الدينية والفخرية لقاضى القضاة، وهى تتفاوت من حيث عددها تبعاً لمنزلة القاضى، وإن كانت صيغها متشابهة إلى حد كبير.

يأتى بعد ذلك اسم قاضى القضاة، ثم تذكر وظائفه، وتختتم صيغة المكتوب عنه بالدعاء لقاضى القضاة^(٢).

وينبغى التنويه بأن التعريف بالمكتوب عنه - وهو هنا الفاعل الوثيقى - يعد جزءاً أساسياً من أجزاء البروتوكول الافتتاحى^(٣).

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س٢؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س٢.

(٢) الخولى: نفس المصدر، ص ١١١ وما بها من مصادر.

(٣) Tessier: op. cit. p. 42

ثانيا : النص

ثانى أقسام الوثيقة الدبلوماسية، ويتضمن مقدمة النص، والعرض، والاستشهاد، أى ثبوت الواقعة القانونية (الادعاء بالملكية)، وهو يساوى التصرف القانونى فى الأنواع الأخرى من الوثائق الدبلوماسية الخاصة؛ ولذلك يعد هذا القسم أهم أجزاء وثيقة إثبات الملكية على الإطلاق.

١ - مقدمة النص: هى فى العادة نص إنشائى بليغ يتضمن بعض الصيغ والنصوص الدينية والأخلاقية التى تساق لتبرير الفعل القانونى^(١). ويستعاض عن هذه المقدمة فى وثائق إثبات الملكية بتضمين نص القصة، باعتباره مبررا عاما لإخراج الوثيقة^(٢). ويستهل التضمين - عادة - بعبارة:

- لما رفع لسيدنا ومولانا القصة التى مضمونها^(٣)

يلى ذلك نص القصة، وكذلك التعيين. وتنتهى المقدمة بصيغة تفيد عرض القصة على القاضى الموثق، بعبارة:

- وعرضت القصة على من عينت عليه^(٤)

وتُتبع هذه العبارة ببعض ألقاب القاضى الموثق وكنيته واسمه ومذهبه ووظيفته، وتدخل هذه الصيغة فى المقدمة باعتبار أن العرض ما هو إلا إذن من قاضى القضاة لنائبه بالنظر فى الدعوى، وهى بذلك تعد ضمن المبررات العامة لإخراج وثيقة إثبات الملكية.

(١) Ibid. p. 44.

(٢) انظر تحقيق رقم (١٥).

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ١٨؛ ويلاحظ فى احيان قليلة ورود هذه الصيغة ضمن البروتوكول الافتتاحى وقبل ذكر المکتوب عنه، مثل الوثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٢.

(٤) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٣٦؛ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٣١.

٢ - العرض : ويقصد به المبررات الخاصة ، والأسباب المباشرة التى تؤدى إلى إخراج الوثيقة ، وهو ما يطلق عليه فى المصطلح «المسوغ» . والمسوغ فى هذا النوع من الوثائق يتضمن :

أ - تحقق فقد المستندات الأصلية (عقود الملكية) ، وترد هذه الصيغة فى فقرة تضمن نص القصة فى مقدمة النص بعبارة :

- وقد فقدت المستندات الشاهدة بذلك (١)

- وقد عدم مكتوب ذلك من المملوك العدم الشرعى . . . (٢)

ب - ثبوت البينة الشاهدة بصدق الدعوى ، وليس لهذه الفقرة صيغ محددة أو مكان ثابت ، فقد تأتى فى أول العرض أو فى آخره بعبارة :

- ثم استوذن فى إحضار البينة . . . فأذن فى ذلك . . . وأقاموا شهادتهم . . . ذلك كله أعلاه ملك شرعى من جملة أملاك . . . (٣)

- وطلب سيدنا الشيخ . . . بينته التى تشهد له بذلك . . . فأحضر بين يديه . . . من شهد له . . . بجريان البنا المذكور أعلاه بتمامه وكماله فى ملكه . . . (٤)

٣ - الإذن بالكتابة : وأعنى به صدور إذن حكمى (٥) من القاضى الموثق بكتابة الوثيقة اعترافا منه بصحة وثبوت الواقعة القانونية التى تتضمن تأكيد ملكية العين لصاحب الدعوى .

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٧ .

(٢) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١٠ .

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤٣ - ٤٦ ، ٥٩ على الترتيب .

(٤) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ٧٤ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٦ على الترتيب .

(٥) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ١٦٥ وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١١٦ .

والإذن - فى رأى - من العناصر الهامة التى ترد فى نص الوثيقة، وهو يساوى من وجهة نظرى التصرف القانونى فى مختلف أنواع الوثائق الخاصة؛ إذ هو يمثل الهدف الحقيقى لإنشاء وثيقة إثبات الملكية، وعليه تترتب آثارها القانونية من اكتساب حق الملكية بالكتابة^(١)، وبدون هذا الإذن لا يكون للوثيقة أية قيمة، بل لا تكون هناك وثيقة أبداً^(٢).

وقد ورد هذا العنصر بعد فقرة تضمنين القصة فى نص الوثيقة بعبارة:

- وكتب (القاضى الموثق) بخطه العالى أعلاه الله تعالى أدنى القصة المذكورة ليكتب...^(٣).

- وأذن (القاضى الموثق) فى كتابة هذا المحضر المبارك ليكون شاهداً...^(٤).

٤ - وصف وتحديد العين: وهو جزء أساسى وضرورى فى جميع وثائق التصرفات والأمور المتعلقة بالعقارات، يساعد فى إتمام صحة الوثيقة وضبط المطلوب منها^(٥).

ولا تختلف صيغ الوصف فى الوثائق إلا من حيث تفاصيل العين الموصوفة؛ من ناحية تحديد الموقع والوصف الداخلى.

ثالثاً : البروتوكول الختامى

آخر أجزاء الوثيقة، ويشتمل على الفقرات الختامية، وتاريخ الوثيقة، والعبارات الدينية الختامية، وشهادة الشهود.

(١) سبق تفصيل هذا الموضوع فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

(٢) Tessier: op. cit p. 45.

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٤٢ - ٤٣.

(٤) وثيقة رقم ٣٨١ س ٣٥.

(٥) انظر تحقيق رقم (٢٧).

١ - الفقرات الختامية: وهى فى العادة مجموعة من الصيغ الفقهية تفيد تمام التصرف وصحته وانبرامه؛ ولأن وثائق إثبات الملكية تخلو فى واقع الحال من وجود تصرف قانونى - إلا إذا اعتبرنا الحكم بكتابة الوثيقة بمثابة التصرف - فإن الفقرات الختامية الإثباتية تتعلق بتمام كتابة الوثيقة، وترد بعبارة:

- وكتب هذه الصورة المباركة ضبطا لشهادة من شهد بما ذكر حسب الإذن الكريم العالى الحكيمى... (١)

- وكتب هذا المستند المبارك... ليكون شاهدا للجناب... (٢)

٢ - التاريخ: والمراد به تحديد الزمن الذى يمثل نقطة البداية فى سريان التصرف أو الحكم المسجل فى الوثيقة، وتحقق آثاره بالنسبة لأطراف الوثيقة، وللغير أيضا. ومن هنا تأتى أهمية التاريخ وحرص كُتَّاب الوثائق فى العصور الوسطى على إثباته.

ويعد التاريخ ركنا أساسيا فى الوثيقة، وأهم عناصر البروتوكول الختامى (٣).

وكما جرت العادة، استخدم كتاب الوثيقتين التاريخ الهجرى باليوم والشهر والسنة كتابة بالحروف (٤)، مع إغفال ذكر التاريخ المكانى، أعنى مكان كتابة الوثيقة.

ولا تختلف صيغة التاريخ فى وثيقة إثبات الملكية عما هو متبع فى سائر الوثائق الخاصة، إلا أن كاتب إحدى الوثيقتين قد استخدم طريقة غير مألوفة فى إثبات التاريخ (٥).

(١) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٦٤ - ٦٥.

(٢) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١١٣، ١١٦.

(٣) Tessier: op. cit. p. III

(٤) القلقشندى: نفس المصدر، ج ٦ ص ٣٢٤.

(٥) انظر تحقيق رقم (١٢٣).

٣ - العبارات الدينية الختامية: وقد اعتاد الموثقون وكتاب الوثائق في العصر الوسيط على اختتام نص الوثيقة بصيغة دعائية هي الحسيلة^(١)، وتكتب بشكل ثابت تقريبا هو:

- وحسبنا الله ونعم الوكيل.

وقد اتبع كاتب إحدى الوثيقتين هذه القاعدة الدبلوماسية^(٢)، إلا أن كاتب الوثيقة الثانية - كعادة بعض الكتاب - قد زاد قبلها حملة وتصلية على النبي، ثم أتبعها بعبارة:

- نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم^(٣).

٤ - الشهادة: وهي آخر عناصر البروتوكول الختامي للوثيقة، وعنصر هام لصحة الوثيقة. وتنصب شهادة شهود وجه الوثيقة - عادة - على الإقرار بأن التصرف (إيجابا وقبولا) قد وقع صحيحا بين المتصرفين أمامهم، وأن الوثيقة قد حررت مطابقة لما اتفق عليه المتصرفان^(٤). ومعنى هذا أن شهادة الشهود في كافة أنواع التصرفات في الوثائق الخاصة تقتصر على ما يقع في مجلس العقد من اتفاق، وبذلك يكون دور الشهود هو تأكيد هذا الاتفاق وتقويته وإثباته.

أما في وثيقة إثبات الملكية، فإن دور الشهود يتجاوز هذا الحد، فهم - بشهادتهم - يمثلون عنصرا وسببا في إنشاء الوثيقة، حيث يتوقف

(١) انظر تحقيق رقم (٣٣) وما به من مصادر.

(٢) وثيقة ٣٨١ أوقاف س ١١٩.

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٦٥ - ٦٧.

(٤) على: دراسات تاريخية، ج ١ ص ٢٦.

وجودها وتحقق الغرض منها على ما يشهدون به بوصفهم البيئة التي يرتكز عليها صاحب الدعوى فى إثبات ما يدعيه من ملكية^(١)، وبهذا المعنى؛ فإن شهود هذا النوع من الوثائق يمكن اعتبارهم طرفاً من أطرافها، لا يتحقق وجودها إلا بمشاركتهم.

ومن ثم نجد صيغة شهادة الشهود تنص على أنهم قد عاينوا العين المراد إثبات ملكيتها، وأنهم يقرون بحيازة المدعى لها كما جاء فى نص الوثيقة.

وتضمنت الوثيقة الأولى ثمانية شهود، وبرغم كثرة عددهم فإن نص شهادتهم قد جاء مختصراً وبصيغة واحدة هى:

- شهد بمضمونه...^(٢)

أما الوثيقة الثانية، فقد تضمنت أربعة شهود، تطابقت صيغة شهادة كل شاهدين منهم لفظاً ومعنى^(٣)، فالشاهد الأول والرابع ركزا فى شهادتهما على معاينة العين، بالصيغة التالية:

- شاهدت البنا المذكور أعلاه بصفاته الدالة عليها مشاهدته المشروحة فيه أعلاه.

أما الشاهد الثانى والثالث، فقد نصت شهادتهما على الحيازة بالصيغ التالية:

- شهد بالجريان....

- شهد بالجريان وبالمعرفة...

(١) سبق عرض هذا الموضوع فى الفصل الأول من هذه الدراسة.
 (٢) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف س ٦٨ - ٧٨؛ وانظر كذلك تحقيق رقم (٣٥).
 (٣) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف س ١٢٠ - ١٢٥.

ثم يأتى بعد ذلك باقى عناصر الشهادة، وهى توقيع الشاهد باسمه واسم أبيه وشهرته ووظيفته إن كان يعرف الكتابة، وإن لم يكن يعرف الكتابة، فتزد هذه العناصر بخط شخص آخر وليست توقيعاً، وينبغي أن ينص فى الوثيقة على أن الشهادة قد كتبت عن صاحبها، وذلك بعد اسمه عادة^(١).

وتختتم الشهادة بعلامة أداء يزكى بها القاضى الموثق، أو قاضى القضاة أحياناً - الشاهد، ويعترف بأنه قد أدى الشهادة فى حضرته مع الدعاء له دعاء يناسب وضعه الاجتماعى أو العلمى.

رابعاً: علامات الصحة والتوثيق

من المستقر عليه أن المحررات على اختلاف أنواعها، تنقسم من وجهة نظر القانون إلى أوراق عرفية، وأوراق شبه رسمية، وأوراق رسمية^(٢).

وليس من شك فى أن الورقة الرسمية هى أعلى أنواع المحررات من حيث القيمة الحجية؛ لأنها تمثل أقوى وسيلة من وسائل الإثبات؛ وأعنى بذلك الإثبات الكتابى^(٣).

ومن المعروف أن الورقة لا تكتسب هذه القوة إلا بعد مرورها بعملية التوثيق، حيث تعرض على موظف عام له صلاحية تزويدها بالعلامات الرسمية التى تضيف عليها الصفة الرسمية، وتمنحها قوة التنفيذ الجبرى، ويسمى هذا الموظف عادة بالموثق Notary^(٤).

(١) انظر التحقيقات رقم (٢٤)، (٤١)، (١١٥).

(٢) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٧٢.

(٣) سبق عرض هذا الموضوع تفصيلاً فى الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٤) على: التوثيق، ص ٣١٦.

ويختلف شخص القائم بعملية التوثيق من عصر إلى عصر، فقديمًا قام بهذا العمل كهنة المعابد، وفي العصر الإسلامي أوكل هذا العمل إلى القضاة، وهم من علماء الدين، وفي العصر الحديث عهد به إلى طائفة من موظفي الدولة يتبعون وزارة العدل.

ومهما يكن من أمر، فإن تطور الفكر القانوني، وتنوع المؤسسات القانونية، والجنوح إلى التخصص في العمل، كل ذلك كان وراء استقلال العمل التوثيقي واختصاصه بكيان متميز وموظفين متخصصين ومكان مستقل هو مصلحة ومكاتب الشهر العقاري والتوثيق^(١).

ورغم التغيرات التي طرأت على عملية التوثيق عبر العصور، فإن هناك شروطًا نصت القوانين على ضرورة توافرها في شخص القائم بعملية التوثيق، كانت وما يزال لها احترامها في كل تلك العصور.

وأبرز هذه الشروط هو أن يقوم بهذا العمل التوثيقي موظف عام أثناء وجوده على رأس عمله، أي ألا يكون معزولاً أو غير مكلف أصلاً هذا العمل^(٢). وأن تكون كتابة وتوثيق المحررات جزءاً من الأعمال العادية الموكلة إلى هذا الموظف وضمن اختصاصاته، ويستثنى من ذلك بعض الحالات الخاصة كالصرفات التي تعقد وتوثق فوق ظهور السفن مثلاً، أو في معسكرات الجيش في بعض الحالات كالحروب، وغير ذلك^(٣).

وقد حرص موثقو الوثائق التي بين أيدينا، وكثير غيرها، على الإشارة إلى هذه الصفة في نص الإسجلات الحكيمة والتنفيذية بصيغة يندر أن يخلو منها إسجال وهي:

(١) لمزيد من التفاصيل يراجع - السهري: الوسيط، ج ٩ ص ٣٣٧ - ٣٤٨.

(٢) تناغو: نفس المصدر، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٣) المزعني: نفس المصدر، ص ١٧٥ - ١٧٦.

- وهو (أى القاضى الموثق) نافذ القضا والحكم ماضيهما... (١).

وقد انحصرت مسئولية توثيق المحررات فى العصر المملوكى الذى تنتمى إليه الوثائق موضوع الدراسة، فى ثلاث فئات، لكل منهم دوره فى هذا العمل، وهم:

١ - قضاة القضاة: وهم رؤوس المذاهب الفقهية فى كل بلد إسلامى.

٢ - نواب الحكم العزيز: وهم القضاة الممثلون لقاضى القضاة فى المحاكم المختلفة.

٣ - العدول: وهم مساعداو القاضى وشهود الفعل التوثيقى (٢).

كما نصت القوانين ضمن الشروط الواجب توافرها لتحقيق رسمية المستند، أن يتم تحريره طبقا للقواعد المقررة قانونا (٣). وقد التزم كتاب الوثائق فى العصر المملوكى بتسجيل ذلك فى نص الوثيقة بالصيغة التالية:

- هذا مستند شرعى صحيح معتبر مرعى... (٤).

فإذا انتقلنا إلى عملية التوثيق، وما يصاحبها من إجراءات فى وثيقة إثبات الملكية، فيمكن أن نقرر أنها لا تختلف عما يحدث فى باقى أنواع الوثائق الخاصة التى تنتمى إلى العصر المملوكى، حيث يتم التوثيق على ظهر الوثيقة بعدد من الإشهادات الشرعية، التى تتضمن إشارات حكمية وإشارات تنفيذية.

(١) انظر الإشارات الحكمية والتنفيذية للوثائق المنشورة.

(٢) على: التوثيق، ص ٣١٧ - ٣١٩.

(٣) أبو زيد: نفس المصدر، ص ٧٣.

(٤) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف ج س ٢.

ولا أجدنى بحاجة إلى تفصيل الحديث عن هذه الإشهادات وأجزائها، فقد أوفاهما أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم حقها من الدراسة فى مقالته القيمة عن «التوثيق الشرعية والإشهادات فى ظهر وثيقة الغورى»^(١).

وتجدر الإشارة إلى أن عناصر ومراحل وصيغ توثيق وثائق إثبات الملكية تشابه إلى حد بعيد مع ما هو متبع فى وثائق الاستبدال^(٢). وتتضمن إحدى الوثيقتين أربعة إشهادات: إسجالاتاً حكماً، وثلاثة إسجالات تنفيذية، وبذلك تكون قد خرجت على أكمل وجه دبلوماسياً^(٣). أما الوثيقة الثانية، فقد اقتصر على الإسجال الحكمى فقط^(٤)، وهو أمر مألوف فى أعداد غير قليلة من الوثائق الخاصة فى هذا العصر.

أما الصيغة التى يقع فيها الاختلاف بين الوثائق، فهى علامات القضاة فى بداية إسجالاتهم، وهى عبارة عن أشكال مختلفة من الحمدلة، وقد وردت فى الوثيقة الأولى بالأشكال التالية:

- الحمد لله ذى الوعد الوفى (الإسجال الحكمى).
- احمد الله الحميد الكريم (الإسجال التنفيذى الأول).
- الحمد لله وأسأله الرضا وبه أكتفى (الإسجال التنفيذى الثانى).
- الحمد لله وبه الإعانة (الإسجال التنفيذى الثالث)^(٥).

(١) انظر قائمة مصادر هذا البحث؛ وعن الإسجالات فى الوثيقتين المنشورتين انظر التحقيقات رقم (٤٥ - ٤٧)، (٤٩)، (٥٤)، (٥٥)، (٦٤)، (٦٨)، (١٣٠)، (١٣٣ - ١٣٧) على الترتيب.

ويرى الباحث أن ما ورد فى هذه التحقيقات فيه الكفاية، ويغنى عن التكرار.

(٢) الخولى: نفس المصدر، ص ١٢٣ - ١٤٠.

(٣) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف ج.

(٤) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف ج.

(٥) وثيقة رقم ١٠٨ أوقاف؛ وعن علامات القضاة انظر تحقيق رقم (٤٧) وما به من مصادر.

كما وردت علامة القاضى الموثق فى إسماله الحكمى فى ظهر الوثيقة الثانية بصيغة:

- الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد^(١).

ولا يفوتنى أن أسجل أن علامات التوثيق لم تكن وقفاً على الإشهادات الشرعية التى ترد فى ظهور الوثائق فى العصر المملوكى، وإنما وجدت بعض العلامات فى الوجه أيضاً.

ومن العلامات التى تأتى فى وجه الوثيقة علامة التسجيل (ليسجل)، التى ترد عادة فى أعلى الهامش الأيمن للوثيقة، وتعنى الموافقة على ما ورد فيها، وصدور أمر قاضى القضاة - غالباً - بإعطائها الصفة الرسمية^(٢).

كذلك فإنه يمكن اعتبار علامات الأداء التى يزكى بها القاضى الموثق شهادة الشهود فى كل من وجه وظهر الوثيقة جزءاً من العلامات التوثيقية، وقد تناولنا هذه العلامات فى سياق الحديث عن عناصر وصيغ البروتوكول الختامى لوثائق إثبات الملكية.

(١) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف.

(٢) انظر تحقيق رقم (٩) وما به من مصادر.

الفصل الرابع

في الباليوجرافى نشر نصوص وثيقتى إثبات ملكية

المواصلة الأولى

١٠٨

خشققدم، زين الدين منصور بن الظاهر خشققدم.

أوقاف ج
خاصة

- إثبات ملكية جميع الحصة الموصوفة بناحية بنى صبيح وبنى صامب بالبهنساوية.

[القاهرة]: ١١ ذو القعدة ٩١٠هـ.

١٤ درجا: لفافة ورق بلدى؛ ٧٨ سطرا؛ جبر أسود مائل للبنى؛ خط ديوانى سريع،

٢٨٥×٢٨سم، الهامش الأيمن ٩ سم.

توثيق الشيخ أبو الوفا محمد بن أحمد بن الخضيرى الشافعى: ٢٩ ذو القعدة ٩١٠هـ؛
الحمد لله ذى الوعد الوفى.

الدرج الأولى بياض ومزق. - بأولها قصة مكتوبة على الدرج الثانى. - بالهامش ثلاثة
فصول هامشية. - عدد الشهود ثمانية. - بالظهر إسمجال حكى وثلاثة إسمجالات تنفيذية
تتضمن ١٢٧ سطرا.

١ - إثبات ملكية (ملوكية) أ - الموثق ب - الشهود

أولاً: وجه الوثيقة

القصة^(١)

(٢)
القاضي مجير الدين اعزه الله تعالى
ينظر في ذلك على الوجه الشرعي

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم الله حسبي وكفى
- ٢ - المملوك^(٣)
- ٣ - منصور بن المرحوم الملك الظاهر خشدقم^(٤) برد الله مضجعه
- ٤ - يقبل الارض^(٥) بين يدي سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام امتع الله تعالى بوجوده الانام وينهى
- ٥ - ان من الجارى فى ملكه بالطريق الشرعى جميع الحصاة الشايعة وقدرها الربع من اراضى ناحية بنى صبيغ
- ٦ - والنصف والربع من اراضى ناحية بنى صامت بالهنساوية^(٦) بالوجه القبلى وجميع اراضى الجزيرة المستجده
- ٧ - المعروفة بشركة [قائم التاجر]+ وغيره بالناحية المذكورة وقد فقدت المستندات الشاهدة بذلك وثم بينه شرعية شاهده

+ ما بين الحاصرتين غير واضح فى أصل القصة، والقراءة المثبتة مأخوذة من نص الوثيقة سطر ٢٧، ولقائم التاجر هذا وثيقة وقف بدفترخانة وزارة الاوقاف تحمل رقم ٩٢٦ قديم بتاريخ أول ذى العقدة عام ٨٧١هـ الباحث.

- ٨ - بذلك وسواله من الصدقات العميمة اذن كريم لاحد
- ٩ - السادة التواب فى الحكم العزيز بالنظر فى ذلك وسماع البينة^(٧) فيه والحكم له بذلك وكتابه صوره ناطقه بحقيقه الحال فى ذلك والعمل فى ذلك بما يقتضيه
- ١٠ - الشرع الشريف انهى ذلك ان شا الله تعالى والحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلامه

النص

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم الله حسبى وكفى ^(٨)
- ٢ - هذا مستند شرعى⁺ صحيح معتبر محرر مرعى^(١٠) مضمونه ان سيدنا ومولانا
- ٣ - العبد الفقير إلى الله تعالى الشيخ الامام العالم العامل العلامة الحبر البحر
- ٤ - الفهامة المحقق المدقق الاوحد الحجة العمدة القدوه المتقن المفنن الفقيه
- ٥ - المفسر المحدث الحافظ الرحله الخاشع الناسك الورع الزاهد المجتهد
- ٦ - الامه قاضى القضاة سرى الدين لسان المتكلمين حجة المناظرين امام
- ٧ - النحاة والمفسرين عمده الفقها والاصوليين مفهم المجادلين بالحجج والبراهين
- ٨ - قدوة العلما فى العالمين سيبويه الزمان فريد العصر والاوان شيخ الاسلام
- ٩ - ملك العلماء الاعلام سلطان الفقهاء والحكام مقتدى الايمة العظام
- ١٠ - ضياء الانام حسنة الليالى والايام صدر مصر والشام محرر القضايا والاحكام

+ يوجد فى هذا الموضع ختم بيضاوى حديث مكتوب باللغة التركية .

- ١١ - عز السنه كهف الامه ملجأ الايمه ناصر الحق قانع المبتدعين رحلة الطالبين
- ١٢ - حافظ العصر وحيد الدهر فريد الوقت بقيه المجتهدين خطيب الخطبا بليغ الفصحا
- ١٣ - شيخ الشيوخ العارفين خادماً شريعته سيد المرسلين خالصة امير المؤمنين^(١١)
- ١٤ - هو أبو البركات عبد البر ابن الشحنة الحنفى^(١٢) الناظر فى الاحكام الشرعية بالديار المصريه وشيخ
- ١٥ - الشيوخ بالخانقاة الشيخونه^(١٣) وما اضيف الى ذلك من الوظائف الدينيه والمناصب
- ١٦ - السنيه كايه واجداده^(١٤) ادام الله تعالى ايامه الزاهره وجمع له بين خيرى الدنيا
- ١٧ - والاخره واحسن اليه ووالى نعمه فى الدارين عليه ورحم سلفه وابقى خلفه بمحمد واله
- ١٨ - لما رفعت اليه القصه^(١٥) المسطره اعلاه التى مضمونها بعد
- ١٩ - البسملة الشريفة انهاء مولانا المقام الكريم العالى المولوى المالكى المخدمى
- ٢٠ - الذخرى العضدى السيدى السندى الاوحدى الاكملى الاصيلى العريقى الوحيدى الفريدى
- ٢١ - السليلى زين الدين نجل الملوك والسلاطين محب الفقراء والمساكين ابى التاييد منصور^(١٦)
- ٢٢ - نجل المرحوم مولانا المقام الشريف السلطان الملك السعيد الشهيد المالك الملك
- ٢٣ - الظاهر خشقدم سقى الله تعالى عهده صوب الرحمه والرضوان واسكنه

- ٢٤ - بحبوحه الجنان وادام عز نجله المشار اليه اعلاه وضاعف نعمته ووالى
مسرته
- ٢٥ - ان من الجارى فى ملكه الشرعى بالطريق الشرعى^(١٧) جميع الحصه
الشايعة وقدرها الربع
- ٢٦ - من اراضى ناحية بنى صبيغ والنصف والربع من اراضى ناحية بنى
صامت باليهنساويه
- ٢٧ - بالوجه القبلى وجميع اراضى الجزيره المستجده المعروفه بشركه قائم
التاجر ووقف طومان باى وتانى بك من سودون من الغورى^(١٨)
- ٢٨ - بالناحيه المذكوره وقد فقدت المستندات الشاهده بذلك وانه ثم بينه
شرعيه تشهد له بذلك
- ٢٩ - وسواله من الصدقات العميمه اذن كريم لاحد الساده النواب فى
الحكم العزيز بالنظر فى ذلك
- ٣٠ - وسماع البينه فيه والحكم له بذلك وكتابة صورة ناطقه بحقيقه الحال فى
ذلك والعمل
- ٣١ - فى ذلك بما يقتضيه الشرع الشريف على ما نص وشرح بالقصه
المذكوره وشرفها
- ٣٢ - سيدنا ومولانا قاضى القضاة شيخ الاسلام المنوه باسمه الكريم فيه بلغه
الله تعالى من الخير ما يرتجيه
- ٣٣ - بالوقوف عليها واحاط علمه الكريم بمضمونها استخار الله تعالى كثيرا
واتخذ
- ٣٤ - هاديا ونصيرا واجاب السائل^(١٩) المنوه باسمه الكريم اعلاه الى ما
التمسه
- ٣٥ - منه من ذلك وتوج القصه المذكوره اعلاه فى هامشها بالخط الكريم
العالى اعلاه الله تعالى وشرفه بما قرايه كما هو مسطر

- ٣٦ - اعلاه القاضى مجير الدين اعزه الله تعالى ينظر فى ذلك على الوجه الشرعى ثم عرضت القصة المذكورة
- ٣٧ - اعلاه على من عينت عليه وهو سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة
- ٣٨ - مجير الدين شرف العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين^(٢٠) ابو الوفا محمد بن المرحوم سيدنا العبد
- ٣٩ - الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم شهاب الدين بركه المسلمين جلال الروسا^(٢١) والمعتبرين
- ٤٠ - بقيه السلف الصالحين ابى العباس احمد بن الخضيرى الجوهري الحنفى^(٢٢) خليفه الحكم العزيز بالديار المصريه
- ٤١ - ونقيه بها ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه عرضا حسنا فوقف عليها وقوفا كافيا وتاملها
- ٤٢ - تاملأ شافيا^(٢٣) وقابل امر مستخلفه المشار اليه اعلاه بالسمع والطاعة وكتب بخطه العالى اعلاه الله
- ٤٣ - تعالى ادنى القصة المذكوره ليكتب + وشرع ينظر فى امر القضية المذكوره على الوجه الشرعى ثم استوذن فى
- ٤٤ - احضار البينة الشاهدة بما شرح اعلاه فاذن فى ذلك فعند ذلك أحضر الى مجلس حكمه
- ٤٥ - العزيز ومحل ولايته السعيد بمن سيكتب اسمه او يكتب عنه باذنه^(٢٤) وحضوره ادنى هذه الصورة^(٢٥)
- ٤٦ - المباركه واقاموا شهادتهم بعد الاستشهاد الشرعى^(٢٦) متفقين لفظا ومعنى بما سيذكر ويشرح فيه وهو
- ٤٧ - انهم شهدوا بمعرفة جميع اراضى بنى صامت بالبهنساوية بالبر الشرقى بالوجه

+ هذه الكلمة مثبتة فى نص الوثيقة، ولكنها غير موجودة بالقصة.

- ٤٨ - القبلى المحصور كاملها بحدود اربعة^(٢٧) الاول منها وهو القبلى
- ٤٩ - ينتهى الى اراضى بنى صبيغ والثانى منها وهو البحرى ينتهى الى اراضى ناحية
- ٥٠ - سرونه والثالث منها وهو الشرقى ينتهى الى الجبل والرابع منها وهو الغربى
- ٥١ - ينتهى الى اراضى بن نزار^(٢٨) وجميع اراضى كفر بنى صبيغ من كفور اهرى^(٢٩)
- ٥٢ - بالبهنساويه بالبر الشرقى ايضا وما مع ذلك من الجزاير المستجده المحصور
- ٥٣ - كامل ذلك بحدود اربعة الاول منها وهو القبلى ينتهى الى مكان
- ٥٤ - يعرف بقاضى رشدان والى جزاير الرافقيه والثانى منها وهو البحرى
- ٥٥ - ينتهى الى برية اهرى والثالث منها وهو الشرقى ينتهى الى الجبل المتصل
- ٥٦ - بالبر الاصيل والرابع منها وهو الغربى ينتهى الى بحر النيل الاعظم المبارك
- ٥٧ - المعرفة الشرعيه وان جميع الحصه وقدرها النصف والربع من اراضى ناحيه بنى صامت^(٣٠)
- ٥٨ - المذكوره وجميع الحصه وقدرها الربع من اراضى ناحية بنى صبيغ مع الجزاير المستجده المذكور
- ٥٩ - ذلك كله اعلاه ملك شرعى من جملة املاك مولانا المقام
- ٦٠ - العالى المالكى المخدومى الزينى منصور نجل المرحوم مولانا السلطان السعيد الشهيد المالك
- ٦١ - الملك الظاهر خشقدم المنوه باسمه الشريف اعلاه برد الله تعالى بمضجعه وادام عز نجله المنهى^(٣١) المشار اليه

- ٦٢ - اعلاه وان ذلك لم يزل جاريا بيده وملكه وهو فى حيازته وطلق تصرفه الشرعى من قديم الزمان
- ٦٣ - والى اخر وقت ومن علم ذلك وتحققه شهد به مسولا فيه بسؤال من جاز سؤاله فيه وذلك
- ٦٤ - فى حادى عشر ذى قعده الحرام من شهور عام عشره وتسع مايه^(٣٢) وكتبت هذه الصورة المباركه ضبطا
- ٦٥ - لشهادة من شهد بما ذكر حسب الاذن الكريم العالى الحكيمى من سيدنا الحاكم المشار اليه اعلاه والحمد لله وحده^(٣٣)
- ٦٦ - وصلوته على سيدنا محمد واله وصحبه وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل
- ٦٧ - نعم المولى ونعم النصير ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم ☉^(٣٤)
- ٦٨ - شهد بمضمونه^(٣٥) شهد بمضمونه
- ٦٩ - حسن بن كبلد اش +^(٣٦) خصام + بن السيفى
- ٧٠ - وكتب عنه باذنه وحضوره برد بك من طبقه الاربعين^(٣٧)
- ٧١ - شهد بذلك شهد بذلك
- ٧٢ - متعه الله عفا الله عنه نفع الله به
- ٧٣ - شهد بمضمونه شهد بمضمونه
- ٧٤ - اسمعيل بن شاد بك الجمالى^(٣٨) وكتب عبد القادر بن محمد بن حسن
- ٧٥ - عنه باذنه وحضوره المنصورى^(٣٩) وكتب عنه باذنه
- ٦٨ - شهد بمضمونه شهد بمضمونه
- ٦٩ - لاجين السيفى برد بك من طبقه ابو يزيد + بن بلاط الظاهرى^(٤١)
- ٧٠ - الاربعين^(٤٠) عفا الله عنه وعن المسلمين أجمعين
- وكتب عنه باذنه وحضوره

+ هذه أقرب القراءات لهذه الأسماء، نظرا لعدم وضوحها ورداءة الخطوط المكتوبة بها - الباحث .

- ٧١ - شهدا عندى بذلك
- ٧٢ - اعزهما الله تعالى
- ٧٣ - شهد بمضمونه شهد بمضمونه
- ٧٤ - احمد بن محمد بن حسن المعروف محمد بن على بن [...] * المعروف بالجمالى^(٤٣)
- ٧٥ - [...] * الأزهرى^(٤٢) وكتب وكتب عنه باذنه وحضوره
- ٧٦ - عنه باذنه وحضوره
- ٧٧ - شهد الاربعه عندى بذلك وقبلوا فيه
- ٧٨ - بعد التزكيه نفع الله بهم^(٤٤)

* ما بين الخاصريتن كلمات تعذر قراءتها لعدم وضوحها.

الحمد لله وحده
الشيخ شهاب الدين الهيثمي اعزه الله تعالى (٤٥)

ثانيا : ظهر الوثيقة

الإسجال الحكمي

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم الله حسبى وكفى ٥ (٤٦)
- ٢ - الحمد لله ذى الوعد الوفى (٤٧)
- ٣ - هذا ما اشهد به على نفسه الكريمه سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى
الشيخ الامام العالم العلامة
- ٤ - مجير الدين شرف العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى امير
المومنين ابو الوفا محمد بن المرحوم
- ٥ - سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم شهاب الدين
بركه المسلمين جلال الروسا والمعتبرين
- ٦ - بقيه السلف الصالحين ابى العباس احمد بن الخضيرى الحنفى خليفه
الحكم العزيز بالديار المصريه ونقيبه بها وما
- ٧ - مع ذلك ايد الله تعالى احكامه وبلغه من الخيرات مرامه واحسن اليه
ووالى نعمه [عليه] + من حضر

+ ما بين الخاصرتين سقط سهوا من كاتب الوثيقة ، ووجبت إضافته لاستقامة المعنى .

- ٨ - مجلس حكمه وقضايه وهو نافذ القضا والحكم ماضيهما وذلك فى اليوم المبارك
- ٩ - التاسع والعشرين من ذى القعدة الحرام
- ١٠ - من شهور عام عشره وتسع مايه^(٤٩) احسن الله تعالى [...] * وختمه بخير بمحمد واله انه ثبت
- ١١ - عنده ثبت الله تعالى مجده وصح لديه احسن الله تعالى اليه على الوضع الشرعى والقانون المحرر المرعى
- ١٢ - بشهادة من اعلم له بذلك فيه تلو رسم شهادته المسطره ادنى صوره المحضر^(٥٠) المكتتب باطنه علامه التاديه والقبول^(٥١)
- ١٣ - على الرسم المألوف فى مثله مضمون المحضر المذكور فيه على ما نص وشرح باطنه
- ١٤ - وباطنه مورخ بحادى عشر ذى قعدة الحرام من شهور سنه تاريخه وثبت
- ١٥ - ايضا عنده انجح الله تعالى قصده بشهادته من اعلم لهما ورقم تلو رسم شهادتهما^(٥٢) المسطره ادنى فصل
- ١٦ - التصديق والاعتراف^(٥٣) المسطر بحاشيه باطنه علامه الاداء والقبول على الرسم المعهود فى مثله شرعا
- ١٧ - مضمون الفصل المذكور اعلاه على ما نص وشرح فيه من التصديق والاقرار المشروحين فيه
- ١٨ - ثبوتا صحيحا شرعيا وحكم ايد الله تعالى
- ١٩ - احكامه واحسن اليه بموجب ما قامت عنده بذلك البينه باطنه
- ٢٠ - اصلا وفصلا حكما صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا مسوولا ذلك مستوفيا

* كلمه لم استطع قراءتها أو تفسيرها.

- ٢١ - شرايطه الشرعيه واعتبار ما وجب عنده شرعا واشهد على نفسه
الكريمه بذلك فى التاريخ الذى سيكتب بخطه الكريم
- ٢٢ - اعلاه المهيا محله لذلك اعلاه شرفه الله تعالى واعلاه وادام عزه وعلاه
بمحمد واله امين
- ٢٣ - وحسبنا الله ونعم الوكيل^(٥٤)
- ٢٤ - اشهدنى^(٥٥) سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم
العلامه مجير الدين شرف العلما اوحد الفضلا
- ٢٥ - مفتى المسلمين ولى امير المومنين ابو الوفا محمد بن الخضيرى
الجوهري الحاكم المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى
- ٢٦ - احكامه وادام اعلاه على نفسه الكريمه حرسها الله تعالى وحماها
بجميع ما نسب اليه فى اسجاله المسطر اعلاه من الثبوت
- ٢٧ - والحكم المشروحين اعلاه على ما نص وشرح اعلاه فشهدت عليه
بذلك فى تاريخه اعلاه وكتب
- ٢٨ - محمد بن محمد الخطيب^(٥٦) عفا الله عنهما بمنه
- ٢٩ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه فى
تاريخه وكتب
- ٣٠ - عبد القادر بن عبد الله الظاهري الحنفى^(٥٧)
- ٣١ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه به
فى تاريخه وكتب
- ٣٢ - احمد بن على المحلى الحنفى^(٥٨)
- ٣٣ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت به فى
تاريخه وكتب
- ٣٤ - عبد القادر بن محمد المنشاوى^(٥٩)
- ٣٥ - اجرى بذلك شهادته^(٦٠)

- ٣٦ - اعزه الله تعالى
- ٣٧ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه به
وكتب
- ٣٨ - عبد الحى بن عبد الله بن [...] +
- ٣٩ - اخبرنى بذلك بصيغه الشهاده
- ٤٠ - اعزه الله تعالى واحسن اليه

الاسجال التنفيذى الاول +

بسم الله الرحمن الرحيم / احمد الله الحميد الكريم^(٦١) / هذا ما اشهد
به على نفسه الكريمه / سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى / الشيخ
الامام العالم العلامة / شهاب الدين شرف العلما اوحد / الفضلا
مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين / ابو العباس احمد بن المرحوم سيدنا
العبد / الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم / العلامة كريم
الدين شرف العلما اوحد / الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين /
ابى المكارم عبد الكريم الهيثمى / الحنبلى^(٦٢) خليفه الحكم العزيز
بالديار / المصرى ونقيبه بها ايد الله تعالى احكامه / واحسن اليه من
حضر / مجلس حكمه وقضايه وهو نافذ / القضاء والحكم ماضيهما
يومئذ / وذلك فى اليوم المبارك / الاول من شهر / ذى الحجة الحرام /
٤١ - من شهور عام عشره وتسع مائه^(٦٣) احسن الله تعالى [...] * وختم

+ الجزء الأخير من اسم الشاهد غير مقروء

* بدأ الكاتب نص الإسجال التنفيذى الأول فى نهر مستقل فى الجانب الأيمن للوثيقة مقابل السطر
رقم ١٧ من نص الإسجال الحكمى، واستمر على هذا حتى نهاية الإسجال الحكمى فى السطر
رقم ٤٠ حيث أكمل الكاتب الإسجال التنفيذى الأول أسفل الإسجال الحكمى ويعرض الوثيقة
بالكامل، ولذلك سيتغاضى الباحث عن ترقيم سطور الإسجال التنفيذى الأول الواقعة فى =

- بخير بمحمد واله انه ثبت عنده ثبت
- ٤٢ - الله تعالى مجده وصح لديه احسن الله تعالى اليه على الوضع الشرعى والقانون المحرر المرعى بشهاده من اعلم له ورقم تلو رسم شهادته^(٦٤) المسطرة
- ٤٣ - ادنى الاسجال الحكمى المسطر اعلاه علامه الاداء والقبول على الرسم المعهود فى مثله اشهاد
- ٤٤ - سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة مجد الدين شرف العلما اوحده الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المومنين
- ٤٥ - ابي الوفا محمد بن المرحوم سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم شهاب الدين بركة المسلمين بقيه السلف الصالحين ابي العباس
- ٤٦ - احمد الخضيرى الجوهري الحنفى خليفة الحكم العزيز بالديار المصريه ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه على نفسه الكريمة بجميع ما نسب اليه فى اسجاله المسطر
- ٤٧ - اعلاه من الثبوت والحكم المشروحين اعلاه على ما نص وشرح بالاسجال المسطر اعلاه المورخ بين اسطره بخطه الكريم بالتاسع والعشرين

= الجانب الأيمن حفاظا على وحدة الترقيم فى ظهر الوثيقة اكتفاء بوضع خط مائل (/) بين كل سطرين من سطور الجزء المكتوب فى الجانب الأيمن، ثم معاودة الترقيم بعد ذلك. وقد وجد الباحث نفسه مضطرا لهذا التصرف؛ نظرا لاختلاف عدد السطور وكثافتها فى الجزء الأيمن عن عدد السطور فى الجزء الأيسر، وصعوبة وضع ترقيم واحد يشمل الجزأين، كما أن الجزء الأيمن بما يتضمنه لا يمكن اعتباره نصا هامشيا - الباحث.

* كلمة غير واضحة القراءة سبق أن وردت فى السطر العاشر من ظهر الوثيقة، وربما وقعت خطأ من الكاتب إذ كان ينبغى أن تكون «مآله» لاستقامة المعنى والمبنى.

- ٤٨ - من ذى القعدة الحرام من شهور سنه تاريخه ثبوتا صحيحا شرعيا ونفذ
- ٤٩ - سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة شهاب الدين شرف العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين
- ٥٠ - ولى امير المومنين ابو العباس احمد الهيثمى الحنبلى الحاكم المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى احكامه وادام اعلاه تنفيذ^(٦٥) سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى
- ٥١ - الشيخ الامام العالم العلامة مجير الدين شرف العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المومنين ابى الوفا محمد الخضيرى
- ٥٢ - الجوهري الحنفى خليفه الحكم العزيز بالديار المصريه المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى احكامه وادام اعلاه المنسوب اليه فى اسجاله المسطر
- ٥٣ - اعلاه على ما نص وشرح اعلاه تنفيذا صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا مسوولا فى ذلك مستوفيا شرايطه الشرعيه
- ٥٤ - واعتبار ما وجب اعتباره شرعا واشهد على نفسه الكريمه بذلك فى التاريخ الذى سيكتب بخطه الكريم اعلاه شرفه الله تعالى واعلاه وادام اعلاه
- ٥٥ - حسبنا الله ونعم الوكيل اشهدنى سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام
- ٥٦ - العالم العلامة شهاب الدين شرف العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المومنين الحاكم الحنبلى المشار اليه اعلاه
- ٥٧ - ايد الله تعالى احكامه وادام اعلاه على نفسه الكريمه بجميع ما نسب اليه فى اسجاله المسطر اعلاه من الثبوت والتنفيذ المشروحين

+ خطأ وصحتها «حكم» - انظر تحقيق رقم (٦٥).

- ٥٨ - المشروحين+ اعلاه على ما نص وشرح اعلاه فشهدت به عليه في تاريخه المعين اعلاه وكتب
- ٥٩ - محمد بن محمد الخطيب عفا الله عنهما بمناه (٦٦)
- ٦٠ - اخبرني بذلك متفضلا بالصيغة المعتبره شرعا
- ٦١ - ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه ونفع بعلمه
- ٦٢ - وبذلك اشهدني ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه به في تاريخه وكتب
- ٦٣ - عبد الحى بن عبد الله بن [. . .]*
- ٦٤ - وبذلك اشهدني ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه ورحم سلفه فشهدت عليه به وكتب
- ٦٥ - عبد القادر بن محمد المنشاوى
- ٦٦ - اخبرني بذلك اعزه الله تعالى

الاسجال التنفيذى الثانى

- ٦٧ - بسم الله الرحمن الرحيم الله حسمى وكفى (٦٧) ①
- ٦٨ - الحمد لله واساله الرضا وبه اكتفى (٦٨)
- ٦٩ - هذا ما اشهد به على نفسه الكريمه سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى
- الشيخ الامام
- ٧٠ - العالم العلامة رضى الدين شرف العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين
- ٧١ - ولى امير المؤمنين ابو العباس احمد بن المرحوم سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم

+ كلمة تكررت سهوا من الكاتب
* الجزء الاخير من اسم الشاهد غير واضح

- ٧٢ - العلامة شمس الدين شرف العلما اوجد الفضلا عمده حكام المسلمين
بقية السلف
- ٧٣ - الكرام الصالحين ابي عبد الله محمد بن الاسحاقى المالكى^(٦٩) خليفه
الحكم العزيز بالديار المصريه
- ٧٤ - ونقيه بها ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه من حضر مجلس
- ٧٥ - حكمه وقضايه وهو نافذ القضا والحكم ماضيها وذلك فى اليوم
المبارك
- ٧٦ - الثالث من ذى الحجه الحرام
- ٧٧ - من شهور عام عشره وتسع مائه^(٧٠) انه ثبت عنده ثبت
- ٧٨ - الله تعالى مجده وصح لديه احسن الله تعالى اليه على الوضع
الشرعى والقانون المحرر المرعى بشهادة
- ٧٩ - من اعلم له ورقم تلو رسم شهادته المسطرة ادنى الاسجال التنفيذى
المكتب اعلاه
- ٨٠ - علامه الاداء والقبول على الرسم المعهود فى مثله اشهاد
- ٨١ - سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم علامه شهاب
الدين شرف العلما
- ٨٢ - اوجد الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المومنين ابي العباس احمد بن
المرحوم سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى
- ٨٣ - الشيخ الامام العالم علامه كريم الدين شرف العلما اوجد الفضلا
مفتى المسلمين
- ٨٤ - ولى امير المومنين ابي المكارم عبد الكريم الهيمى الحنبلى خليفه الحكم
العزيز بالديار المصريه ونقيه بها
- ٨٥ - ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه على نفسه الكريمه بجميع ما نسب
اليه فى اسجاله المسطر اعلاه من

- ٨٦ - الثبوت والتنفيذ المشروحين فيه على ما نص وشرح فيه وهو مورخ بين
أسطره
- ٨٧ - بخطه الكريم بالاول من شهر ذى الحجه الحرام من شهور سنه تاريخه
ثبوتا
- ٨٨ - صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا ونفذ سيدنا العبد
- ٨٩ - الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة رضى الدين شرف
العلما اوجد
- ٩٠ - الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المومنين ابو العباس احمد الاسحاقى
المالكي الحاكم المشار اليه
- ٩١ - اعلاه ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه تنفيذ سيدنا العبد الفقير الى
الله تعالى الشيخ الامام
- ٩٢ - العالم العلامة شهاب الدين شرف العلما اوجد الفضلا مفتى المسلمين
ولى امير المومنين
- ٩٣ - ابي العباس احمد بن الهيثمى الحنبلى الحاكم المشار اليه اعلاه ايد الله
تعالى احكامه وادام علاه
- ٩٤ - تنفيذا صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرضيا مسوولا ذلك
- ٩٥ - مستوفيا شرايطه الشرعيه واعتبار ما وجب اعتباره شرعا واشهد على
نفسه الكريمه بذلك فى التاريخ
- ٩٦ - الذى سأكمل بخطه الكريم اعلاه المهيا محله لذلك اعلاه شرفه الله
تعالى واعلاه وادام عزه وعلاه
- ٩٧ - اللهم صلى وسلم على سيدنا محمد واله وصحبه والتابعين^(٧١)
- ٩٨ - وحسبنا الله ونعم الوكيل اشهدنى سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى
- ٩٩ - الشيخ الامام العالم العلامة رضى الدين شرف العلما اوجد الفضلا
مفتى المسلمين

- ١٠٠ - ولى امير المؤمنين الحاكم المالكى المشار اليه اعلاه على نفسه الكريمة
بجميع ما نسب اليه اعلاه فشهدت عليه به فى تاريخه وكتب
- ١٠١ - محمد بن محمد الخطيب عفا الله عنهما بمناه
تفضل واعلمنى بالصيغه المعبره شرعا
- ١٠٢ - ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه ونفع بعلمه
- ١٠٣ - بذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه به
وكتب
- ١٠٤ - سعد بن ابراهيم الطيبى (٧٢)
- ١٠٥ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه به
وكتب
- ١٠٦ - احمد بن عبد السلام البرلسى (٧٣)
- ١٠٧ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت به عليه
فى تاريخه وكتب
- ١٠٨ - عبد القادر بن محمد المنشاوى
- ١٠٩ - شهد عندى بذلك اعزه الله تعالى ونفع به
- ١١٠ -

الاسجال التنفيذى الثالث +

بسم الله الرحمن الرحيم الله حسبى وكفى / الحمد لله وبه الاعانه (٧٤)
/ هذا ما اشهد به على نفسه الكريمة / سيدنا العبد الفقير الى الله
تعالى / الشيخ الامام العالم العلامة / بدر الدين شرف العلما اوحدا /
الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين ابو اليمن / محمد بن المرحوم

+ كرر كاتب الوثيقة فى كتابة هذا الإسجال نفس الأسلوب والطريقة التى اتبعها فى كتابة نص
الإسجال التنفيذى الأول، وقد اشرنا إلى ذلك فى حاشية سابقة.

سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى/ الشيخ الامام العالم العلامة عز الدين/ شرف العلما اوجد الفضلا مفتى المسلمين/ ولى امير المؤمنين ابى التقا عبد العزيز البلقينى/ الكنانى الشافعى^(٧٥) خليفه الحكم العزيز/ بالديار المصريه وما مع ذلك من الولايات/ الحكيمه^(٧٦) ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه ورحم/ اسلافه من حضر/ مجلس حكمه وقضايه بالديار المصريه/ من الساده العدول حين هذا الاشهاد/ اشهدهم على نفسه الزكيه فى محل/ ولايته عليه وهو يومئذ جازي* / القضا والحكم ماضيهما وذلك فى/ اليوم المبارك/ السادس من القعده الحرام/ بل الحجه الحرام+/ من شهور عام عشره وتسع مايه/ انه ثبت/ عنده ثبت الله تعالى مجده وصح/ لديه احسن الله تعالى اليه على الوضع الشرعى/ والقانون المحرر المرعى بشهاده من/ اعلم له ورقم تلو رسم شهادته المسطره/ ادنى الاسجال التنفيذى المكتتب يسره/ اعلاه علامه الاداء والقبول على الرسم/ المعهود فى مثله اشهاد/

- ١١١ - سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة رضى الدين شرف العلما اوجد الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين
- ١١٢ - ابى العباس احمد الاسحاقى المالكى خليفه الحكم العزيز بالديار المصريه ونقيه بها ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه على نفسه الكريمه

١١٣ - بجميع ما نسب اليه فى اسجاله المسطر اعلاه من الثبوت والتنفيذ

* كذا بالأصل، والمعتاد استخدام كلمة نافذ بدلا من هذه الكلمة.

+ كذا بالأصل، وربما كان تداركا من القاضى لما وقع فيه من خطأ فى السطر السابق حيث أثبت التاريخ بأنه السادس من ذى القعدة الحرام، وهذا غير معقول؛ لأن تاريخ الإسجال السابق هو الثالث من ذى الحجة، ولا يمكن أن يتقدم تاريخ هذا الإسجال على تاريخ سابقه، فالأقرب إلى الصواب أن تاريخ هذا الإسجال هو السادس من ذى الحجة، ف وقعت كلمة «بل» هنا اعتذاراً ضمناً عن الخطأ.

المشروحين فيه على ما نص وشرح فيه وهو مورخ بخطه الكريم
بالثالث

١١٤ - من ذى الحجه الحرام من شهور سنه تاريخه ثبوتا صحيحا شرعيا
ونفذ سيدنا العبد

١١٥ - الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة بدر الدين شرف
العلما اوحده الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين ابو اليمين

١١٦ - محمد البلقينى الكنانى الشافعى المشار اليه فيه تنفيذ سيدنا العبد الفقير
الى الله تعالى الشيخ الامام العالم العلامة رضى الدين شرف العلما

١١٧ - اوحده الفضلا مفتى المسلمين ابى العباس احمد الاسحاقى المالكى
الحاكم المشار اليه اعلاه المنسوب اليه فى اسجاله المسطر اعلاه تنفيذ
١١٨ - شرعيا مسوولا فيه مستوفيا شرايطه الشرعيه واشهد على نفسه الكريمه
بذلك فى التاريخ الذى سيكمل بخطه الكريم اعلاه المهيا محله لذلك
اعلاه اعزه الله تعالى وشرفه واعلاه

١١٩ - اللهم صلى وسلم على اشرف انبيائك سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
والتابعين

١٢٠ - وحسبنا الله ونعم الوكيل اشهدنى سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى
الشيخ الامام العالم العلامة بدر الدين

١٢١ - شرف العلما اوحده الفضلا مفتى المسلمين ولى امير المؤمنين الحاكم
الشافعى المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى احكامه وادام علاه على نفسه
الكريمه

١٢٢ - بجميع ما نسب اليه فى اسجاله المسطر اعلاه فشهدت عليه به فى
تاريخه المعين اعلاه والحمد لله وحده وكتب

١٢٣ - محمد بن محمد الخطيب عفا الله عنهما بمنه

١٢٤ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه ورحم سلفه

- الكريم فشهدت عليه به في سادس الحججه سنه تاريخه وكتب
١٢٥ - عبد القادر بن محمد المنشاوى
- ١٢٦ - وبذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه ورحم سلفه
الكريم. فشهدت عليه به في سادس الحججه وكتب
١٢٧ - على بن محمد بن [...] + (٧٧)

+ الجزء الاخير من اسم الشاهد غير واضح وتعذرت قراءته

المواصلة

٣٨١

أوقاف ج
خاصة

الزيني رمضان، زين الدين رمضان بن علم الدين سليمان.

إثبات ملكية مكان معد للسقاية بباب القنطرة. - [الفاخرة]: ١٤ صفر ٩١٠هـ.

١٢ درجا: لفافة ورق بلدي؛ ١٢٥ سطر؛ جبر أسود دخان؛ خط ديواني

واضح مزخرف ومنقوط، ٢٨x٤١٦سم، الهامش الأيمن ٨,٥سم.

توثيق الشيخ أبو بكر بن محمد العزيزي الشافعي: ١٢ ربيع أول ٩١٠هـ؛ الحمد

لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد.

الوثيقة بحالة سيئة وتكثر بها الرطوبة. - الدروج الثلاثة الأولى عزقة. - بأولها

قصة ملصقة على الدرج الأول ضاع أعلاها. - بالهامش الأيمن ثلاثة فصول

هامشية. - عدد الشهور أربعة. - بالظهر إسمجال واحد حكى يتضمن ٣٣ سطرًا.

١ - إثبات ملكية (ملوكية) أ - الموثق ب - الشهود

أولاً: وجه الوثيقة

القصة

- (٧٨) + [الطريق الشرعي]
- ١ - [بسم الله الرحمن الرحيم الله والصلاه على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم
المملوك^(٧٩)
 - ٢ -
 - ٣ - رمضان مهتار الطشتخاناه الاشرفيه القايتبايه كان^(٨٠)
 - ٤ - يقبل الارض بين يدى سيدنا ومولانا قاضى القضاء شيخ^{*} الاسلام
 - ٥ - الشافعى [امتع الله بوجوده الانام بمحمد عليه الصلاه والسلام]^{*}
 - ٦ - وينهى ان [من الجارى فى ملكه بالاتباع الشرعى من قبل تاريخه]^{*} من ديوان المواريث الحشرية^(٨١) ومن غيره
 - ٧ - بنا مكان معد للسقاية بباب القنطرة^(٨٢) يشتمل على فسحه بها سبع طباق منها خمس مطلات على

+ ما بين الحاصرتين مفقود؛ لتآكل فى الوثيقة، وأضافه الناشر بالمقارنة بسطر ٣١ من نص الوثيقة ذاتها.

* ما بين الحواصر مفقود فى الأصل؛ لتآكل الوثيقة، وأضافه الناشر بالمقارنة بنص القصة المتضمن فى الوثيقة سطور ١٧ - ٢٨.

- ٨ - الخليج الناصرى^(٨٣) والباقي حبيسا والفسحه الى أصل
مسلوك+ ويحيط بذلك حدود اربعة
- ٩ - القبلى لوقف جامع المغاربة^(٨٤) والبحرى والشرقى الى
الخليج الناصرى وبالشرقى باب يتوصل منه
- ١٠ - الى الجامع المذكور والغربى الى وقف الظاهر والحكر وقد
عدم مكتوب ذلك من المملوك
- ١١ - العدم الشرعى^(٨٥) وللمملوك بينه شرعيه تشهد له بصحه
انهايه وجريان ذلك فى ملكه ومما
- ١٢ - يشهد له ببعض ذلك ديوان المواريث المشار اليه ومباشرته
وقد احتاج المملوك الى
- ١٣ - تجديد مستند يشهد له بملكه لذلك وسواله من الصدقات
العميمه والعواطف الكريمه
- ١٤ - الرحيمه تشريف قصته بالخط الكريم العالى اعلاه الله
تعالى وادامه بالتعيين على احد من
- ١٥ - الساده النواب فى الحكم العزيز اجلهم الله تعالى بالنظر
فى ذلك وسماع بينه المملوك
- ١٦ - وكتابه مستند شرعى يشهد له بذلك وفعل ما يقتضيه
الشرع الشريف ليسطر ثواب ذلك فى الصحايف الكريمه
- ١٧ - انهى ذلك ان شا الله والحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم
الوكيل^(٨٦)

+ قراءة غير مؤكدة.

النص

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم يا لطيف بك اكتفى وبك استعين وصلى الله على سيدنا محمد [وآله وصحبه وسلم]^(٨٧)
- ٢ - لما رفع لسيدنا ومولانا العبد الفقير الى الله تعالى - سبحانه الراجي عفوه وغفرانه الشيخ الامام ال[عالم]⁺
- ٣ - العلامة الحبر البحر الفهامة المحدث المفوه القدوه الحافظ الرحله العمده الم[فريد]⁺
- ٤ - الحجه العابد الزاهد الراكع الساجد الخاشع الناسك البارع الفاتك الورع المرشد الم[جدد]⁺
- ٥ - الأوحد الماهر المفرد المفنن المبين موضح المسائل المشكلات ومفصل الاحكام المعضلات
- ٦ - برهان الدنيا والدين لسان المتكلمين حجه المناظرين مفحم المجادلين علم المحدثين شيخ القرا المفسرين
- ٧ - قانع المبتدعين مخرس المحاججين والمضاهيين سلطان الاصوليين والنحاء وال[لغويين]⁺
- ٨ - سبيويه زمانه فريد عصره ووحيد اوانه ونادره دهره وغريبه وقته [شيخ]⁺
- ٩ - مشايخ الاسلام مفتى الفرق والانام محقق القضايا والاحكام ملك الساده
- ١٠ - العلما الاعلام الاماجد الاناجد الكرام صدر مصر والشام وسائر ممالك الاسلام

+ ما بين الحاصرتين مفقود لتآكل هامش الوثيقة الايسر، وأضافه الناشر اعتمادا على السياق أو مقارنة بمواضع مماثلة في نفس الوثيقة أو وثائق مشابهة - الباحث.

- ١١ - قاضى قضاء المسلمين خالصه مولانا امير المؤمنين^(٨٨) ابي اسحق
ابرهيم بن ابي شريف المقدسى الشافعى^(٨٩)
- ١٢ - الناظر فى الاحكام الشريفه الشرعيه بالديار المصريه وساير الممالك
الشريفه الاسلاميه
- ١٣ - فسح الله تعالى ذمته وامنه من ضيق الزمان وشدته وشرح بفنون فرايده
صدور الطلـ[بة]+
- ١٤ - وبلغ كلا منهم ما اراده وطلبه ولا عدهم الله تعالى النظر اليه والاخذ
عنه والاستماع منه
- ١٥ - والاشتغال عليه وادام ايامه الزاهره وجمع له بين خيرى الدنيا والاخره
واحسن اليه
- ١٦ - وادام نعمه وفضله فى الدارين عليه القصه الملتصقه فيه باعاليه المكتتب
الو[رق]+
- ١٧ - البلدى الكاغد^(٩٠) التى من مضمونها^(٩١) بعد البسملة الشريفه والصلاه
على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم
- ١٨ - المملوك رمضان مهتار الطشتخاناه الاشرفيه القايتبايه كان يقبل الارض
بين يدي سيدنا ومولانا
- ١٩ - قاضى القضاء شيخ الاسلام الشافعى امتع الله تعالى بوجوده الانام
بمحمد عليه الصلاه والسلام وينهى
- ٢٠ - ان من الجارى فى ملكه بالابتياح الشرعى من قبل تاريخه من ديوان
الموارث الحشرية ومن غيره بنا مكان معد [للسقاية]+
- ٢١ - بباب القنطره يشتمل على فسحة بها سبع طباق منها خمسه مطلات
على الخليج الناصرى والباقي حبسا والفسحه اصل مسلوك*

+ ما بين الحاصرتين مفقود فى الأصل لتآكل الهامش الايسر وأضافه الناشر.

* قراءة غير مؤكدة لعدم وضوحها فى الأصل.

- ٢٢ - ويحيط بذلك حدود اربعة القبلى لوقف جامع المغاربه والبحرى والشرقى الى الخليج الناصرى وبالشرقى باب يتوصل
- ٢٣ - منه إلى الخليج المذكور والغربى الى وقف الظاهر والحكر وقد عدم مكتوب ذلك من المملوك العدم الشرعى وللمملوك
- ٢٤ - بينه شرعيه^(٩٢) تشهد له بصحه انهايه وجريان ذلك فى ملكه ومما يشهد له ببعض ذلك ديوان المواريث المشار اليه ومباشرته
- ٢٥ - وقد احتاج المملوك الى تجديد مستند يشهد له بملكه لذلك وسواله من الصدقات العميمه والعواطف الكريمه
- ٢٦ - الرحيمه تشريف قصته بالخط الكريم العالى اعلاه الله تعالى وادامه بالتعيين على احد من الساده النواب فى الحكم العزيز
- ٢٧ - اجلهم الله تعالى بالنظر فى ذلك وسماع بينه المملوك وكتابه مستند شرعى يشهد له بذلك وفعل ما يقتضيه الشرع الشريف ليسطر
- ٢٨ - ثواب ذلك فى الصحايف الكريمه انهى ذلك ان شا الله تعالى والحمد لله وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل وتمثل بالقصه الملصقه فيه اعلاه
- ٢٩ - [.....] * من رفعت اليه المنوه باسمه الكريم فيه اعلاه وتوجهها بخطه الكريم العالى وبهامشها بالتعيين على من عينت
- ٣٠ - عليه من نوابه فى الحكم العزيز اجلهم الله تعالى بما مثاله وقراته القاضى تقى الدين العزيزى اعزه الله تعالى ينظر فى ذلك
- ٣١ - بالطريق الشرعى وعرضت القصه المعينه فيه اعلاه على سيدنا الحاكم الشافعى المعينه عليه هو سيدنا العبد الفقير الى الله الشيخ الامام
- ٣٢ - العالم العلامة تفى الدين شرف
- ٣٣ - العلما اوحد الفضلا مفتى المسلمين ولى مولانا امير المومنين ابى الصدق ابى بكر العزيزى الشافعى خليفه الحكم

* كلمه تعذرت قراءتها.

- ٣٤ - العزيز اجله الله تعالى بالديار المصريه ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه وادام نعمه وفضله عليه وتاملها تاملًا
- ٣٥ - شافيا ونظر اليها نظرا وافيا وقبلها وقبلها* واذن في كتابه هذا المحضر المبارك^(٩٣) ليكون شاهدا للجناب الكريم العالى
- ٣٦ - الاجلى الكبيرى المحترمى المخدمى الزينى زين الدين مومن الملوك والساطين رمضان بن المجلس المرحوم العلمى علم الدين سليمان
- ٣٧ - مهتار طشتخاناه المقام السعيد الشهيد السلطان الملك الأشرف قايتباى الشريفه كان الله تعالى
- ٣٨ - له وسقى عهد مخدمه الشريف المنوه باسمه الشريف اعلاه وابل رحمه^(٩٤) وروى ثراه بهامع^(٩٥) المغفره ومزيد الرضوان
- ٣٩ - ورضى عنه خصماوه واسكنه وجميع المسلمين فسيح الجنان بجاه سيدنا محمد ولد عدنان عليه افضل
- ٤٠ - الصلاه والسلام من الملك الديان واعز جناب مهتاره الزينى المشار اليه اعلاه وعوضه خيرا فى الدنيا والاخره
- ٤١ - رافع القصه الملتصقه فيه باعاليه بالبنا المعين فيه باعاليه الاتى وصفه الذى هو عليه الان بدلاله المشاهده
- ٤٢ - كما سيشرح فيه ولشهود موثقه ومن رفقته فى ذلك فى التوجه الى حيث البنا المذكور اعلاه فامثلوا فى ذلك وقابلوا
- ٤٣ - امره الكريم العالى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه بالسمع والطاعه سار
- ٤٤ - شهوده مورقه+ ورفيقه حسب الاذن الكريم من سيدنا الحاكم الشافعى

× ليست تكرارا، فإحدى الكلمتين تقرأ قَبْلَهَا من التقبيل إعزازا وتشريفا لخط قاضى القضاة الموجود عليها، والاخرى قَبْلَهَا أى وافق على نظرها امتثالا لأمر قاضى القضاة - الباحث.

+ هذه أقرب قراءة لهذه الكلمة، ولعل المقصود بها كاتب الوثيقة الذى قام بدور أحد الشاهدين - الباحث.

- المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى احكامه
- ٤٥ - وادام علاه لجهه البنا المذكور اعلاه فوجداه بالمشاهده منهما لذلك انه يشتمل
- ٤٦ - على واجهه مبنيه بالطوب الاجر^(٩٦) بها باب مربع يغلق عليه فرده باب يدخل منه الى دهليز بين كتفين مبنيين بالطوب على يمنه
- ٤٧ - الداخل من الباب المذكور اعلاه وعلى يسرته مسقف الدهليز المذكور اعلاه غشيمًا ذكر ان الواجهه الذى* بها الباب المذكور
- ٤٨ - اعلاه والدهليز والكتفين وسقف الدهليز المذكور ذلك اعلاه كل ذلك ليس هو من حقوق البنا المذكور اعلاه وانما له فى
- ٤٩ - ذلك حق التطرق^(٩٧) خاصه يتوصل من الدهليز المذكور اعلاه الى ساحة متوسطه ارضيه معده لسقايه الما العذب
- ٥٠ - بها ازيار فخار كبار تواغير^(٩٨) معده لصب الما بها عدتها اثنين وعشرون دنا^(٩٩) وبالقرب من صدر الفسحه المذكوره
- ٥١ - اعلاه اصل سدر^(١٠٠) وبها خمسة عمد حجر كدان فلك^(١٠١) منها اثنان بصدر الجنب الذى هو على يمنه الداخل للفسحه المذكوره
- ٥٢ - اعلاه من باب الدخول اليها المذكور اعلاه المعقود عليهما الجملون الغرد^(١٠٢) المسقف به الفسحه المذكوره اعلاه المبنى كل من الجنين
- ٥٣ - المذكورين اعلاه بالطوب الاجر بوسط الذى هو على يمنه الداخل للفسحه المذكوره اعلاه سلم خشب نقالى باعلاه طابقه+ من
- ٥٤ - غير طابقه+ تغلق عليها يتوصل من ذلك لمجار لطيف^(١٠٣) بها بابان متقابلان يغلق على كل منهما فرده باب يدخل من كل
- ٥٥ - منهما الى طبقه لطيفه حبيس مسقفه غشيمًا^(١٠٤) وفيما بين بابين

* كذا بالأصل وهى خطأ لغوى وصحتها «التي».

+ كذا بالأصل وربما كانت خطأ من الكاتب وصحتها «طاقة».

- المذكورين اعلاه طابقه مثال الاولى السابقة المذكوره اعلاه يتوصل منها
- ٥٦ - الى الاسطحه العاليه على ذلك وبالجانب الايسر المذكور اعلاه ثلاثه ابواب لطاف يغلق على كل منها فرده باب يدخل منه إلى قاعه لطيفه
- ٥٧ - ارضيه مسقفه غشيمًا بصدرها طاقات مطلات على الخليج الناصري^(١٠٥) وبصدر الفسحه المذكوره اعلاه مجاز به سلم مبنى بالطوب والحجر
- ٥٨ - يتوصل منه الى باب مربع^(١٠٦) يغلق عليه فرده باب يخرج منه الى الخليج المذكور اعلاه وبجانب ذلك قاعتان متجاورتان متلاصقتان
- ٥٩ - ارضيتان تحوى كل منهما ايوان^(١٠٧) ودور قاعه^(١٠٨) على كل منهما باب خشب يغلق على بابها المربع بالاولى منهما المجاوره للمجاز والباب
- ٦٠ - المذكور اعلاه سد له^(١٠٩) على يمينه الداخل اليها مسقف ذلك نقيًا^(١١٠) بصدرها طاقات مطلات على الخليج المذكور اعلاه والقاعه
- ٦١ - الثانيه مسقفه غشيمًا بصدرها وبالجانب الذى هو على يسار الداخل اليها طاقات مطلات على الخليج المذكور اعلاه وبجانبها
- ٦٢ - حفرتي مرحاض مبنى علوهما بالطوب الاجر كل منهما ملاصق الاخر بظاهره ويعلو القاعتين المذكورتين اعلاه
- ٦٣ - الاسطحه العاليه على ذلك الغير + محضره الكاين بنا المكان المذكور اعلاه بظاهر القاهره المحروسه خارج بابى القوس
- ٦٤ - والقنطره^(١١١) بوسط السوق* الفامين واللحامين^(١١٢) على يمينه الخارج

+ راد الكاتب فى هذه الكلمة ألفا ولما للتعريف، وهو خطأ من الكاتب؛ إذ ينبغي إضافة التعريف

للمضاف إليه وليس للمضاف، فنقول: غير المحضرة - الباحث

* الألف واللام رائدة من قبيل السهو.

- من باب القنطره المذكور اعلاه طالبا لبابى البحر والشعريه^(١١٣) وهو محدود
- ٦٥ - بحدود اربعة تذكر فيه باملا السكان به فالاول منها وهو القبلى ينتهى الى مكان يعرف بابن بانسون الزاهر
- ٦٦ - والثانى منها وهو البحرى نهايته الى الخليج المذكور اعلاه وبه الثلاثه قاعات المتقدم ذكرها فيه اعلاه المواجه
- ٦٧ - لها السلم الخشب النقالى المذكور فيه اعلاه الملاصق للحد القبلى الاول المذكور اعلاه والثالث منهم وهو الشرقى
- ٦٨ - متناه الى الخليج ايضا وفيه الباب المتوصل منه اليه والقاعتين المذكورتين والرابع من ذلك وهو الغربى
- ٦٩ - انتهاؤه الى الشارع السلوك علو باب القنطره المذكور اعلاه هذا مادلت عليه المشاهده مما وصف فيه اعلاه من
- ٧٠ - الوصف الثانى^(١١٤) والحدود المشروح ذلك فيه اعلاه بحد ذلك كله وحدوده وحقوقه ومعالمه ومنافعه ورسومه الداخلة فيه
- ٧١ - والخارجه عنه وما يعرف به وينسب اليه شرعا المعرفه والنسبه الشرعيين على ما نص وشرح وعين وبين وفصل فيه باعاليه
- ٧٢ - خلا أرض ذلك فانها محتكره وواجهته التى بها باب الدخول لذلك الدهليز المسقف غشما والكتفين اللذين به المذكور
- ٧٣ - ذلك فيه اعلاه فانه من حقوق الغير كما ذكر ذلك ونبه عليه فيه اعلاه وطلب
- ٧٤ - سيدنا الشيخ تقى الدين الحاكم الشافعى المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى احكامه وادام علاه من الجناب
- ٧٥ - الزينى رمضان الاشرفى القايتباى المنهى بالقصه الملصقه فيه باعاليه اعزه الله تعالى واخلف عليه ما نفذ منه بيته

- ٧٦ - التى تشهد له بذلك وبصححه انهايه المشروح بالقصه الملصقه عليه اعلاه المشروحه فيه اعلاه وبجريان ذلك فى
- ٧٧ - ملكه بالابتياح الشرعى من قبل تاريخه على ما ياتى بيانه فى محله فيه واختصاصه بذلك بمفرده وانتفاعه
- ٧٨ - به ووضع يده على ذلك الانتفاع والوضع الشرعيين بالطريق الشرعى على الوجه الشرعى من حين دخول ذلك فى ملكه
- ٧٩ - والى يوم تاريخه وبان ذلك جار فى ملكه وبانه لم يخرج عن ملكه بيع ولا هبه ولا تمليك ولا وقف ولا تناقل شرعى ولا
- ٨٠ - بوجه من كل الوجوه ولا سبب من ساير الاسباب مطلقا وبانه لم يزل مالكا حايضا لذلك مختص به على
- ٨١ - حكم الانفراد بذلك والشيوع فيه فامتثل منه امره الكريم وقابله بالسمع والطاعه وبادر الى ذلك بحسب الاستطاعه
- ٨٢ - فاحضر بين يديه الكريمه ايد الله تعالى احكامه من شهد له بذلك ممن سيضع خطه فيه باخره او
- ٨٣ - يوضع عنه فيه باذنه فى ذلك وبحضوره^(١١٥) لذلك ان امكن او تيسر واقام شهادته لدى سيدنا الحاكم الشافعى المشار
- ٨٤ - اليه باعاليه ايد الله تعالى احكامه واعلاه بعد استشهاده فى ذلك بمعرفه الجنب العالى المخدمى الزينى رمضان المهتار
- ٨٥ - بالمخدم الشريفه من قبل تاريخه كان الله تعالى له واعزه وبمعرفه جميع البنا الموصوف المحدود فيه باعاليه المعرفه
- ٨٦ - الشرعيه النافيه للجهاله شرعا ويشهد فيه مع ذلك بجريان البنا المذكور اعلاه بتمامه وكماله فى ملكه وبانه لم يزل مالكا
- ٨٧ - حايضا لذلك منتفع به ومختص واضع اليد عليه وبان ذلك صار اليه وانتقل بالابتياح الشرعى بالثمن الحال المقبوض بتمامه

- ٨٨ - وكماله الصيروره والانتقال الشرعيين بالطريق الشرعى على ما يفصل فيه فمن ذلك ما انتقل الى ملك الجناح
- ٨٩ - الزينى رمضان المشار اليه اعلاه بالابتياح الشرعى من بيت المال المعمور من ديوان الموارث الحشرية بالديار المصرية
- ٩٠ - حرسها الله تعالى وحماها من الاسوا والاغيار+ انا الليل واطراف النهار بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى اله وصحبه الطيبين الطاهرين
- ٩١ - الاختيار بمباشره وكيلين شرعيين متعاقدين^(١١٦) متبايعين فى الحصه المبيعه من بيت المال المعمور لوجود المصوغ المقتضى
- ٩٢ - لمبيع حصه بيت المال المعينه اعلاه ليصرف ثمنها فى مصارفه العاديه على جهات بيت المال المعمور وجمله مبلغ الحصه المذكوره
- ٩٣ - اعلاه الربع ستة اسهم كوامل على حكم الشيوخ الشرعى فى جميع البنا الموصوف المحدود فيه اعلاه بثمان شرعى حال واصل
- ٩٤ - لجهه بيت المال المشار اليه اعلاه من مال الجناح الزينى المشار اليه اعلاه على يد وكيله القايم عنه فى تعاطى ذلك بالطريق الشرعى على يد قابض شرعى مصروفا فى مصارفه المعتاده باذن الوكيل الشرعى وتصدقته* على ذلك القايم فى تعاطى عقد المبيعات الشرعيه
- ٩٦ - إذ ذاك بطريق الوكاله الشرعيه عن وكيل بيت المال المعمور والمتحدث عليه اذا ذاك هو المقر المرحوم العلاى علاى الدين
- ٩٧ - بن الصابونى البكرى الصديقى ناظر الخواص الشريفه^(١١٧) بالديار

+ كذا بالأصل، ولعلها خطأ، والمقصود بها المغيرون من الأعداء، وإنما حرفت لتوافق السجع مع كلمة النهار وكلمة الاختيار، وربما قصد منها معنى متغيرات الدهر من المصائب والأحداث غير السعيدة - الباحث.

* كذا بالأصل والصحيح تصديقه.

المصريه ووكيل المقام الشريف وبيت المال المعمور كان تغمده الله تعالى بالرحمه

٩٨ - والرضوان يوم ذاك وجمله مبلغ الثمن عن الحصه المعينه اعلاه من نقدى الذهب والفضه ما عدته بالفلوس الجدد معامله إذ ذاك
٩٩ - بالديار المصريه سبعة الاف درهم وخمسائه درهم نصف ذلك ما يعدل بالفلوس المذكوره ثلاثه الاف درهم وسبعمايه درهم وخمسون درهما^(١١٨)

١٠٠ - الايله الحصه المعينه اعلاه لبيت المال المشار اليه اعلاه بطريق الارث الشرعى من قبل المرحومه سلما المراه الكامل ابنه المرحوم
١٠١ - احمد بن عبد الله^(١١٩) المتوفيه الى رحمه الله تعالى من قبل ذلك المنحصر ميراثها الشرعى فى زوجها ابو الخير بن المرحوم الزينى زين الدين شعبان

١٠٢ - الطشتدار بالخدم الشريفه كان وفى بيت المال المعمور وانتقال المخلف عنها من البنا المذكور اعلاه وهو النصف منه شايعا فيه
١٠٣ - بين وارثها الزوج وبيت المال المعمور المسميين فيه اعلاه نصفين بالسويه بينهما بالفريضه الشرعيه بالطريق الشرعى على الوجه الشرعى حسبما

١٠٤ - يشهد بذلك ديوان الموارث الحشريه المشار اليه اعلاه والساده المباشرين به يوم ذاك اعزهم الله تعالى كما رصع ذلك بدفاترهم^(١٢٠)
١٠٥ - البينه المخلده تحت ايديهم الكريمه بالديوان المشار اليه اعلاه المكتتب من احد اعيانهم كشف عن ذلك يدل على صحته مخلد تحت يد موثق^(١٢١)

١٠٦ - هذا المستند المبارك وكما يشهد بذلك البينه الشرعيه التى سيكتب اسماءهم فى رسم شهادتهم به باخره على العاده

- ١٠٧ - المألوفه فى مثل ذلك وباقى البنا المذكور اعلاه وهو النصف والربع منه ثمانيه عشر سهما وهى حصه الزوج المذكور اعلاه على ما يفصل
- ١٠٨ - باخره آل اليه بالأرث الشرعى ميراثا عن زوجته سلما المذكوره اعلاه الربع من كامله وهو النصف من المخلف عنها والثلث من الباقي منه المعر[وض]⁺
- ١٠٩ - اعلاه وبقيه ذلك وهو النصف من الكامل فيه والثلثان من باقيه المتعلق بالزوج المذكور اعلاه الحصة التى كانت جاريه فى ملكه
- ١١٠ - انتقل ذلك بالابتياح الشرعى بالثمن الحال المقبوض الى ملك الجناب الزينى رمضان المشار اليه اعلاه الانتقال الشرعى المشتمل
- ١١١ - على الايجاب والقبول والتسلم والتسليم الشرعيات والمعاقدة الشرعيه حسبما يشهد بذلك جميعه البيئه الشرعيه المنبه عليها
- ١١٢ - اعلاه التى سيوضع اسماءهم فى رسم شهادتهم بذلك بذيله ممن يكتب او يكتب عنه فيه باذنه فى ذلك وحضوره له ان تيسر على
- ١١٣ - العاده المعهوده فى مثل ذلك وكتب هذا المستند المبارك بعد تعيين القصه الملصقه فيه باعاليه بذلك على سيدنا الحاكم
- ١١٤ - الشرعى الشافعى المعين عليه ذلك من مستنبيه الناظر فى الاحكام الشريفه الشرعيه الشافعيه بالديار المصريه وساير الممالك
- ١١٥ - الشريفه الاسلاميه بخطه الكريم العالى ادام الله تعالى ايامه الزاهره وجمع له بين خيرى الدنيا والاخره واحسن اليه وادام نعمه فى الدارين عليه
- ١١٦ - واذن كريم حكمى من سيدنا الحاكم الشافعى المشار اليه اعلاه ايد الله تعالى احكامه واعلاه فى ذلك ليكون شاهدا^(١٢٢) للجناب الزينى رمضان المشار اليه

+ ما بين الحاصرتين مفقود فى الأصل لتآكل الهامش الأيسر.

- ١١٧ - اعلاه بملكه لجميع البنا الموصوف المحدود فيه باعاليه وكماله له على
الحكم المشروح اعلاه وفي كتابه ذلك فى اليوم المبارك
- ١١٨ - الرابع من العشر الثانى من الشهر الثانى من اشهر العام العاشر من
القرن العاشر من الهجره الشريفه النبويه (١٢٣) هو يوم
- ١١٩ - الجمعة المبارك الرابع عشر من شهر صفر الخير عام عشره وتسعمايه
احسن الله تعالى عقباه وما بعده وحسبنا الله ونعم الوكيل (١٢٤)
- ١٢٠ - شاهدت البنا المذكور اعلاه شهد بالجريان
- ١٢١ - بصفاته الداله عليها مشاهدته يوسف بن طنبغا الفخرى
- ١٢٢ - المشروحه فيه اعلاه (١٢٥) الكفاف بالخدم الشريفه
- ١٢٣ - ابراهيم بك حسن القبانى (١٢٦) شهد عندى بذلك (١٢٧)
- ١٢٤ - عفى مولاها عنهما+ رعاه الله
- ١٢٠ - شهد بالجريان وبالمعرفه شاهدت البنا المذكور
- ١٢١ - محمد بن عبد الرحمن اعلاه بصفاته الداله
- ١٢٢ - ابن على المغربى العبادى (١٢٨) عليها مشاهدته المشروحه
- ١٢٣ - وكتب عنه باذنه فيه اعلاه وكتبه
- ١٢٤ - شهد عندى بذلك محمد بن اسماعيل الديرى (١٢٩)
- ١٢٥ - وقبل فيه

+ هذا الدعاء وكذلك اسم الشاهد غير واضحين فى الاصل، وقد اثبتنا اقرب القراءات إلى رسم

ثانيا: ظهر الوثيقة

الإسجال الحكمى

- ١ - بسم الله الرحمن الرحيم (١٣٠)
- ٢ - الحمد لله والصلاه والسلام على سيدنا محمد (١٣١)
- ٣ - هذا ما اشهد به على نفسه الكريمه حرسها الله تعالى سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ
- ٤ - الامام العالم العلامة تقى الدين شرف العلماء اوجد الفضلا مفتى المسلمين ابى الصدق
- ٥ - ابى بكر بن سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى المرحوم الشيخى المفيدى الشمسى شمس الدين بركه المسلمين ابى عبد الله محمد
- ٦ - العزيزى (١٣٢) الشافعى خليفه الحكم العزيز اجله الله تعالى بالديار المصريه ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه [واسبغ]⁺
- ٧ - نعمه وفضله عليه وهو الحاكم الشرعى المعين عليه القصة الملصقه باعاليه والمشار اليه باعاليه ايد الله تعالى احكامه
- ٨ - من حضر مجلس حكمه العزيز وهو نافذ القضا والحكم ماضيها وذلك فى اليوم المبارك
- ٩ - الثانى من شهر ربيع الاول المشرف الثالث (١٣٣)
- ١٠ - من شهور عام تاريخه باطنه وهو عام عشره وتسعمايه انه ثبت
- ١١ - عنده ثبت الله تعالى مجده وصح لديه احسن الله تعالى اليه على الاوضاع الصحيحه الشرعيه

+ ما بين الحاصرتين مفقود فى أصل الوثيقة، وأضافه الناشر.

- ١٢ - والقوانين المحرره المعتبره المرعيه المعهوده المرضيه بشهاده من أعلم له
تלו
- ١٣ - رسم شهادته باخر مستند المحضر المسطر باطنه وبذيل هامشه + باطنه
من الشهود
- ١٤ - الواضعين خطوطهم بذيله وبهامشه + باطنه فى رسم شهادتهم بذلك
باسمايهم المعينه فيه باوله
- ١٥ - علامه الادا والقبول على الرسم المألوف فى مثل ذلك مضمون
- ١٦ - مستند المحضر المسطر فيه باطنه بجميع ما تضمنه فيه باطنه على ما نص
وشرح وعين
- ١٧ - وبين وفصل فيه باطنه وباطنه مكتتب بخط موثق هذا الاسجال الكريم
الحكمى الشافعى
- ١٨ - وهو مورخ بيوم الجمعه المبارك الرابع عشر من شهر صفر الخير الاغر
الميمون عام [شهره وتسعمايه]*
- ١٩ - وهو عام تاريخه اعلاه ثبوتا
- ٢٠ - صحيحا شرعيا تاما معتبرا مرعيا مرضيا مسولا فيه مستوفيا شرايطه
الشرعيه وواجباته المحرره
- ٢١ - المعتبره المرعيه المألوفه الزكيه المرضيه واشهد على نفسه الكريمه حرسها
الله تعالى بذلك فى التاريخ
- ٢٢ - المهيا منه ++ محلا بين سطوره اعلاه لوضع خطه الكريم فيه اعلاه
بتكملته وتتميمه على الرسم [المعتاد]** (١٣٤)

+ كذا بالأصل، وصحتها هامش بدون الهاء الأخيرة.
* ما بين الحاصرتين مفقود فى أصل الوثيقة، وأضافه الناشر.
++ كذا بالأصل والأفضل أن تكون له فهذا أبلغ.
** ما بين الحاصرتين مفقود فى أصل الوثيقة لتأكل الهامش الأيسر، وأضافه الناشر.

- ٢٣ - فى مثل ذلك شرفه الله تعالى واعلاه وزاد شرفه وعزه [...] + وعلاه
- ٢٤ - الله حسبى لا اله الا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم (١٣٥)
- ٢٥ - اشهدنى (١٣٦) سيدنا العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الإمام العالم
العلامة تقى الدين شرف العلما
- ٢٦ - اوجد الفضلا مفتى المسلمين ولى مولانا امير المؤمنين ابى الصديق ابى
بكر العزيزى الحاكم الشافعى المشار اليه
- ٢٧ - اعلاه ايد الله تعالى احكامه واعلاه على نفسه الكريمه بما نسب اليه
فى اسجالة الكريم فشهدت عليه به وكتب (١٣٧)
- ٢٨ - ابراهيم بك حسن القبانى
- ٢٩ - عفا مولا هما عنهما
- ٣٠ - بذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه فشهدت عليه به فى
تاريخه وكتب
- ٣١ - محمد بن محمد السخاوى (١٣٨)
- ٣٢ - بذلك اشهدنى ايد الله تعالى احكامه واحسن اليه واسبغ نعمه عليه
فشهدت عليه به وكتب
- ٣٣ - عبد القادر بن احمد الراشدى (١٣٩)

+ ما بين الحاصرتين كلمة غير واضحة فى الأصل لوجود رطوبة كثيفة، ويمكن قراءتها على وجه
التقريب «وسودده».

الفصل الخامس

التحقيقات والتعليقات العلمية

التحقيقات والتعليقات العلمية

(١) **القصة** : هى الطلب أو الالتماس أو الشكوى التى ترفع من طالب تصرف ما - خاصة استبدال الأوقاف - إلى قاضى قضاة المذهب الذى يتبعه، يطلب منه الإذن فى إتمام تصرفه، أو الحكم فى موضوع القصة على يد أحد القضاة من نوابه فى الحكم العزيز.

الحولى: نفس المصدر، ص ٨٤ وما بها من مصادر

(٢) **التعيين** : مصطلح دبلوماسى إسلامى تطلقه المصادر على هذه التأشيرة، وهى عبارة يكتبها قاضى القضاة بخط يده لكى يوجه أو يحيل أو يكلف واحدا من نوابه النظر فى مضمون القصة والحكم فى موضوعها بمقتضى الشريعة الإسلامية.

وعلاوة التعيين هنا خاصة بقاضى القضاة الشيخ عبد البر بن الشحنة الحنفى (انظر سطر ١٤)، حولت بمقتضاها القصة إلى نائبه الشيخ محمد بن أحمد الخضيرى الجوهري الحنفى (انظر سطر ٣٧ - ٤٠). وقد قام هذان القاضيان معا بنظر وتوثيق عدد من الوثائق فى ولاية السلطان المملوكى قانصوه الغورى، ومن ذلك وثيقتا استبدال برقم ٧٥، ١٢٥ أوقاف ج قام بدراستهما ونشرهما أ. د. محمد أمين.

أمين : وثائق من عصر سلاطين المماليك،
ص ٤٦٣ - ٥٠٨

وحول علامة التعيين وصيغها انظر

الخولى : نفس المصدر، ص ٨٦.

(٣) المملوك : صيغة تستخدم فى الوثائق والقصص للتواضع وإظهار الطاعة والامثال خاصة فى مخاطبة قاضى القضاة.

الباشا : الألقاب الإسلامية، ص ٥٠٧

على : وثيقة استبدال، ص ٢١

الخولى : نفس المصدر، ص ١٠٣ - ١٠٤.

ويرد هذا اللفظ بكثرة فى القصص القضائية لوثائق الاستبدال وإثبات الملكية، مثل الوثائق أرقام ١٤٢، ١٧٩، ٥٠٠ أوقاف ج.

وفى حالات قليلة حلت ألفاظ أخرى محل لفظ المملوك مثل عبارة «الفقير إلى الله تعالى»، التى وردت فى وثيقة استبدال برقم ٣٣٨ أوقاف ج. ويلاحظ أن استخدام صيغة المملوك لم يكن وقفا على طوائف الشعب فقط، بل شاع استخدامه بين عليّة القوم، ودليل ذلك ما ورد فى قصة هذه الوثيقة، فرافعها من كبار الأمراء ونجل السلطان خشقدم - الباحث.

(٤) الزينى منصور : هو نجل السلطان الملك الظاهر أبو سعيد خشقدم ابن عبد الله الناصرى المؤيدى، الذى تولى سلطنة مصر فى رمضان سنة ٨٦٥هـ، وظل على كرسى السلطنة حتى توفى فى ربيع الأول سنة ٨٧٢هـ.

السخاوى : الضوء اللامع، ج ٣ ص ١٧٥

هذا ولم يذكر كل من السخاوى أو ابن العماد الحنبلى صاحب الشذرات فى ترجمتهما للسلطان خشقدم أيا من أبنائه.

(٥) **يقبل الأرض** : صيغة تستخدم فى افتتاحية القصص القضائية التى تستهل بها وثائق الاستبدال وإثبات الملكية، كناية عن شدة الاحترام لقاضى القضاة.

على : وثيقة استبدال، ص ٢١

الخولى : نفس المصدر، ص ١٠٣ - ١٠٤.

(٦) **البهنساوية** : نسبة إلى البهنسا، وهى مدينة كبيرة من الصعيد الأدنى غربى النيل، وتضاف إليها كورة كبيرة، وبظاهرها مشهد يزار، ويزعمون أن المسيح وأمه أقاما به سبع سنين. وينسب إليها جماعة من أهل العلم.

ياقوت الحموى : معجم البلدان، ج ١ ص ٥١٦

وقبط مصر مجمعون على أن المسيح وأمه مريم كانا بالبهنسا ثم انتقلا منها إلى القدس. وهذه المدينة بناها ملك من القبط يقال له مناوش بن منقاوش، وبها تعمل الستور البهنسية وينسج المطرز والمقاطع السلطانية والمضارب الكبار والثياب المحبرة.

المقرىزى : الخطط، ج ١ ص ٢٣٧.

والبهنساوية من الأقسام الإدارية القديمة العهد، وجد منذ عهد الفراعنة باسم دابو، وقاعدته مدينة برمزيت (البهنسا)، وسمى زمن الحكم الإسلامى كورة البهنسا، وفى عهد الجراكسة سمي عمل البهنسا، وفى زمن الدولة العثمانية سمي ولاية البهنسا، وفى أيام حكم محمد على أطلق عليه ولاية البهنساوية، ومن مراكزها بنى مزار، ثم توالى التقسيمات وتغيرت الأوضاع الإدارية أكثر من مرة حتى صارت تتقاسمها الآن مديرتا بنى سويف والمنيا، ثم ضم جزء منها إلى الأشمونين واندثر اسم البهنساوية، وأصبحت مجرد قرية من قرى مصر مركز بنى مزار.

رمزى : القاموس الجغرافى، ج ٣ ص ١٦، ٢١١.

(٧) **البينة** : اسم لما يبين الحق، أو هى إقامة الحجة وإعطاء الدليل على صحة وصدق أمر أو حقيقة أو حدث تم بالفعل.

المرغنى : نفس المصدر، ص ٣.

والمقصود بالبينة هنا شهادة شهود إثبات أحضرهم رافع القصة لإثبات صحة دعواه - الباحث.

(٨) تبدأ الوثيقة فى هذا السطر ببسمة ودعاء جريا على عادة الكتاب فى العصور الوسطى، أما الدائرة فهى شكل من أشكال علامات الوقف التى استخدمها النساخ والكتاب فى المصاحف والكتب والوثائق، كما استخدمت أحيانا كحلية لزخرفة الكتابة.

خليفة : الكتابة العربية، ص ١٧٤.

الخلوى : نفس المصدر، ص ١٠٣.

(٩) **ليسجل** : حفلت معظم الوثائق الخاصة فى العصر المملوكى بوجود عبارة التسجيل هذه فى الهامش الأيمن لوجه الوثيقة مقابل السطور الأولى للنص، وتكتب بطريقة متعامدة معها. وهى واحدة من علامات التوثيق والإثبات فى الوثائق العربية الأصول فى العصور الوسطى. وتكتب هذه العبارة - عادة - فى وجه الوثيقة، وأحيانا ترد فى بداية الإشهادات التوثيقية بظهر الوثيقة.

على : التوثيق، ص ٣٦٤

ومن المرجح أن هذه العبارة كانت تكتب بواسطة قاضى القضاة بعد إتمام كتابة نص الوثيقة وتحققه من صحة ما ورد فيها، فيوجه هذه العبارة للقاضى

الموثق لكى يياشر كتابة الإشهادات التى هى بمثابة توثيق وتسجيل للوثيقة، ولذلك كانت تسمى إسطالات - الباحث .

(١٠) مستند شرعى صحيح معتبر محرر مرعى، ترد هذه الصيغة عادة فى معظم الوثائق فى العصر المملوكى لتدل على أنها أعدت وفق القانون المعمول به، وهو فقه المعاملات والشروط، وتتضمن هذه الصيغة فى غالب الأحوال إشارة إلى نوع الوثيقة والتصرف الوارد بها بعد كلمة مستند أو مكتوب أو كتاب، كأن يذكر . . هذا مكتوب تباع، هذا كتاب استبدال . . الخ، إلا أن الوثائق التى نحن بصددنا قد خلت من هذه الإشارة، ولعل سبب ذلك هو خلوها من التصرف، فموضوعها لا يعدو أن يكون مجرد واقعة قانونية مادية هى فقد مستندات صاحب الدعوى ورغبته فى الحصول على مستند بديل، وهذه الصيغة تسبق عادة باسم الإشارة «هذا»، ويطلق عليها الإعلان أو التنويه.

أمين : نفس المصدر، ص ٣٣٥.

(١١) سيدنا ... أمير المؤمنين : هذه مجموعة من الألقاب الدينية والفخرية التى يوصف بها من يلى منصب قاضى القضاة، ويلاحظ أنها كانت تتفاوت كثرة وقلة تبعا للوضع والمكانة التى يتمتع بها الشخص المعين فى هذه الوظيفة.

وقد تكرر شرح هذه الألقاب فى كثير من المصادر، وفى نشرات الوثائق العربية. ينظر فيها على سبيل المثال.

القلقشندى: صبح الأعشى.

الباشا: الألقاب الإسلامية

على : التوثيقات الشرعية، وثيقة استبدال.

(١٢) **ابن الشحنة الحنفى** : هو قاضى قضاة المذهب الحنفى زمن السلطان الغورى، وكان من المقربين له وموضع ثقته. وقد علت مكانته لدى الغورى، واختص بوضع متميز، ومنح من الألقاب ما لم يظفر به سواه، ولذلك كان ييسر للغورى سبل الاستيلاء على الممتلكات بطرق تفنن فيها هذا القاضى الذى لم يكن فوق مستوى الشبهات.

ولد عبد البر بن محمد الشحنة بحلب سنة ٨٥١هـ، وتوفى بالقاهرة سنة ٩٢١هـ.

ابن العماد الحنبلى : شدرات، ج٨ ص ٩٨.

على : التوثيقات، ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

وقد أشار السخاوى إلى عدم نقاء سيرته، فقال: «وناب عنه (أى عن والده) فى القضاء، بل كان هو المستبد فى أكثر الأوقات بالتعاليين خصوصاً الاستبدالات ونحوها، وكثرت المقالات فيه بسببها وبسبب غيرها مما هو أشهر من أن يذكر».

السخاوى : نفس المصدر، ج٤ ص ٣٣.

(١٣) **شيخ الشيوخ بالخانقاة الشيخونية** : منصب علمى ودينى رفيع لم يكن يتولاه سوى أجل الشيوخ قدراً، وأوفرهم علماً، أو من له حظوة مثل الشيخ عبد البر بن الشحنة.

والخانقاة الشيخونية أو المدرسة الشيخونية هى تلك التى أنشأها الأمير شيخو العمرى الناصرى مقابل جامع الكبير بخط الصليبة خارج القاهرة سنة ٧٥٦ هـ، وكان موضعها من جملة قطائع أحمد بن طولون، ثم صارت مساكن، فاشتراها الأمير شيخو، وهدمها وبنى مكانها الخانقاة وحمامين وعدة

حوانيت، ورتب بها دروسا عدة، ووقف عليها الأوقاف الجليلة، فعظم قدرها واشتهر في الأقطار ذكرها. ولما حدثت المحن كان بها مبلغ كبير من المال الذي فاض عن مصروفها، فأخذه الملك الناصر فرج، وأخذت أحوالها تتناقص.

المقريزي : نفس المصدر، جـ ٢ ص ٤٢١.

(١٤) ذكر ذلك السخاوى في الضوء اللامع، وترجم لأبيه المحب أبى الفضل محمد (جـ ١٠ ص ٦٣) وعمه عبد الرحمن الذى ولى قضاء الحنفية بحلب، ثم تحول إلى المذهب المالكى وولى قضاء المالكية (جـ ٤ ص ١٥٠)، وكذلك عمه عبد اللطيف الذى ولى قضاء صفد (جـ ٤ ص ٣٣٨).

(١٥) **التضمين** : اعتاد كتاب الوثائق فى العصر الإسلامى إيراد نص القصة القضائية فى متن الوثيقة بعد حذف نص العبارات الافتتاحية والختامية مع الإشارة إليها إيجازا، وهذا هو ما يسمى بالتضمين. وعملية التضمين لها أهميتها فى الوثائق العربية، وذلك لسببين :

الأول : إثبات نص ما قدمه رافع القصة فى التماسه داخل الوثيقة؛ خوفاً من ضياع أو فقد أصل القصة، حيث كانت تلتصق عادة على الدرج الأول، وأحيانا ما كان اللصاق يجف ويضعف، فتفصل القصة عن جسم الوثيقة وتضيع.

الثانى : يمثل نص القصة فى الواقع السبب المباشر لكتابة الوثيقة، فإثبات نص القصة يمثل فقرة العرض Exposé فى صياغة الوثيقة، وهى الفقرة التى تخصص لبيان الأسباب العامة التى دعت وبررت التصرف، وبالتالي إخراج الوثيقة كلها.

الحولى : نفس المصدر، ص ١١٢ - ١١٤.

ومع ذلك، فهناك أمثلة قليلة من الوثائق تخلو من تضمين القصة، وهي ليست قاعدة بالطبع (وثيقة استبدال رقم ٧٥ أوقاف ج مثلاً)، وربما كان سبب ذلك أن القصة في هذه الوثيقة مكتوبة على الدرج الأول، وليست في ورقة منفصلة ملصقة على الدرج الأول كما جرت العادة بذلك في معظم وثائق الاستبدال.

أمين : نفس المصدر، ص ٤٨٢ .

(١٦) **مولانا المقام ... أبى التأييد** : هذه مجموعة من الألقاب الفخرية لرافع القصة الزينى منصور بن خشقدم، وهى تنبئ عن علو منزلته باعتباره أحد أمراء البيت المملوكى، ويلاحظ أنها وردت فى هذا الموضع بدلا من لفظ «المملوك» الوارد فعلا فى القصة، وسبب ذلك أن نص القصة مصوغ بضمير المتكلم، والخطاب فيها موجه من صاحب الالتماس إلى قاضى القضاة، فلزم أن يكون التواضع وإظهار الخضوع لسلطان الشرع والقانون واضحا، أما فى نص الوثيقة فالصياغة بضمير الغائب، فأثبت الكاتب هذه الألقاب؛ جريا على عادة كتاب الإنشاء فى ذلك العصر، لأن الحديث هنا ليس على لسان شخص رافع القصة، فلا وجود لشبهة التعالى أو الغرور - الباحث.

(١٧) **الطريق الشرعى** : صيغة عامة تشير إجمالا إلى أسباب كسب ملكية الأعيان العقارية أو المنقولات موضوع التصرف، والتى من صورها الابتياح أو وضع اليد، أو غيرها من الأسباب التى ذكرت فى الفصل الثانى من هذه الدراسة.

وقد ورد ذكر سبب الملكية فى هذه الوثيقة فى شهادة الشهود (البينة) الذين أحضرهم رافع القصة إلى قاضى القضاة بعبارة «وأن ذلك لم يزل جاريا بيده

وملكه وهو فى حيازته وطلق تصرفه الشرعى من قديم الزمان وإلى آخر وقت» (وثيقة ١٠٨ أوقاف س ٦٢ - ٦٣).

ويتضح من هذا النص أن سبب الملكية فى هذه الحالة هو الحيازة أو وضع اليد، وهو سبب أصيل فى اكتساب الملكية. والحيازة كواقعة مادية يجوز إثباتها بالشهادة.

أبو زيد : نفس المصدر، ص ٥٢.

(١٨) **ثانى بك من سودون من الغورى** : لم أجد ترجمة لحياة هذا الرجل فيما هو متاح من مصادر تراجم هذه الفترة، ويغلب على الظن أنه أحد الأمراء المماليك من تلاميذ الأمير سودون - الباحث.

(١٩) **إستخار الله ... وأجاب السائل** : لم يشع استخدام هذه العبارة بشكل كبير فى وثائق العصر المملوكى الخاصة، حيث درج الكتاب على وصف عملية فحص قاضى القضاة للقصة بعبارة موجزة لا تتعدى القول بأنه وقف عليها وتوج هامشها بخطه بالتعيين على أحد نوابه، أما عبارة «إستخار الله كثيرا» فربما تشير إلى حالة القلق والتردد التى كان عليها قاضى القضاة حيال موضوع القصة، مما قد يفهم منه أن هناك أمرا مربيا فى هذا العمل.

ويميل الباحث إلى الأخذ بهذا الاستنتاج، وهو لجوء البعض من ذوى النفوذ إلى الاستيلاء على عقارات وأملاك بطرق ملتوية، منها عملية الاستبدال، ومنها الاستيلاء اغتصابا ثم استخراج وثيقة إثبات ملكية بشهادة شهود مأجورين - الباحث.

(٢٠) **سيدنا ... ولى أمير المؤمنين** : هذه مجموعة من الألقاب الدينية والفخرية الخاصة بمن يلى بعض المناصب الدينية كالقاضى وكبار رجال

الدين . وعن هذه الألقاب انظر على سبيل المثال :

الباشا : نفس المصدر، ص ص ١٦٦، ١٦٧ .

٣٤٥، ٣٦٤، ٣٩٠، ٣٩٣، ٤٠٥ .

على : التوثيق، ص ٣٦٦ - ٣٧٦ .

(٢١) **جلال الرؤساء** : من ألقاب العلماء ورجال الدين القليلة الاستخدام في الوثائق، لم تذكره كتب المصادر، وإنما أوردت لقباً آخر قريباً منه هو «فخر الرؤساء» .

القلقشندي : نفس المصدر، ج ٦ ص ٦٢ .

(٢٢) **أبى العباس أحمد بن الخضيرى الجوهري الحنفى** : هو أحد نواب قاضى القضاة الحنفى الشيخ عبد البر بن الشحنة، وهو موثق هذه الوثيقة، لم أهتمد إلى ترجمة حياته فيما هو متاح من مصادر، وإن كان يبدو من ألقابه أنه كان مقرباً من قاضى القضاة، متمتعاً بوضع وظيفى متميز - الباحث .

(٢٣) **وقف عليها وقوفاً كافياً وتاملها تاملًا شافياً** : حرص كتاب الوثائق على إثبات هذه العبارة فى وثائق الاستبدال وإثبات الملكية، وهى الوثائق التى ترفع بشأنها قصص قضائية، وهى تشير إلى الأهمية التى كانت تحظى بها القصص المرفوعة لهذين النوعين من الوثائق لدى القضاة والموثقين، نظراً لخطورة ما يترتب عليها، مما يجعلهم يدققون النظر فى مراجعتها وفهم مقاصدها . كما تشير هذه العبارات أيضاً للاحترام الذى يبديه القضاة النواب أمام قاضى مذهبهم - الباحث .

(٢٤) **يكتب عنه بإذنه** : تشير هذه العبارة إلى أن بعض الشهود لم يكونوا يعرفون القراءة والكتابة، وهم كما وردت أسمائهم فى نص شهادتهم أسفل النص : حسن بن كبلاش، أبو يزيد بن بلاط الظاهري (س ٦٩)، اسمعيل بن شاد بك الجمالى، عبد القادر بن محمد بن حسن المنصورى،

أحمد بن محمد بن حسن الأزهرى، محمد بن على المعروف بالجمالى (س ٧٤).

ولا شك أن عدم معرفة القراءة والكتابة لا يمثل مانعا من أداء الشهادة، فصلاحيه الشاهد وأهليته تتوقفان على أمور أخرى، وليس من الخطأ استشهاد الأمى، وإن كان استشهاد المتعلم أحوط وأبعد عن التلاعب بالشهادة - الباحث.

ولقد كان استشهاد الأميين أمراً شائعاً فى وثائق العصر المملوكى.

ابن قيم الجوزية: أعلام الموقعين، ج ١ ص ١٢٩.

على: التوثيقات، ص ٣٨٧؛ وثيقة

استبدال، ص ٣٥.

(٢٥) الصورة المباركة: المقصود بذلك هذه الوثيقة التى بين أيدينا، وهى وثيقة أصلية، وليست نسخة مقلدة كما قد يفهم من هذه الكلمة، وإنما استخدمت كلمة صورة على ما جرت به عادة الكتاب، ويقصدون بها ما يصور واقع الحال من كتابة ونحوها - الباحث.

(٢٦) الاستشهاد الشرعى: الإشهاد أى الشهادة، وإنما دخلت عليها الهمزة والسين والتاء للتعبير عن الطلب، فالاستشهاد هو طلب الشهادة، والمعنى أن الشهود المذكورين بآخر الوثيقة قد أدوا شهادتهم بعد أن طلب منهم رافع القصة ذلك وأذن لهم القاضى - الباحث.

(٢٧) الحدود الأربعة : اعتاد الموثقون وكتاب الوثائق النص على الحدود الأربعة للعين موضوع التصرف ووصف كل منها بطريقة مفصلة؛ زيادة فى الحيلة ودرءاً للشبهة وتجنباً لما قد يقوم من نزاع بين الأطراف، رغم أن بعض الفقهاء أجاز تعريف العين بثلاثة حدود فقط، وجل وثائق العصر المملوكى

نقطنان، اسم لقريتين فى مصر إحداهما فى كورة البهنسا، والأخرى فى كورة الفيوم.

ياقوت الحموى: نفس المصدر، جـ ١ ص ٢٨٤

والمقصود هنا هى القرية الأولى كما يتضح ذلك من نص الوثيقة (س٥٢). كانت هذه القرية واقعة شرقى النيل تجاه مدينة القيس بمركز بنى مزار. وقد ذكرها بعض الجغرافيين باسمها المصرى القديم «إيريت»، وذكرها بعضهم باسمها القبطى «إهريت». وماتزال هذه القرية موجودة حتى الآن وتعرف باسم الشيخ فضل الواقعة على شاطئ النيل تجاه بنى مزار والقيس بمركز بنى مزار بمديرية المنيا. وقد اكتسبت القرية اسمها الحالى فى العهد العثمانى نسبة إلى الشيخ فضل المدفون بها.

رمزى: نفس المصدر، جـ ١ ص

١٣٣-١٣٤، جـ ٣ ص ٢١٣-٢١٤.

أما قاضى رشدان وجزائر الراقية، فهى مواضع لم تذكرها المصادر التى رجعنا إليها.

(٣٠) **بنى صامت:** كما وردت فى الوثيقة، وكما كانت تكتب حتى تغير رسمها فى تاريخ سنة ١٢٣٠هـ إلى بنى صامط، ثم تغير رسمها مرة أخرى سنة ١٢٦٠هـ إلى بنى سامط وهو الرسم الحالى. هى قرية قديمة بالبر الشرقى للنيل تجاه بنى نزار (بنى مزار)، وظلت على كيانها الإدارى إلى أن أصدرت وزارة الداخلية قرارا بإلغائها من الوجة الإدارية، وجعلها عزبة تابعة لناحية الشيخ فضل، وفى سنة ١٩٣٥م صدر قرار آخر بإعادة وحدتها الإدارية وجعلها بلدة قائمة بذاتها كما كانت.

رمزى: نفس المصدر، جـ ٣ ص ٢١٦.

تذكر الحدود بنفس الترتيب الموجود فى هذه الوثيقة: القبلى ثم البحرى ثم الشرقى وأخيرا الغربى .

أمين : نفس المصدر، ص ٣٤٠ حاشية (٥).

(٢٨) بنى نزار : أو بنى مزار الآن، هى قرية من القرى القديمة، ذكرتها بعض المصادر باسمها المصرى القديم «شنوت»، وبعض المصادر تذكرها باسمها القبطى «شنواده»، وأطلق العرب عليها اسم «شنوده»، ثم عرفت فى القرن التاسع الهجرى باسم بنى نزار، وفى العهد العثمانى حرف. اسمها إلى بنى مزار لسهولة النطق.

رمزى : نفس المصدر، ج٣ ص ٢١٦ - ٢١٧.

وتنسب هذه القرية إلى بنى نزار، وهم جماعة أقامت بالبهنساوية، وينتمون إلى بنى بلار إحدى بطون قبيلة لواء العربية التى استوطنت مصر، وينسبها البعض إلى قيس بن غطفان، وذكر البعض خطأ أنهم قبط.

القلقشندى: نفس المصدر، ج١ ص ٣٦٤ - ٣٦٥

أما كفر بنى صبيغ وناحية سرونه المذكوران فلم أهتمد إليهما فى المصادر الجغرافية المتاحة، وإن كان ابن الجيعان قد ذكر ضمن الأعمال البهنساوية قرية باسم «شرونه» بالشين المعجمة، وذكر أن مساحتها بكفورها وجزائرها ٣٥٠٠ فدان وعبرتها عشرة آلاف دينار كانت باسم الأمير بهادر الجمالى.

ابن الجيعان : التحفة السنية، ص ١٦٨.

ويغلب على ظنى أن هذه القرية التى ذكرها ابن الجيعان هى نفسها التى ذكرت فى الوثيقة، حيث ورد بها ذكر لجزائر تسمى الرافقية - الباحث.

(٢٩) إهريت: بالكسر ثم السكون وكسر الراء وياء ساكنة وتاء فوقها

(٣١) **المنهى**: بضم الميم وسكون النون، اسم فاعل من الفعل ينهى أى يبلغ، والمقصود رافع القصة الزينى منصور بن خشقدم - الباحث.

(٣٢) تاريخ الوثيقة فى الجزء الأخير من النص (البروتوكول الختامى).
والمثبت هنا هو تاريخ نظر الدعوى. وللتاريخ أهمية كبيرة سواء فى الوثائق العامة أو الخاصة؛ لأنه يدلنا على الزمن الذى دوت فيه الوثيقة وشهادة الشهود وبدء سريان التصرف.

على: التوثيقات، ص ٣٨٢.

(٣٣) **والحمد لله ... العلى العظيم**: هذه مجموعة من العبارات الدينية التى تستخدم فى ختام الوثائق، وكان الشائع أن تختتم معظم الوثائق بالحسبة فقط كدعاء ختامى.

القلقشندى: نفس المصدر، ج٦ ص ٢٦٩

على : التوثيقات، ص ٣٩٨؛ وثيقة بيع
ص ١٩٣ تحقيق رقم (٤٦).

(٣٤) ○ ، علامة وقف عبارة عن دائرة بداخلها نقطة، وقد وضعت لتحديد انتهاء النص - انظر تحقيق رقم (٨).

(٣٥) **شهد بمضمونه** : استخدم كتاب الوثائق فى العصور الوسطى صيغا متعددة للفظ الشهادة مثل: أشهدنى، أو بذلك أشهدنى، أو شهدت، أو شهد بذلك، أو شهد بمضمونه، والصيغتان الأخيرتان ربما كانتا من أقل الصيغ استخداما فى شهادة شهود نص الوثيقة، وإنما كانتا تستخدمان بكثرة فى شهادة شهود الفصول الهامشية، نجد ذلك فى وثيقة بيع رقم ٢٣٨ محفوظة ٣٨ دار الوثائق س ٥٤، ٦٢، ٦٩، وكذلك وثيقة وقف رقم ٢٢٣ محفوظة ٣٦ دار الوثائق س ٥، وهى من الوثائق التى نشرها د. محمد أمين.
أمين: نفس المصدر، ص ٣٤٤، ٣٤٦، ٤٥٥.

(٣٦) - (٤٠) حسن بن كبلداس، خصام بن السيفى برد بك، اسمعيل بن شاد بك الجمالى، عبد القادر بن محمد بن حسن المنصورى، لاجين بن السيفى برد بك: هذه خمسة أسماء بعضها غير مؤكد القراءة لرداءة خط التوقيعات، وهم جميعا من شهود نص الوثيقة رقم ١٠٨ أوقاف إلى جانب ثلاثة آخرين يأتى ذكرهم. ولم أهتم فى مصادر تراجم هذه الفترة المتاحة لى إلى أى معلومات عنهم - الباحث.

(٤١) أبو يزيد بن بلاط الظاهرى: أحد شهود نص الوثيقة، وقراءة الاسم الأول غير مؤكدة، فقد ذكر القلقشندى شخصا باسم المقر الزينى أبو يزيد الظاهرى الدوادار.

القلقشندى: نفس المصدر، ج٤ ص ٢٣١،

٢٣٨.

ويبدو أن من ذكره القلقشندى ليس هو الشخص المذكور فى الوثيقة، فمن ذكر فى صبح الأعشى يشغل منصب الدوادار، وهو منصب يلزم أن يكون صاحبه على دراية بالقراءة والكتابة، أما من ذكرته الوثيقة فيبدو أنه لا يقرأ ولا يكتب، بدليل أنه لم يوقع شهادته بخطه، وإنما كتب عنه بإذنه وحضوره (وجه الوثيقة س ٧٠) - الباحث.

(٤٢) أحمد بن محمد بن حسن المعروف.... الأزهرى : الشاهد السابع على نص الوثيقة، وقد تعذر قراءة الاسم كاملا، ومن ثم كان من الصعب الوصول إلى معلومات عن هذه الشخصية - الباحث.

(٤٣) محمد بن على بن ... المعروف بالجمالى: الشاهد الثامن والأخير لنص الوثيقة، وقد تعذر قراءة الاسم كاملا، ومع ذلك فقد وجدت اسما قريبا منه فى الكواكب السائرة هو محمد بن على المولى الفاضل محبى الدين

ابن المولى علاء الدين الجمالى الحنفى أحد موالى الروم، قرأ على جده لأمه حسام الدين زاده، ثم على والده، ثم على المولى سويد زاده، ثم درس بمدرسة الوزير مراد باشا بالقسطنطينية، ثم تقاعد وعين له فى كل يوم مائة درهم، وكان مشغلا بنفسه، حسن السميت والسيرة، محبا للمشايخ، له معرفة تامة بالفقه والأصول، توفى سنة ست أو سبع وخمسين وتسعمائة.

الغزى: الكواكب السائرة، جـ ٢ ص ٥٢

وفى اعتقاده أن الشخص الذى ذكره الغزى هو شخص آخر غير المذكور فى الوثيقة، فهذا الأخير ربما لا يعرف القراءة والكتابة، حيث كتبت شهادته عنه بإذنه وحضوره، فى حين أن من ذكره الغزى قد تلقى تعليما عاليا - الباحث.

(٤٤) علامة الأداء: هذه إحدى صيغ علامة الأداء الواردة فى الوثيقة، وهذه العلامات يكتبها القاضى الموثق بخطه اعترافا منه بأن الشهود قد أدوا الشهادة أمامه وكتبوا توقيعاتهم أو كتبت عنهم فى حضورهم، وهى أيضا تصديق من القاضى على صحة الشهادة وخلوها بما ينقضها أو يعيبها. وقد أطلقت الوثائق على هذه العلامة أسماء عدة منها : علامة الأداء، علامة التأدية. رسم التأدية.

الحولى: نفس المصدر، ص ١٢٤.

وكانت علامة الأداء تكتب أحيانا بخط كاتب الوثيقة فى مجلس الحكم، فإن الموثقين فى العصر المملوكى لم يكونوا فى الواقع سوى القضاة وكتاب الحكم فى مجلس القضاء. وتدل هذه العلامة أيضا على أن الشهود منتصبون للشهادة انتصابا عاما متسمون بالعدالة، وأنهم وقعوا أمام الموثق؛ لأنه يشترط فى التصديق على التوقيع أن يحصل أمام موظف مختص بذلك.

على: التوثيقات، ص ٤٠١ - ٤٠٤.

(٤٥) **الحمد لله ... تعالى:** هذا هو نص التعيين أو التحويل الذى كتبه القاضى أبو العباس أحمد بن الخضيرى الجوهري الحنفى الذى قام بنظر موضوع الوثيقة، وحكم بصحتها وأمر بكتابتها، وقد كتب هذه الصيغة بخطه بجانب إسماله الحكيمى، لكى يتم بمقتضاها تحويل الوثيقة إلى القاضى الحنبلى الشيخ عبد الكريم الهيمى ليقوم بالنظر فيها وينفذها على مقتضى مذهبه، وقد تم هذا بالفعل، حيث قام الشيخ الهيمى بكتابة إسماله التنفيذى أسفل الإسمال الحكيمى مباشرة ليكون أول منفذى الحكم الذى أصدره القاضى الحنفى الموثق، والاعتراف بما ورد فى الوثيقة، وعن التعيين انظر التحقيق رقم (٢) - الباحث.

(٤٦) **الافتتاحية:** كان افتتاح الوثائق والإشهادات بالبسملة أمراً لازماً فى العصر الإسلامى؛ تبركاً باسم الله، وتحصيناً للتصرفات، عملاً بما هو متبع فى افتتاح سور القرآن الكريم بالبسملة، وما ورد فى القرآن من افتتاح رسالة سيدنا سليمان إلى بلقيس بها (النمل ٣٠)، وما صح عن النبى فى حديثه «كل أمر لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» ورويت أبتى.

إلا أن كتاب الوثائق فى العصر المملوكى قد درجوا على إلحاق البسملة بعض العبارات الدينية كالتصلية على النبى صلى الله عليه وسلم والحسبة أحياناً أو بعض الصيغ المشتقة منهما، أما الدائرة المنقوطة فهى واحدة من علامات الوقف. راجع التحقيق رقم (٨).

القلقشندي: نفس المصدر، ج ٦ ص ٢١٩

على: الوثائق، ص ٣٦١ ٣٦٢.

(٤٧) **الحمد لله ذى الوعد الوفى:** هذا نص علامة القاضى الموثق فى بداية إسماله الحكيمى فى ظهر الوثيقة، وهى صيغة خاصة بكل قاض مشتقة

من الحمدة يكتبها القاضى بخطه بقلم جليل فتقوم مقام التوقيع أو الختم، وهى أهم علامات التوثيق فى الوثائق العربية الخاصة فيما قبل العصر العثمانى .

الفلقشندى: نفس المصدر، ج ١٤ ص
٣٤٢ - ٣٤٩ .

على: التوثيق، ص ٣٦٣ .

(٤٨) عن هذا اللفظ انظر ما سبق فى تحقيق رقم (٩) .

(٤٩) تاريخ الإشهاد التوثيقى (الإسجال الحكمى) بخط القاضى الموثق الشيخ الجوهري الحنفى بقلم جليل، يكتبه القاضى فى وسط الإسجال فى المكان الذى هياؤه كاتب الوثيقة وتركه بياضا لهذا الغرض (س ٢١ - ٢٢ من نفس الإسجال)، وكان التاريخ بهذا الشكل يعد واحدا من العلامات التوثيقية التى تضى على الوثيقة الشكل والصفة الرسمية، وأحيانا كان تاريخ الإشهاد مطابقا لتاريخ التصرف، لكن الغالب أن يأتى تاريخ الإشهاد متأخراً عن تاريخ التصرف بأيام قليلة كما فى هذه الوثيقة، فالفرق بين التاريخين ثمانية عشر يوما - الباحث .

(٥٠) المحضر: المقصود به وثيقة إثبات الملكية المدونة فى الوجه . وإنما سميت محضرا لأنها قد كتبت ووثقت فى حضور أطرافها وشهودها أمام القاضى وفى مجلسه - الباحث .

(٥١) راجع ما سبق فى تحقيق رقم (٤٤) .

(٥٢) هذه إشارة إلى إحدى علامات الأداء التى أثبتتها القاضى أسفل شهادة شاهدى الفصل الهامشى بوجه الوثيقة، وهما الشيخ محمد بن محمد الخطيب والشيخ عبد القادر بن محمد المناوى، ويتضمن هذا الفصل

تصديق الشاهدين على صحة ما تضمنته الوثيقة وإقرارهم بأنهم لا اعتراض لهم على جميع ما جاء بها ولا مطعن لهم على أى من شهودها واعترافهم بصحة ما يدعيه رافع القصة. انظر اللوحات رقم ٦ ، ٧ ، ٨ - الباحث.

(٥٣) **فصل التصديق والاعتراف:** كما ورد بالتحقيق السابق، نجد أن الكاتب قد أثبت نص هذا الفصل فى الهامش الأيمن بمحاذاة أسطر الوثيقة، ابتداء من السطر ٤١ من النص، وجاء فيه:

- ١ - هذا ما أشهد به على نفسه الكريمة
- ٢ - سيدنا العبد الفقير إلى
- ٣ - الله تعالى الشيخ الامام العالم
- ٤ - العامل العلامة العمدة المحقق
- ٥ - القدوة الحجة محب الدين عالم
- ٦ - المسلمين صدر المدرسين مفيد
- ٧ - الطالبين قدوة العلما فى
- ٨ - العالمين بقية السلف الكرام
- ٩ - الصالحين بركة الملوك والسلاطين
- ١٠ - أبو البركات محمد بن سيدنا العبد الفقير
- ١١ - الفقير [كذا] إلى الله تعالى الشيخ الإمام
- ١٢ - العالم الصالح المبارك المعتقد
- ١٣ - القدوة الخاشع الناسك الأمة
- ١٤ - شهاب الدين بركة المسلمين مربى العلما
- ١٥ - فى العالمين قدوة العلما والصالحين
- ١٦ - بقية السلف الكرام الصالحين أبى العباس

- ١٧- أحمد بن المرحوم سيدنا العبد الفقير إلى الله تعالى
- ١٨- الشيخ الإمام العالم الصالح شمس الدين
- ١٩- بركة المسلمين قدوة العلما فى العالمين
- ٢٠- أبى عبد الله محمد إمام الحضرة الشريفة
- ٢١- السلطانية خلد الله تعالى ملكها وشيخ
- ٢٢- الشيوخ بالخانقاة والجامع والترية
- ٢٣- الكاينة بظاهر القاهرة المحروسة خارج باب النصر
- ٢٤- بالصحرا تجاه قبة النصر وقف المرحوم
- ٢٥- السلطان السعيد الشهيد المالك الملك
- ٢٦- الظاهر خشقدم تغمده الله تعالى برحمته ورضوانه
- ٢٧- وأسكنه بحبوحة جنانه وأمتع بحياة
- ٢٨- الشيخى المحبى المشار إليه أعلاه وأدام
- ٢٩- بركاته وعلمه هو سيدنا [العبد] الفقير إلى
- ٣٠- الله تعالى الشيخى الإمامى العالمى الفاضلى
- ٣١- الكاملى القاضوى العلمى علم الدين
- ٣٢- أبو الربيع سليمان بن المرحوم الفقير
- ٣٣- إلى الله تعالى الشيخ الصالح سراج الدين
- ٣٤- أبى حفص عمر بن المرحوم سيدنا العبد الفقير إلى الله
- ٣٥- تعالى الشيخ الصالح زين الدين أبى محمد ياسين
- ٣٦- النشيلى القابسى الشافعى أحد السادة
- ٣٧- الصوفية بالخانقاة والترية المذكورة
- ٣٨- أعلاه وخادم الربة الشريفة بها أدام
- ٣٩- الله تعالى عزه [والعبد] الفقير إلى الله تعالى المرتضى

- ٤٠- شمس الدين أبو الجود محمد بن [العبد] الفقير إلى الله تعالى
- ٤١- شمس الدين محمد بن المرحوم [العبد] الفقير إلى الله تعالى الجمالى
- ٤٢- جمال الدين عبد الله السنباطى الشافعى قارئ
- ٤٣- المصحف الشريف بالخانقاة والترية
- ٤٤- المذكورة أعزه الله تعالى شهوده إشهادا
- ٤٥- صحيحا شرعيا فى صحة منهم وسلامة
- ٤٦- وطواعية واختيار وجواز الاشهاد
- ٤٧- عليهم شرعا أنهم صدقوا
- ٤٨- على صحة جميع ما تضمنته صورة المحضر المسطر
- ٤٩- يسرته التصديق الشرعى وإعترفوا
- ٥٠- بأنهم لا دافع لهم ولا مطعن ولا تكلم
- ٥١- ولا مقال فى جميع ما تضمنته صورة المحضر
- ٥٢- المذكور ولا فيمن شهد فيه ولا فيما شهد
- ٥٣- به فيه ولا فى شئ من ذلك ولا سبب
- ٥٤- ووكلوا فى ثبوت ذلك . . .
- ٥٥- توكيلا صحيحا شرعيا فى تاسع عشرين ذى
- ٥٦- القعدة الحرام الحادى عشر من شهور
- ٥٧- عام عشرة وتسع مايه للهجرة الشريفة
- ٥٨- . . . على صاحبها أفضل الصلاة
- ٥٩- والسلام والحمد لله وحده وصلاته على سيدنا
- ٦٠- محمد وآله وصحبه وسلامه وحسبنا الله ونعم الوكيل
- ٦١- شهد عليهم بذلك شهد عليهم بذلك
- ٦٢- محمد بن محمد الخطيب عفا الله عنهما بمنه عبد القادر بن محمد المنشاوى

- ٦٣- أحسن وتفضل وأعلمنى بذلك
أخبرنى بذلك
٦٤- بالصيغة المعتبرة شرعا أيد الله
بلفظ الشهادة
٦٥- تعالى أحكامه وأحسن إليه
أعزه الله تعالى
٦٦- ونفع بعلمه
وأحسن إليه

(٥٤) وحسبنا الله ونعم الوكيل: استخدمت صيغة الحسبلة هذه كدعاء ختامى فى الوثائق العربية فى العصور الوسطى، فهى آخر ما يكتب قبل شهادة الشهود، سواء كان ذلك بعد نص الوثيقة فى نهاية البروتوكول الختامى فى الوجه، أو فى نهاية نص الإسجلات الحكمية والتنفيذية فى ظهر الوثيقة، وكذلك فى نهاية بعض الفصول الهامشية التى ترد أحيانا فى الهامش الأيمن لبعض الوثائق، إلا أن وظيفة الحسبلة فى نهاية الإشهادات الشرعية من إسجلات حكمية وتنفيذية تختلف عن وظيفتها فى المواضع الأخرى، حيث تعتبر هنا جزءاً من العلامات التوثيقية التى تضى على الوثيقة رسميتها.

كما أنها تكتب هنا بخط القاضى الموثق، أما فى المواضع الأخرى فتكتب بخط كاتب الوثيقة.

القلقشندي: نفس المصدر، ج٤ ص٣٤٩،

ج٦ ص٢٦٩.

على: التوثيق، ص٣٩٨

أمين: نفس المصدر، ص٣٤٣، ٣٥٠

أبو شعيشع: توكيل شرعى، ص٦٠

(٥٥) أشهدنى: بهذه الصيغة بدأ الشاهد الأول نص شهادته، وقد تكررت هذه الصيغة فى بداية نص شهادة باقى شهود الإسجال مع سبقها بكلمة «وبذلك»، وتدل هذه الصيغة الموضوعية على أن القاضى الموثق قد طلب

الشهادة ضمنياً من الشهود على صدور الحكم منه .

على : وثيقة بيع ، ص ٢٠١

أمين : نفس المصدر ، ص ٣٥٠

(٥٦) **محمد بن محمد الخطيب** : أول شهود الإسجال الحكمي ، ذكره ابن العماد الحنبلي فيمن توفوا سنة ٩٧٧هـ ، ووصفه بأنه كان إماماً عالماً أخذ عن الشيخ البرلسي وغيره ، وأجازوه بالإفتاء والتدريس ، فدرس وأفتى في حياة أشياخه ، وأجمع الناس على صلاحه ، وشرح كتابي المنهاج والتنبيه شرحين عظيمين ، وتوفي بعد عصر ثاني شعبان سنة ٩٧٧هـ .

ابن العماد الحنبلي : نفس المصدر ، ج ٨

ص ٣٨٤

ويلاحظ أن أستاذه الشيخ أحمد البرلسي قد شارك كشاهد في الإسجال التنفيذي الثاني (الوثيقة س ١٠٧) - الباحث .

(٥٧) - (٥٩) **عبد القادر بن عبد الله الظاهري** ، **أحمد بن علي المحلى الحنفى** ، **عبد القادر بن محمد المنشاوي** : هذه أسماء الشهود الثاني والثالث والرابع على الترتيب من شهود الإسجال الحكمي ، وقد تعذر العثور على تراجم لحياتهم فيما هو متاح من مصادر تراجم هذه الفترة ، برغم شهرتهم وكثرة ورود أسمائهم في عدد كبير من الوثائق المملوكية التي ترجع إلى الفترة الجركسية من العصر المملوكي - الباحث .

(٦٠) العبارات الواردة في سطور ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٩ ، ٤٠ من نص الإسجال ومثيلاتها التي ترد أسفل شهادة الشهود وتوقيعاتهم في الإسجالات الحكمية والتنفيذية ، هي صيغ مختلفة لعلامات الأداء - انظر في ذلك تحقيق رقم (٤٤) .

(٦١) أحمد الله الحميد الكريم: هذا هو نص علامة القاضى أحمد بن عبد الكريم الهيئى الحنبلى فى بداية إسماله التنفيذى الأول - انظر تحقيق رقم (٤٧).

والإسمالات التنفيذية هى نوع من الإسمادات الشرعية يوقعها قضاة موثقون ينتمون إلى المذاهب الدينية الإسلامية الثلاثة غير مذهب صاحب الإسمال الحكمى قبولاً لحكمه على مذاهبهم واعترافاً بصحة ما جاء به وموافقة لشروط هذه المذاهب.

ولاشك أن تنفيذ القاضى لحكم القاضى السابق والالتزام به أمر واجب، وإلا فإن توقفه عن إنفاذه كإبطاله... والغرض من التنفيذ هو إجراء مقتضى العقد الرسمى، ويترتب عليه تمام الفعل القانونى ولزومه وانبرامه... والتنفيذ هنا معناه شهادة شهود مجلس الحكم عند قاض آخر بما نسب إلى القاضى الأول فى إسماله الحكمى.

على: التوثيقات، ص ٤٠٨ - ٤٠٩.

هذا وقد جرت العادة أن تتضمن الوثيقة إسمالاً حكمياً واحداً بمفرده، أو يلحق به - وهذا هو الأعم - ثلاثة إسمالات تنفيذية على المذاهب الأخرى. والإسمالات - سواء الحكمى أو التنفيذى - تتشابه فى إخراجها والعلامات التوثيقية التى تضمها، إلا أن المعنى والهدف يختلفان فيما بين الإسمال الحكمى والتنفيذى، وكذلك تختلف بعض العبارات - الباحث.

(٦٢) أبو العباس أحمد بن عبد الكريم الهيئى الحنبلى: أحد القضاة نواب الحكم العزيز الحنبلى، وصاحب الإسمال التنفيذى الأول لهذه الوثيقة. ولم أهتم لمعلومات عن حياته فى مصادر تراجم هذه الفترة.

(٦٣) هذا هو نص تاريخ الإسمال التنفيذى الأول بخط القاضى

الحنبلی، وقد كتبه فی اليوم التالي مباشرة لكتابة الإسجال الحکمی.

(٦٤) تدل هذه العبارة على أن الإسجالات التنفيذية لم تكن تسجل بطريقة آلية تابعة للإسجال الحکمی، بل هی واقعة قانونية يتم فيها قيام شهود الإسجال الحکمی أو بعضهم بأداء الشهادة فعلا أمام كل قاضي منفذ، فكل إسجال منها هو بمثابة كتاب من القاضي إلى القاضي التالي له.

على: التوثيقات، ص ٤١٠.

(٦٥) كلمة تنفيذ هنا خطأ من الكاتب، وصحتها حكم؛ لأن الإسجال التنفيذي الأول ينفذ حكما، أما باقي الإسجالات التنفيذية فهي تنفذ تنفيذا سابقا عليها (راجع سطور ٨٨ - ٩٤ من ظهر نفس الوثيقة).

على: التوثيقات، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

(٦٦) يلاحظ أن الشهود الثلاثة الذين شهدوا في هذا الإسجال التنفيذي هم نفس شهود الإسجال الحکمی، عدا شاهد واحد شهد في الإسجال الحکمی ولم يشهد في هذا الإسجال، ربما لغيابه عن مجلس الحكم في ذلك اليوم - الباحث.

(٦٧) هذه افتتاحية الإشهاد الثالث (الإسجال التنفيذي الثاني)، وتشمل البسملة وصيغة من صيغ الحسيلة، وتنتهي بعلامة وقف. عن ذلك انظر تحقيق رقم (٤٦).

(٦٨) الحمد لله وأسأله الرضا وبه اكتفى: نص علامة القاضي المنفذ الشيخ أحمد بن محمد بن الإسحاقى المالکى، وعن علامات القضاة في الإشهادات انظر تحقيق رقم (٤٧).

ويبدو أن ترتيب الإسجالات في معظم الوثائق الخاصة كان مشابها لما ورد

فى هذه الوثيقة، إذ نجد القاضى الموثق وصاحب الإسجال الحكمى حنفى المذهب، أما القضاة المنفذون فهم على الترتيب: القاضى الحنبلى ثم المالكى ثم الشافعى .

على: التوثيقات، ص ٤٠٩ .

(٦٩) أبو العباس أحمد بن محمد بن الاسحاق: القاضى المالكى وصاحب الإسجال التنفيذى الثانى، لم أمتد لترجمة حياته فى مصادر التراجم المتاحة - الباحث .

(٧٠) تاريخ الإسجال التنفيذى الثانى، ويلاحظ أنه متأخر يومين عن تاريخ الإسجال السابق. انظر تحقيق رقم (٦٣) .

(٧١) من المعروف أن كتاب الوثائق قد حرصوا على اختتام نصوص الوثائق والإشهادات بالحسبة بصيغة الجمع كدعاء ختامى، سواء كتبت بخط كاتب الوثيقة كما يحدث أسفل النص، أو بخط القاضى الموثق فى نهاية الإسجلات .

وترد الحسبة بمفردها فى كثير من الوثائق، إلا أنه يحدث أحيانا أن تسبقها أو تلحقها صيغة من صيغ التصلية، كما حدث فى هذه الوثيقة، وهو أمر مألوف فى العصر المملوكى .

على: التوثيقات، ص ٣٩٨ - ٣٩٩ .

(٧٢) سعد بن ابراهيم الطيبى: أحد الشهود العدول فى مجلس الحكم العزيز، لم أجد له ترجمة فى كتب تراجم هذه الفترة، ويغلب على الظن أنه كان من المقررين لمجلس السلطان الغورى بدليل اشتراكه بالشهادة على كل الإشهادات الواردة فى وقفية السلطان الغورى رقم ٨٨٣ أوقاف .

وقد لاحظ أستاذنا الدكتور عبد اللطيف إبراهيم أن هذا الشاهد من

القليلين الذين اعتادوا عدم ذكر مذهبهم بعد أسمائهم، كما يرى سيادته أن هذا الشاهد من الراسخين فى العدالة.

على: التوثيق، ص ٣١٢.

ويرى الباحث أن هذا الشاهد وغيره من جماعة العدول الذين ضمهم مجلس حكم قاضى القضاة عبد البر بن الشحنة الحنفى، كانوا - بالإضافة إليه - من صنائع السلطان الغورى الذين سخرهم لمعاونته فى الاستيلاء على أوقاف الناس ومصادرة أملاكهم بغير حق - الباحث.

(٧٣) أحمد بن عبد السلام البرلسى، ذكره ابن العماد الحنبلى فى وفيات عام ٩٥٧هـ باسم شهاب الدين أحمد البرلسى المصرى الشافعى الملقب بعميرة، الإمام المحقق، أخذ العلم عن الشيخ عبد الحق السنباطى، والبرهان ابن أبى شريف، والنور المحلى، وكان عالما زاهدا ورعا جسن الأخلاق، يدرس ويفتى، وانتتهت إليه الرئاسة فى تحقيق المذهب حتى أصابه الفالج ومات به.

ابن العماد الحنبلى: نفس المصدر، ج ٨ ص ٣١٦

الغزى: نفس المصدر، ج ٢ ص ١١٩

(٧٤) علامة القاضى الشافعى محمد بن عبد العزيز البلقينى بخط يده، وقد سبقتها البسملة وصيغة من صيغ الحسيلة بخط كاتب الوثيقة كافتتاحية للإسجال - الباحث.

(٧٥) الشيخ بدر الدين محمد بن عبد العزيز البلقينى الكنائى الشافعى: أحد قضاة المذهب الشافعى وموثق الإسجال التنفيذى الثالث والأخير فى هذه الوثيقة. هذا ولم أجد له ترجمة فيما هو متاح لدى من مصادر تراجم هذه الفترة - الباحث.

(٧٦) **الولايات الحكمية:** ويقصد بها كل ما يباشره القاضى بحكم منصبه من نظارة على أوقاف المسلمين الذين انقطع نسلهم وعقبهم، أو إدارة أملاك من لا وريث له، أو رعاية أموال وأملاك القاصرين ممن هم دون سن البلوغ والرشد... إلخ - الباحث.

(٧٧) **على بن محمد بن ؟...**: أحد العدول فى مجلس حكم القاضى الشافعى الشيخ عبد العزيز البلقينى، وهو آخر شهود الإسجال التنفيذى الثالث. وقد تعذرت قراءة اسمه الأخير، وبالتالي استحال البحث عنه فى مصادر التراجم - الباحث.

(٧٨) هذا هو نص التعيين الذى كتبه قاضى القضاة الشافعى أبو إسحق إبراهيم بن أبى شريف المقدسى، يحيل به القصة على نائبه الشيخ تقى الدين أبى بكر العزيزى الشافعى. - انظر سطور ٢٩، ٣٠ من نص الوثيقة، وما بين الحاصرتين مضاف لتأكل موضعه بالرجوع إلى سطر ٣١ من الوثيقة - الباحث.

(٧٩) **المملوك:** عن هذا اللفظ راجع تحقيق رقم ٣.

(٨٠) **مهتار الطشتخاناه الأشرفية القايتباية:** هو رئيس غلمان الطشت خاناه أو بيت الطشت فى عصر المماليك. وكان من كبار المهتارية، وتحت يده غلمان بعضهم يعرفون بالطشتداريه، وبعضهم بالرختوانية. وكان لمهتار الطشت خاناه التحدث فى تفرقة اللحم على المماليك السلطانية من الحوائج خاناه، وإقامة قباض اللحم. وكان يطلق على كل من غلمان الطشت خاناه وقباض اللحم لفظ بابا.

وكان مهتار الطشت خاناه يحصل - بالإضافة إلى مرتبه - ضريبة تسمى حقوق القينات، كان يأخذها من البغايا، ويجمعها من المنكرات والفواحش

من أرباب مصر، وقد ألغى السلطان الناصر محمد بن قلاوون هذا المكس في سنة ٧١٥هـ.

القلقشندي: نفس المصدر، ج٤ ص ١١

الباشا: الفنون، ج٣ ص ١١٥٠ - ١١٥١.

والزيني رمضان رافع هذه القصة تولى هذه الوظيفة في خدمة السلطان الأشرف قايتباي، لكنه وقت كتابة هذه الوثيقة كان خارج وظيفته، يفهم هذا من كلمة «كان» التي درج كتاب الوثائق على استخدامها، وهي تساوى كلمة «سابقا» في عصرنا الحاضر - الباحث.

أما عن لفظ مهتار، فهو لفظ فارسي معناه الكبير أو الأكبر، وهو لقب يطلق على كبير كل طائفة من غلمان البيوت مثل مهتار الشراب خاناه، ومهتار الطشت خاناه، ومهتار الركب خاناه... إلخ.

القلقشندي: نفس المصدر، ج٥ ص ٤٧٠.

والمهتار لقب من ألقاب أرباب الوظائف من طائفة أرباب الخدم في دولة المماليك. وكان مهتارية البيوت يعينون بالنسبة للديار المصرية من قبل السلطان، أما في دمشق فكان تعيينهم من اختصاص النائب باعتباره قائم مقام السلطان ولاختصاص البيوت به. وعلى نمط مهتارية البيوت السلطانية وجدت مهتارية لبيوت الأمراء، وكانت مهتارية السلطان تخاطب بلقب الصدر الأجل.

القلقشندي: نفس المصدر، ج٤ ص ٦٠

الباشا: الفنون، ج٣ ص ١١٤٥ - ١١٤٧

أما الطشتخاناه، فهي المكان الذي تودع فيه أنواع الطشوت المختلفة

الأحجام والأغراض، وفيه يكون ما يلبسه السلطان من الكلوتة والأقبية وسائر الثياب والسيف والخف والسرmozة وغير ذلك.

القلقشندي: نفس المصدر، جـ ٤ ص ١٠-١١

أمين: نفس المصدر، ص ٣٧٢.

وبالنسبة لوظيفة الطشتدار، فتعنى الغلام المسك بالطشت أو الموكل بالطشت. وكان الطشتدار هو الذى يتولى صب الماء على يد مخدومه. وقد انتقلت هذه الوظيفة من الأيوبيين إلى المماليك، ويعتبر شاغلها من أرباب الخدم الصغرى، وقد يرقى الطشتدار ويشغل مناصب أعلى، وقد يؤمر أيضا، وربما ظل مع ذلك محتفظا بلقب الطشتدار.

القلقشندي: نفس المصدر، جـ ٥ ص ٤٦٩

السبكى: معيد النعم، ص ١٣٩

الباشا: الفنون، جـ ٢ ص ٧٤١ - ٧٤٣

(٨١) **ديوان المواريث الحشرية:** هو الديوان الذى يتولى الإشراف والنظر على أملاك من يموت ولا وارث له، أو له وارث لا يستغرق ميراثه (أى يستحقه كله)، مع التحدث فى إطلاق جميع الموتى من المسلمين وغيرهم. ومن يتوفى من اليهود والنصارى والسامرة الذكور والإناث يحتاط عليهم من ديوان المواريث الحشرية بالديار المصرية وأعمالها وسائر البلاد الإسلامية المحروسة إلى أن يثبت ورثته ما يستحقونه من ميراث.

القلقشندي: نفس المصدر، جـ ٤ ص ٣٣،

جـ ١٣ ص ٣٨٤-٣٨٥

(٨٢) **باب القنطرة:** هو أحد أبواب القاهرة، عرف بذلك لأن جوهر

القائد بنى هناك قنطرة فوق الخليج الذى بظاهر القاهرة؛ ليمشى عليها إلى
المقس عند مسير القرامطة إلى مصر سنة ٣٦٠هـ.

المقريزى : نفس المصدر، ج١ ص ٣٨٢.

أمين: نفس المصدر، ص ٤٤٢.

(٨٣) **الخليج الناصرى:** هو الخليج الذى أمر بحفره الناصر محمد بن
قلاوون سنة ٧٢٥هـ، وعهد بينائه إلى الأمير السيفى أرغون نائب السلطنة.
ويخرج هذا الخليج من بحر النيل مارا بالميدان الظاهرى الذى حوله الملك
الناصر بستانا إلى بركة قرموط ثم إلى باب البحر ثم إلى أرض الطبالة
وينتهى إلى الخليج الكبير، وكان الهدف منه وصول المراكب إلى ناحية
سرياقوس التى أنشأ الناصر فيها خانقاة وقصورا، وجعل فيها ميدانا يسرح
إليه. ولما انتهى العمل فيه أخذ الناس فى العمارة على حافتى الخليج، فعمر
ما بين المقس وساحل النيل ببولاق.

المقريزى: نفس المصدر، ج١ ص ٧٢،

ج٢ ص ١٤٥.

(٨٤) **جامع المغاربة:** لم يذكر المقريزى جامعا بهذا الاسم، وإنما ذكر
جامع ابن المغربى فقال: « هذا الجامع بالقرب من بركة قرموط مطل على
الخليج الناصرى، أنشأه صلاح الدين يوسف ابن المغربى رئيس الأطباء بديار
مصر، وبنى بجانبه قبة دفن فيها، وعمل به درسا وقراء ومنبرا يخطب عليه
فى يوم الجمعة، وكان عامرا بعمارة ما حوله، فلما خرب خط بركة قرموط
تعطل، وهو آيل إلى أن ينقض ويباع كما بيعت أنقاض غيره».

المقريزى: نفس المصدر، ج٢ ص ٣٢٨

ويغلب على ظنى أن الجامع الذى ذكره المقريزى هو نفسه المذكور فى

الوثيقة لتتطابق أوصاف موقع كل منهما [انظر التحقيق السابق]، وربما أطلق عليه العامة اسم جامع المغاربة اشتقاقاً من اسم منشئه - الباحث.

(٨٥) **العدم الشرعى:** اصطلاح فقهى استخدمه كاتب الوثيقة ليدل به على تحقق فقد المستند، وأنه قد تعذر الحصول عليه بسبب خارج عن إرادة صاحبه، وبذا يجوز له شرعاً استخدام كافة طرق الإثبات الممكنة والمتاحة لديه كبنية له يتوصل بها إلى إثبات ملكيته، وأهم هذه الطرق شهادة الشهود، كما فى هذه الوثائق موضوع الدراسة - راجع الفصل الأول من هذا البحث.

(٨٦) نص العبارات الدعائية الختامية فى نهاية القصة، وهى المشيئة والحمدلة والحسيلة - عن هذا الموضوع انظر:

الخولى: نفس المصدر، ص ١٠٥ - ١٠٦.

(٨٧) كعادة كتاب الوثائق الخاصة فى العصر المملوكى، افتتح الكاتب نص الوثيقة بذكر البسملة، ثم أتبعها بعض اللواحق بعبارات دينية دعائية تبركا وتيمنا.

القلقشندى: نفس المصدر، ج ٦ ص ٢١٩ - ٢٢٤.

على: التوثيقات، ص ٣٦١ - ٣٦٢.

(٨٨) بدءاً من نهاية السطر الثانى، وحتى هذا الموضع من السطر الرابع عشر من نص الوثيقة نجد مجموعة ضخمة من الألقاب الدينية والفخرية لقاضى القضاة الشافعى ابن أبى شريف المقدسى، وقد استغرقت حوالى أحد عشر سطراً، كما أتبع الكاتب اسم قاضى القضاة بخمسة أسطر ذكر فيها

وظائفه وعدداً من الصيغ الدعائية له. وهذا الأمر لانصادفه إلا في حالات قليلة مع بعض القضاة الذين تميزوا بوضع خاص علما وورعا، وكذلك بعض أصحاب المكانة الخاصة لدى السلطان، كما يكشف ذلك التحقيق التالى - الباحث.

(٨٩) **إبن أبى شريف المقدسى:** هو قاضى القضاة أبو إسحق إبراهيم بن الأمير ناصر الدين محمد بن أبى بكر بن على بن أيوب المعروف بابن أبى شريف القدسى المصرى الشافعى. ولد بالقدس الشريف سنة ٨٣٣هـ أو ٨٣٦هـ كما يذكر الشوكانى، ونشأ بها، واشتغل بفنون العلم على أخيه الكمال بن أبى شريف، ورحل إلى القاهرة فأخذ الفقه عن العلم البلقينى... وتزوج بآبنة قاضى القضاة شرف الدين يحيى المناوى، وناب عنه فى القضاء، ودرس وأفتى ونظم ونثر وصنف... قدم إلى بيت المقدس سنة ٨٩٨هـ ثم عاد إلى القاهرة... قال ابن طولون إنه قدم دمشق يوم الجمعة ثانى الحجة سنة ٨٩٨هـ... وقال النعيمى أنه فوض إليه قضاء مصر فى تاسع عشر ذى الحجة سنة ٩٠٦هـ... عوض محبى الدين بن النقيب، وبقي فى القضاء إلى سنة ٩١٠هـ... كما تولى كثيرا من المناصب السنية وغيرها من الأنظار بالقاهرة المحروسة... ثم أنعم عليه الغورى بمشيخة قبته واستمر فيها إلى سنة ٩١٩هـ ثم عزله... وكان يتقوت من مصبنة له بالقدس، ولا يأكل من معالم مشيخة الإسلام شيئا... له مؤلفات منها شرح المنهاج وشرح الحاوى. توفى فى فجر يوم الجمعة ليومين بقيا من المحرم سنة ٩٢٣هـ، ودفن بالقرب من ضريح الإمام الشافعى رضى الله عنه. ويرى الشوكانى أنه قد توفى فى ثانى عشر المحرم من نفس السنة.

ابن العماد الحنبلى: نفس المصدر، ج ٨

ص ١١٨-١٢٠.

الشوكانى: البدر، ج ٣ ص ٢٦-٢٧.

(٩٠) **الكاغد:** أو الكاغذ معروف وهو فارسي معرب. وقد أطلق هذا اللفظ على قراطيس البردى، ثم أطلق على الورق الذي صنعه العرب في بغداد، وهو المصنوع من بقايا النباتات أو الورق النباتي، ومنه أنواع جيدة بيضاء مصقولة.

ابن منظور : نفس المصدر، مادة كغد.

دائرة المعارف الإسلامية : مادة كاغد

وقد قرن كاتب الوثيقة بين كلمة كاغد وكلمة الورق البلدي، ومعروف أن المصطلح الأخير أطلق على الورق النباتي الذي كان يصنع بمصر في العصر المملوكي، وهو نوع من الورق الخشن السميك الأصفر الداكن، فكأنما اقتصر استخدام كلمة كاغد على هذا النوع من الورق، وذلك في مقابل نوع آخر من الورق الجيد المصقول يسمى الورق الشامي الذي كان يستورد عادة من دمشق وحماة. وأحيانا ما كان يصقل وجه ذلك الورق البلدي «ويسمى في عرف الوراقين المصلوح».

القلقشندي: نفس المصدر، ج٢ ص٤٧٦

وقد استخدم الورق البلدي في كتابة القصص كما تشير إلى ذلك بعض وثائق الاستبدال المملوكية.

على: وثيقة استبدال، ص١.

(٩١) من هنا يبدأ الكاتب في إيراد نص القصة الملصقة بأعلى الوثيقة، وهو ما يعرف بالتضمنين - وعن هذا الأمر راجع تحقيق رقم (١٥).

(٩٢) **بيئة شرعية:** هي - كما ذكرنا خلال الدراسة الموضوعية - كل ما يبين الحق ويعين على إظهاره، وتنقسم البيئة في هذه الوثيقة إلى نوعين:

الأول : شهادة شهود يقرون بصحة ما زعمه رافع القصة من أنه واضع يده على الأعيان المطلوب إثبات ملكيتها له ، وأنها ما تزال جارية فى ملكه بشكل مستقر دون منازع . وقد قام الشهود بذلك فعلا - الوثيقة سطر ٧٤ - ٨٣ ، ١٢٠ .

الثانى : الرجوع إلى سجلات ديوان المواريث الحشرية ، حيث يمكن التثبت من خلالها أن رافع القصة قد اشترى من الديوان ربع العقار المذكور فى الوثيقة ، وأن هذا البيع قد سجل فى دفاتر الديوان ، كما قام رافع القصة بإحضار كشف بذلك قدمه إلى القاضى تقي الدين العزيرى الذى باشر الحكم فى هذه الوثيقة - الوثيقة سطر ٨٨ - ١٠٦ .

(٩٣) المحضر المبارك : يقصد بذلك الوثيقة موضوع الدراسة ، وقد يشار إلى نص الوثيقة أحيانا بلفظ «المستند المبارك» - القصة سطر ١٦ .

(٩٤) يستفاد من هذا النص أن السلطان قايتباى كان قد توفى قبل كتابة هذه الوثيقة بوقت قليل ، وأن من خلفه قد استغنى عن خدمة الزينى رمضان رافع القصة - الباحث .

(٩٥) هامع : همع وأهمع بمعنى دمع وأمطر ، والهامع أى السيل المتدفق .

ابن منظور : نفس المصدر ، مادة همع

(٩٦) الطوب الآجر : الآجر لغة اللبن المحرق المعد للبناء ، وهى لفظة غير عربية الأصل ، وتستخدم اصطلاحا بمعنى قوالب الطوب المصنوعة من الطمى والمحروقة فى قمائن الطوب .

المعجم الوسيط ، مادة الآجر

أمين : نفس المصدر ، ص ٣٣٩ .

والآجر من أهم المواد التى استعملت فى البناء وما زالت فى كل البلاد الإسلامية، وخاصة فى الأماكن التى يعز فيها الحجر، والأبنية المشيدة به قليلة المقاومة، قصيرة العمر إذا ما قيسبت بتلك التى تعمم بالحجارة.

كما أن الآجر من أول المواد التى استعملها المسلمون فى أبنيتهم، ويعد ذلك فى تاريخ العمارة الإسلامية تطورا مهما، إذا عرفنا أن مسجد الرسول صلى الله عليه وسلم كانت مواده اللبن وجذوع النخل.

غالب : موسوعة العمارة، ص ٢٧ - ٢٩.

(٩٧) **حق التطريق:** هو ما يعرف فى الفقه الإسلامى بحق الطريق، وفى القانون المدنى بحق المرور. وقد اختلفت نظرة فقهاء القانون إلى هذا الحق: فمنهم من يعتبره صورة من صور القيود التى ترد على الملكية مؤداه أن لمالك الأرض أو العقار الذى لا يصله بالطريق العام ممر كاف حق المرور فى الأراضى المجاورة بالقدر اللازم لاستغلال أرضه، وذلك فى نظير تعويض عادل.

السنهورى: الوسيط، ج ٨ ص ٧٥٢ - ٧٧٥.

ومن الفقهاء من يعده ضمن حقوق الارتفاق، وهى تلك التى تحد من منفعة عقار لفائدة عقار غيره يملكه شخص آخر، ومن الأمثلة عليها أن يكون للعقار المرتفق به ممر للعقار المرتفق؛ فيكون هناك حقوق ارتفاق بالمرور. وهذا الحق يكتسب بالارتفاق والتراضى بين مالكي العقارين.

السنهورى: نفس المصدر والجزء، ص ١٢٧٩ وما بعدها.

(٩٨) **تواغير:** لم يرد هذا المصطلح فى كتاب صبح الأعشى، ولا فى كثير من كتب الآثار والفنون التى راجعتها، وإن كان القلقشندى قد ذكر لفظا قريبا منه هو «النواعير» وهى السواقى أو الطنابير التى ترفع الماء.

قريبا منه هو «النواعير» وهى السواقى أو الطناوير التى ترفع الماء .

القلقشندى: نفس المصدر، ج ٤ ص ٨٠،
١٤٠.

فإذا بحثنا عن المعنى اللغوى للكلمة نجد المعاجم تورد لها معنيين:

الأول: مشتق من الفعل تغر تغورا أى انفجر، ويقال تغر السحاب والعرق والقربة . وتغرت القدر تغرانا أى غلت ، وتغر الجرح أى دفع الدم .
المعجم الوسيط: مادة تغر .

الثاني : من غَوَرَ الماء أى ذهب فى الأرض وسفل فيها، والغور من كل شئ قعره وعمقه، وماء غور أى غائر .

المصدر السابق: مادة غور .

فالأول يعطى معنى المثلثة، والثانى يعطى معنى العميقة، والباحث يرجع المعنى الأخير، خاصة وقد جاء هذا المصطلح فى الوثيقة مقرونا بالصفة كبار، على أنه يجب التنبه إلى أن صيغة الجمع التى استخدمها كاتب الوثيقة لم تشر إليها المعاجم - الباحث .

وقد حرص المهندسون فى العصر المملوكى على تخصيص مكان مستقل فى البيت المملوكى لوضع الأزيار والقدر الفخار لحفظ الماء باردا للشرب، يسمى بيت الأزيار أو المزملة .

أمين: نفس المصدر، ص ٣٣٩ .

(٩٩) دننا: الدن لغة وعاء ضخم للخمر ونحوها .

المعجم الوسيط، مادة دنن

(١٠٠) أصل سدر: لم أجد تفسيراً لهذا المصطلح فيما هو متاح لدى من المصادر - الباحث .

(١٠١) **حجر كدان** : هو المادة التى بنيت بها الأعمدة الخمسة التى تحمل سقف فسحة المنزل . ومصطلح الكدان يرد فى الوثائق وفى كتب الآثار كوصف لمادة البلاط الذى يستخدم فى فرش الأرضية ويؤخذ من الأحجار الجيرية التى يختلف لونها من الأبيض الناصع والأصفر والرمادى .

أمين: نفس المصدر، ص ٣٣٩.

والغريب أن تبنى الأعمدة بهذا النوع من الأحجار، مع أن المعروف عن الحجر الجيرى أنه أقل صلابة من غيره، جاء فى اللسان الكدان الحجارة التى ليست بصلبة .

ابن منظور: نفس المصدر، مادة كذن

أما كلمة فلك التى وردت بعد هذا المصطلح وصفا له، فقد وردت فى المعاجم بمعنى المستديرة . ذكر ابن منظور . . فلك كل شىء مستداره ومعظمه، ونقل عن الزجاج والجوهرى أى الفَلَك قطع من الأرض تستدير وترتفع عما حولها والواحدة فلكة بفتح اللام . كما ينقل عن سيبويه أن الفلك من الرمال أجوية غلاظ مستديرة كالكدان يحترفها الظباء .

ابن منظور : نفس المصدر، مادة فلك

(١٠٢) **الجميلون الغرد**: الجمelon لفظ دخيل يعنى السقف المحذب على هيئة سنام الجمل . والغرد الخُص وجمعه غراد، وهى بيوت من شجر أو قصب، أو البيت يسقف بخشب .

المعجم الوسيط: مادة جمل، خص .

ولعل الكاتب قد قصد بهذا المصطلح أن فسحة البيت ذات سقف محذب مبنى بالأخشاب والبوص ونحوها - الباحث .

ويذكر المهندس عبد الرحيم غالب فى موسوعته أن كلمة جملون هى كلمة آرامية، تعنى السقف المبنى على شكل سنام، مائل من طرفيه، لجأ إليه البناءون فى البلاد الممطرة أو الثلجة لتغطية الأبنية فى الشام، كالمسجد الأموى، وبلاد آسيا الصغرى وإيران، ويسميه المؤرخون أحيانا : جمالا. وأطلقت اللفظة على كل عنصر معمارى له ذلك الشكل كالأضرحة والسقالات الخشبية التى تمد عليها الدوالى والزهور المفروشة.

غالب : نفس المصدر، ص ١٢٠.

(١٠٣) المعجاز : أى المعبر.

المعجم الوسيط: مادة جوز

وقد استخدم هذا اللفظ - ومازال مستخدما فى معظم ريف مصر - كاسم للردهة الموصلة بين أجزاء البيت، وقد يستخدم العامة أيضا لفظ «طرفة» بضم الطاء وسكون الراء وفتح القاف لنفس الجزء من المنزل - الباحث.

(١٠٤) **مسقف غشيمًا**: إحدى طرق التسقيف، ويقصد به التسقيف بالحجر غير المنحوت، أو الحجر غير المصقول والمقطع بدون تساوي.

أمين : نفس المصدر، ص ٣٣٩.

غالب : نفس المصدر، ص ١٢٦.

ويبدو أن هذا النوع من التسقيف كان يستخدم فى أجزاء المنزل الداخلية التى لا يدخلها - عادة - زوار المنزل، وذلك لقلّة كلفتها وخلوها من النقوش والزخارف، وربما استخدم فيها عروق الخشب الرخيص - الباحث.

(١٠٥) عن هذا الخليج، راجع تحقيق رقم ٨٣.

(١٠٦) **باب مربع**: يقصد به الباب ذو العتب المستقيم، وليس مقنطرا ذا

عقد.

أمين: نفس المصدر، ص ٣٣٩.

(١٠٧) **ايوان**: الإيوان أو الإوان مجلس كبير على هيئة صُفة واسعة، لها سقف محمول من الأمام على عقد، يجلس فيها كبار القوم وجمعها أون.

المعجم الوسيط: مادة أون.

(١٠٨) **دور قاعة**: هي جزء من أجزاء البيت المملوكى الذى تصفه الوثيقة. ويرى غالب أن هذه الكلمة مأخوذة من كلمة دركاة الفارسية، وهى تعنى الصحن الذى يتقدم البناء أو يتوسطه، ويقع بين البابين الخارجى والداخلى سقفه أعلى من مستوى سائر أجزاء البناء، ومقرب، أرضه أقل انخفاضاً مبلطة بالرخام وبوسطه نافورة. وتحيط بهذا الصحن إيوانات مرتفعة، وتتصل به أبواب ودهاليز توصل إلى سائر المرافق. ويدخل الناس الدركاة منتعلين ويخلعون أحذيتهم قبل ولوج الحرم الحقيقى للمكان، وارتقاء درجة الإيوان المفروش بالحصر صيفاً والسجاد شتاء.

غالب: نفس المصدر، ص ١٨٧.

(١٠٩) **سدلة**: يطلق هذا اللفظ على أرضية الديوان الصغير التى تفرش بالرخام أو الحجر، ولكن حافتها تكون من الرخام دائماً، وترتفع عن أرضية الدور قاعة أو الصحن بمقدار ٣٠ أو ٤٠ سنتيمتراً، وأحياناً تكون أرضيتها مساوية للأرضية العامة إذا كانت ملحقة بالحجرات.

أمين: نفس المصدر، ص ٣٤٠.

(١١٠) **مسقف نقى**: طريقة للتسقيف كانت تستخدم فيها ألواح من الخشب النقى من أخشاب أشجار الصنوبر، أو من خشب الموسكى، وهو أنواع: نقى أبيض، ونقى أصفر، ونقى أزرق، وهو الأفضل نظراً لصلابته.

المصدر السابق، نفس الصفحة.

(١١١) **بابى القوس والقنطرة** : باب القوس هو أحد أبواب القاهرة، كان يعرف بحارة الرماحين بجوار باب القنطرة فى الجانب الشمالى لسور القائد جوهر .

المقريزى: نفس المصدر، جـ ٢ ص ٢٤

القلقشندي: نفس المصدر، جـ ٤ ص ٢٢٢

أما باب القنطرة، فقد عرف بذلك لأن جوهر القائد بنى هناك قنطرة فوق الخليج الذى بظاهر القاهرة ليمشى عليها إلى المقس عند مسير القرامطة إلى مصر سنة ستين وثلثمائة .

المقريزى: نفس المصدر، جـ ١ ص ٣٨٢

والقوس الذى بالشارع الأعظم خارج باب زويلة على رأس المنجية عند الطيورين الآن كان بابا بناه الحاكم بأمر الله خارج القاهرة، وكان يعرف بالباب الجديد .

القلقشندي: نفس المصدر، جـ ٣ ص ٣٥٧

(١١٢) **سوق الفاميين واللحامين**: لم يفرد المقريزى حديثا لهذين السوقين . والمقصود بسوق الفاميين هو السوق الذى تباع فيه أصناف الخضراوات والبقول، أما سوق اللحامين ففيه تباع أنواع اللحم الضأن والبقر والمعز على حد قول المقريزى فى حديثه عن سوق باب الفتوح .

المقريزى: نفس المصدر، جـ ٢ ص ٩٥

(١١٣) **بابى البحر والشعرية** : باب البحر أحد أبواب القاهرة، أنشأه الحاكم بأمر الله أبو على منصور، وهو الباب الثانى من أبواب قصر الحاكم

التسعة، وهدم فى أيام الملك ركن الدين بيبرس البندقدارى. وموضع باب البحر اليوم (زمن المقريزى) يعرف بباب قصر بشتاك قبالة المدرسة الكاملية.

المقريزى: نفس المصدر، جـ ١ ص ٤٣٣

القلقشندى: نفس المصدر، جـ ٣ ص ٣٤٦

لكن القلقشندى يعود فيذكر عند حديثه عن أبواب القاهرة وأسوارها أن السلطان صلاح الدين الأيوبي قام فى سنة ٥٦٩هـ بتجديدها وترميمها وكلف بذلك الطواشى بهاء الدين قراقوش؛ فبنى سورا دائرا حول القاهرة وجعل فيه عدة أبواب منها باب البحر، وفيه الجامع المعروف بالأنور، بناء الحاكم الفاطمى أيضا سنة ٣٩٣هـ، وكان السلطان يخرج من باب البحر عندما يقصد التوجه إلى نيابة الإسكندرية.

القلقشندى: نفس المصدر، جـ ٣ ص ٣٥٠،

٣٦١، جـ ٤ ص ٢٤، ٦٤.

أما باب الشعرية، فهو يعرف بطائفة من البربر يقال لهم بنو الشعرية ومزانة وزيارة وهوارة من أحلاف لوائه الذين نزلوا بالمنوفية. أما القلقشندى فقد ذكره فى جملة أبواب سور القاهرة عندما جدده السلطان صلاح الدين الأيوبي سنة ٥٦٩هـ.

المقريزى: نفس المصدر، جـ ١ ص ٣٨٣

القلقشندى: نفس المصدر، جـ ٣ ص ٣٥٠

(١١٤) المقصود بالوصف الثانى ما قام به مندوبو القاضى بعد معاينة المكان تمييزا له عن الوصف الأول الذى قدمه رافع القصة فى طلبه إلى قاضى القضاة - الباحث.

(١١٥) **يوضع عنه بإذنه وحضوره:** تؤكد هذه العبارة أن الشهود الذين أحضرهم الزينى رمضان بعضهم متعلم يقرأ ويكتب، وبعضهم أميون، كما أن عبارة «إن أمكن» يفهم منها أن بعض الشهود قد تكتب شهادتهم بعد استئذانهم دون أن يحضروا مجلس العقد ربما لتعذر ذلك. هذا وقد ورد نفس المعنى فى موضع آخر من نفس الوثيقة «... أو يكتب عنه بإذنه وحضوره له ان تيسر على العادة المعهودة فى مثل ذلك» (س ١١٢ - ١١٣)، والعبارة الأخيرة يفهم منها أن عدم حضور بعض الشهود كان أمراً مألوفاً فى ذلك العهد - الباحث.

(١١٦) يقصد بذلك وكيل المشتري الزينى رمضان ووكيل بيت المال الممثل لديوان الموارث الحشرية فى عمليات البيع (س ٩٤ - ٩٥)، أما لفظ القابض الشرعى؛ فالمقصود به الشخص الذى تسلم ثمن العين المبعة نيابة عن وكيل بيت المال - الباحث.

وقد جرت العادة فى العصر المملوكى ان يقوم عليه القوم بتنصيب وكلاء عنهم لمباشرة تصرفاتهم - انظر فى ذلك:

أبو شعيث : نفس المصدر، ص ٣٧.

(١١٧) **ناظر الخواص الشريفة:** إحدى الوظائف الهامة فى العصر المملوكى، ويقال له أيضا ناظر الخاص، وهى من جملة الوظائف الديوانية الجليلية التى اختص بتوليها المديون. وقد أنشئت هذه الوظيفة فى عهد السلطان محمد بن قلاوون حين أبطل الوزارة، وقسم أعمالها بين ثلاثة موظفين هم: ناظر المال، وناظر الخاص، وكاتب السر.

وموضوع هذه الوظيفة التحدث فيما هو خاص بمال السلطان من إقطاعه أو نصيبه من أموال الخراج وبلاد الجباية مما ليس من الأموال العامة ... كما

كان من اختصاصه التحدث فى أمر الخزانة السلطانية، وكانت بقلعة الجبل، وهى مستودع أموال المملكة.

وقد ظلت هذه الوظيفة على هيئتها إلى أن هبطت فى عهد السلطان برقوق، حيث آلت معظم أعمالها إلى متولى وظيفة الأستاذار.

الباشا: الفنون، ج ٣ ص ١٢٠٧

ويتضح من نص الوثيقة أن علاء الدين بن الصابونى البكرى الصديقى المذكور كان يتولى قبل وفاته وظيفة ناظر الخواص ووكيل بيت المال المعمور عند وقوع البيع المزعوم فى الوثيقة، وهو الذى أشرف على إعداد المستندات الدالة على الملكية والتى يزعم رافع القصة فقدانها.

هذا ولم أجد لعلاء الدين المذكور ترجمة فيما تيسر لى من مصادر - الباحث.

(١١٨) جرت عادة كتاب الوثائق فى العصور الوسطى عند تحديد ثمن الأعيان موضوع التصرفات ذكر جملة الثمن كتابة ثم تنصيفه حتى لا يحدث خطأ فى القراءة أو تلاعب.

أمين: نفس المصدر، ص ٣٤٣.

(١١٩) سلما بنت أحمد بن عبد الله: هى المالكة الأصلية لجزء من العين التى يريد رافع القصة الزينى رمضان إثبات ملكيتها، على زعم أنه قد اشترى الجزء الذى كانت تملكه هذه المرأة من زوجها أبو الخير زين الدين شعبان والذى آل إليه بالميراث الشرعى عن زوجته سلما المذكورة بعد وفاتها، إضافة إلى ما كان يمتلكه أبو الخير نفسه من العين.

ويبدو أن سلما المذكورة قد توفيت دون أن تخلف أولادا، فآل بعض

ملكها إلى زوجها، وبعضه إلى ديوان الموارث الحشرية (س ١٠١ - ١٠٤). وبذا يمكن القول إن العين التي يزعم الزينى رمضان ملكيتها كانت قبل انتقالها إلى ملكه - على حد زعمه - مقسمة إلى عدة أجزاء : جزء يمتلكه أبو الخير زوج المالكة الأصلية سلما، وجزء آل إلى هذا الرجل ميراثا عن زوجته، وجزء كان تحت نظر ديوان الموارث الحشرية آل إليه لانعدام ذرية المالكة الأصلية واشتراه أبو الخير منه.

أما أبو الخير زوج السيدة سلما، فقد ذكرت الوثيقة أنه ابن المرحوم زين الدين شعبان، وكان يعمل طشتدارا بالخدم الشريفة (الوثيقة س ١٠١ - ١٠٢)، ولم أجد لهذا الرجل ترجمة فيما هو متاح من مصادر تراجم هذه الفترة. إلا أن القلقشندى قد ذكر شخصا باسم الشيخ زين الدين شعبان بن محمد بن داود الآثاري، وقال إنه محتسب مصر وإن له ألفية فى الخط، وربما كان هذا الشيخ هو والد أبى الخير المذكور فى الوثيقة.

القلقشندى: نفس المصدر، ج١ ص ٢٩٤،

٤٦٩، ٤٧٠، ج٣ ص ١٤،

٢٤، ٥٠، ٥٥، ٥٨، ١٠١.

(١٢٠) هذه إشارة صريحة إلى أن ديوان الموارث الحشرية كان يحتفظ بسجلات منظمة يقيد بها كل ما يثول إليه من عقارات ومنقولات عدم وارثوها، لضبطها وإدارتها وتسجيل كل ما يقع عليها من تصرفات أو بيع عن طريق بيت المال - الباحث.

(١٢١) هذه إشارة إلى أن الزينى رمضان رافع القصة قد أحضر إلى مجلس القاضى النائب تقى الدين العزيزى صورة مستخرجة من سجلات ديوان الموارث الحشرية تثبت أن ربع العين موضوع التصرف (المطلوب إثبات

ملكيتها له) قد آل إلى ملكه بطريق الشراء من الديوان المذكور. ويتضح كذلك أن ديوان المواريث كان من مهامه تقديم مثل هذه الصور المستخرجة من سجلاته لمن يطلبها من أصحاب الشأن كأدلة إثبات - الباحث.

(١٢٢) **شاهدا:** تمثل هذه الصيغة، بالإضافة إلى عبارة ... وكتب هذا المستند المبارك.. (س١١٣) الهدف من إنشاء هذه الوثيقة، وهو أن تصبح السند الأساسى لإثبات ملكية العين للزنى رمضان بدلا عن مستندات الملكية التي فقدت منه - الباحث.

(١٢٣) عمد الكاتب إلى إثبات تاريخ الوثيقة بهذه الطريقة الغربية استعراضا لمهارته اللغوية، وإظهارا لسعة علمه، وهى طريقة يندر أن نصادفها فى وثائق هذه الفترة. وقد أحسن الكاتب بأن أورد التاريخ بعد ذلك بالطريقة المعتادة، فقد جنب الباحث مشقة التعرف على التاريخ.

(١٢٤) هذا هو الدعاء الختامى لنص الوثيقة وعلامة الوقف لانتهاى النص - انظر تحقيقات رقم ٨، ٣٣، ٣٤.

(١٢٥) **الكفّاف :** يقال: كَفَّ الثوبَ، أى خاطه الخياطة الثانية بعد الشل، وكفف الثوب بالحرير وغيره أى عمل على ذيله وأكمامه وجييه كفافاً، والكفاف من الثوب حواشيه وأطرافه.

المعجم الوسيط: مادة كف

ولعل المقصود هنا بالكفاف بتشديد الفاء الأولى هو اسم لإحدى وظائف أرباب الخدم، يقوم متوليها بتطريز وتوشية ملابس السلطان وأهل القصر بخيوط الذهب ونحوها لتجميلها - الباحث.

(١٢٦) **ابراهيم بك حسن القباني:** لم أجد ذكرا لاسم هذا الشاهد فى مصادر التراجم المتاحة لدى - الباحث.

(١٢٧) **شهد عندي بذلك:** إحدى صيغ علامة أداء الشهادة التي يزكى بها القاضى شهادة الشاهد، وتسمى علامة التأدية - انظر تحقيق رقم ٤٤ .

(١٢٨) **محمد بن عبد الرحمن بن على المغربي العبادى:** لم أعثر على ترجمة لحياة هذا الشاهد فيما أتيج لى من مصادر - الباحث.

(١٢٩) **محمد بن إسماعيل الديرى:** أحد شهود نص الوثيقة، وقد نص فى شهادته على أنه قد كتبها بخط يده، مما يدل على أنه متعلم يجيد القراءة والكتابة.

وقد أورد صاحب الكواكب شخصا بنفس الاسم، ذكره بقوله : ... محمد الشيخ الإمام العلامة بدر الدين الديرى القاهرى الحنفى شيخ المدرسة المؤيدية ومفتى الحنفية بمصر، كانت وفاته يوم الأربعاء ثانى جمادى الأولى سنة أربع عشر وتسعمائة رحمه الله تعالى.

الغزى: نفس المصدر، ج١ ص ٨١

ويداخلنى كثير من الشك فى أن من ذكره الغزى هو نفسه شاهد الوثيقة: أولا : لأن الوثيقة قد وقع الحكم بها على المذهب الشافعى، وهو مذهب قاضى القضاة ونائبه اللذين باشرهما، والغالب أن يكون شهودهما من نفس المذهب من العدول فى مجلس الحكم، إلا أن من ذكره الغزى حنفى المذهب، ومن المستبعد أن يكون قد غير مذهبه فى آخر سنى حياته.

وثانيا: لأن من ذكره الغزى مفتى الحنفية، وهى منزلة أرفع من أن يشتغل صاحبها بالشهادة، إلا فى حالات قليلة كالشهادة على وثيقة خاصة بالسلطان مثلا، ولو كان فعل ذلك حقا لوردت علامة التأدية بعد

اسمه بدعاء يتناسب مع قدره العلمى .

ويغلب على ظنى أن شاهد الوثيقة ربما كان ابن من ذكره نجم الدين الغزى، ويحمل اسم محمد أيضا، ويجوز أن يخالف أباه فى المذهب - الباحث.

(١٣٠) هذه افتتاحية الإسجال الحكمى فى ظهر الوثيقة، وهو الإسجال الصادر عن القاضى الشافعى الشيخ تقى الدين أبى بكر بن أبى عبد الله محمد العزيزى الذى تولى النظر فى القصة ومباشرة واقعة فقد المستندات وإثبات الملكية للزنى رمضان، والحكم له بصحة ملكيته بإصدار هذا الإسجال الحكمى.

والإسجال الحكمى هو نوع من الإشهادات الشرعية التى تكسب الوثيقة قوتها الحجية والإثباتية، ويقوم فيه القاضى الموثق بالحكم بصحة التصرف أو الواقعة القانونية التى تتضمنها الوثيقة حكما صحيحا شرعيا ليصبح حجة على الغير، كما يهدف القاضى من وراء إصدار هذا الإسجال إلى حماية التصرف والوثيقة من أن تمتد إليهما يد الغير، أو يرجع المتصرف عن تنفيذ ما ورد بهما.

على: التوثيقات، ص ٣٠٢، ٣٠٣.

(١٣١) الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد: هذه علامة القاضى الموثق الشيخ تقى الدين العزيزى فى بداية الإسجال الحكمى - عن هذه العلامات انظر تحقيق رقم ٤٧ .

(١٣٢) تقى الدين أبى بكر بن أبى عبد الله محمد العزيزى الشافعى: هو القاضى الذى قام بنظر وتوثيق هذه الوثيقة، وهو أحد القضاة النواب لقاضى

القضاة الشافعى الشيخ ابن أبى شريف المقدسى .

والى جانب التوثيق والحكم، فقد قام الشيخ العزيزى بنفسه بكتابة نص الوثيقة، حيث وردت الإشارة إلى ذلك بعبارة... وباطنه مكتتب بخط موثق هذا الإسجال الكريم الحكيمى الشافعى... (س ١٧ من نص الإسجال بظهر الوثيقة).

هذا ولم أعر على ترجمة للشيخ العزيزى فيما رجعت إليه من مصادر تراجم هذه الفترة - الباحث.

(١٣٣) تاريخ الإسجال، ويلاحظ أنه متأخر عن تاريخ الوثيقة بحوالى خمسة عشر يوما - انظر تحقيق رقم ٤٩ .

(١٣٤) يتضمن هذا السطر بالكامل إشارة صريحة توضح أن كاتب الإسجال كان يعتمد ترك فراغات ثلاثة بأول ووسط وآخر الإسجال؛ لكى يقوم القاضى الموثق بإكمالها بخطه بكتابة علامته والتاريخ والحسبة، وهو ما يعد بمثابة الإجراء التوثيقي لإكساب الوثيقة صفة الرسمية - الباحث.

(١٣٥) الله حسبى لا اله إلا هو عليه توكلت وهو رب العرش العظيم: هذه صيغة خاصة من صيغ الحسبة بآخر الإسجال الحكيمى، ابتدعها واستخدمها الشيخ العزيزى بصورة شخصية مميزة له، وتنتهى بعلامة وقف حتى لا يزيد أحد عليها شيئا - انظر تحقيق رقم ٥٤ .

(١٣٦) أشهدنى: لفظ الشهادة فى بداية صيغ شهادة شهود الإسجال - انظر تحقيق رقم ٥٥ .

(١٣٧) جرت العادة فى حالات كثيرة أن يكون الشاهد الأول من شهود الإسجال الحكيمى هو نفسه الشخص الذى قام بكتابة نص الإسجال، وأحيانا

الوثيقة أيضا. ويغلب على ظني - اعتمادا على المقارنة الباليوجرافية بين خط الإِسْجَال وتوقيع شاهده الأول إبراهيم بن حسن القباني أنه هو كاتب الإِسْجَال - الباحث.

(١٣٨) محمد بن محمد السخاوي: هو الشاهد الثاني من شهود الإِسْجَال الحكمي، ولم أعر على ترجمة له في المصادر المتاحة، وأغلب الظن أنه ابن الشيخ العلامة محمد بن عبد الرحمن السخاوي الحافظ المحدث والمؤرخ الشهير صاحب الضوء اللامع. وربما كان الدليل المرجح لما ذهب إليه هو تشابه الأسماء وكذلك اتحاد المذهب، فكل المذكورين شافعي المذهب - الباحث.

(١٣٩) عبد القادر بن أحمد الراشدي: الشاهد الثالث والأخير من شهود الإِسْجَال الحكمي، ولم أجد له ذكرا في مصادر تراجم هذه الفترة المتاحة لدى - الباحث.

الخاتمة

تتنمى الوثيقتان موضوع هذه الدراسة إلى فترة زمنية واحدة، هي فترة أخريات الدولة المملوكية في مصر في زمن حكم السلطان المملوكي قانصوه الغورى، مما يفتح مجالا واسعا للشك في هذا النوع من الوثائق من الناحية الموضوعية فيما تتضمنه من حقائق.

وغالب الظن أن الغورى قد استخدم ما قد تتضمنه القواعد القانونية لموضوع إثبات الملكية من ثغرات، للاستيلاء على ممتلكات بعض الأفراد والعائلات الضعيفة ممن لا يقوون على المطالبة بحقوقهم، وذلك بأن يستولى - بطريقة ما - على مستندات ملكياتهم الأصلية، ويوظف أشخاصا يدعون ملكية هذه الأعيان من العاملين في خدمته، ويصل بالترغيب أو التهيب إلى تنصيب شهود يزكون هذه الدعاوى، إلى أن يحصل على أحكام بثبوت ملكية هذه الأعيان لمدعيها كذبا وافتراء عن طريق مجالس القضاء التى تفسى فيها الفساد فى ذلك العصر.

ولاشك أن من يدقق فى هاتين الوثيقتين يداخله كثير من الريبة - مثلما حدث للباحث - فى صحة الوقائع التى تتضمنانها، والغموض المشبه الذى يغلف أحداثهما والأشخاص المشاركين فيها من مدعين وقضاة وشهود.

ولعلنى لا أكون مخطئا إذا قلت إن الحياة التى يدعيها رافعا قصتى هاتين

الوثيقتين كسبب للملكية لا تتوافر لها شروط الصحة، بمعنى أنها ربما تكون مقترنة «بإكراه أو حصلت خفية أو كان فيها لبس»^(١).

وينبغي أن نقرر أن موقف القانون من الحياة قد يشجع على وجود مثل هذا التلاعب والإكراه، حيث يصح أن توجد الحياة دون أن يكون للحائز أى حق «فالسارق أو الغاصب أو من يعتقد خلافا للواقع أنه صاحب الحق يعتبر حائزا ما دام يمارس على الشيء سلطة فعلية، ظاهرا عليه بمظهر المالك أو صاحب حق عيني آخر»^(٢).

ويستند مذهبنا إليه من شك فى محتوى هذه الوثائق إلى أمرين : أولهما احتمال كل من الوثيقتين - مثل كثير من وثائق الاستبدال فى العصر المملوكى وخاصة تلك المعاصرة لحكم السلطان الغورى - على فصل انتقال ملكية الأعيان المذكورة فيهما إلى ملك السلطان الغورى.

وبذلك يضاف هذا الطريق إلى ما سبق واتبعه الغورى من سلوك طريق الاستبدال بالأوقاف، لاغتصاب أوقاف جيدة من مستحقيها بدعوى خرابها وقلة ريعها واستبدال بها ما هو أجود منها وأنفع لمصالح الجهات الموقوفة عليها، مستغلا فى ذلك ضعف هؤلاء المستحقين وانقطاع أسباب قوتهم^(٣).

وأما الأمر الثانى الذى نستند إليه فى تشككنا فى محتوى وثائق إثبات الملكية، فهو اقتصار الوثيقتين موضوع هذه الدراسة على ذكر أسباب عامة غير واضحة ولا مقنعة لعدم وجود مستندات الملكية الأصلية لدى رافعى دعاوى الملكية، وقد نصت الوثائق على هذه الأسباب بالعبارات التالية:

(١) الصلة: نفس المصدر، ص ٥٣٩.

(٢) طه: نفس المصدر، ص ٢٠٤.

(٣) الخولى: نفس المصدر، ص ص ٣٠ - ٣٤ وما بها من مصادر.

- وقد فقدت المستندات الشاهدة بذلك... (١).

- وقد عدم مكتوب ذلك... عدم الشرعى (٢).

وهذا الإيحاء والإيهام فى ذكر أسباب عدم وجود مستندات الملكية يتناقض مع أصول وقواعد قوانين الإثبات الحديثة، التى تشترط فى حالة فقد وثائق رسمية - وهى هنا عقود البيع - ضرورة «إثبات سبب فقد المحرر على أن يكون من قبيل الظروف الطارئة أو بفعل الغير... إذ لا ينبغى أن تنقلب حماية القانون لمن يعجز عن الإثبات بالطرق المستوجبة لظروف قاهرة إلى ذريعة للتغاضى عن أحكامه» (٣).

ويرى الباحث أن هذه الأسباب العامة التى وردت فى الوثيقتين هى أسباب وهمية، ولو أنها كانت أسبابا حقيقية ما تردد أصحاب الدعاوى وكتاب الوثائق فى إثباتها بتفاصيلها تأكيدا للحق وإبراء للذمة، لا سيما أن الوثائق فى هذا العصر تزدهم بكثير من التفاصيل التى تقل فى أهميتها عن ذكر سبب فقد المستندات. كما أن التغاضى الذى تشير إليه الفقرة السابقة هو بكل تأكيد ما لجأ إليه قضاة هاتين الوثيقتين وشهودهما كذريعة للالتفاف حول القانون بطرق مظهرها قانونى شرعى وحقيقتها تزوير واصطناع وتحايل لتحقيق رغبات السلطان الغورى، وتمهيد الطرق له لضم هذه الأعيان إلى ممتلكاته.

ومهما يكن من أمر، فإن على الباحث المنصف ألا ينظر إلى الجانب المظلم من الصورة فقط، وإنما ينبغى له أيضا أن يبين الوجه المضىء فيها.

(١) وثيقة رثم ١٠٨ أوقاف ج سطر ٧ من نص القصة.

(٢) وثيقة رقم ٣٨١ أوقاف ج سطر ١٠، ١١ من نص القصة.

(٣) المزغنى: نفس المصدر، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

والوجه المشرق فى موضوعنا، هو أن هاتين الوثيقتين لا شك تضيفان
بُعداً جديداً إلى أبعاد الفكر القانونى الإسلامى فى العصور الوسطى، فهما
تقدمان الدليل الصادق الذى لا يرقى إليه الشك على تمسك المسلمين
وحرصهم على إثبات تصرفاتهم كتابة، واهتمامهم بالإثبات عن طريق
الكتابة، ويتجلى ذلك فى الإصرار على ضرورة حيازة سند كتابى يشهد على
امتلاكهم للأعيان والموجودات الخاصة بهم عوضاً عن ذلك الذى فقد منهم.

المصادر

المصادر العربية

- ١ - ابن الجيعان، شرف الدين يحيى (ت ٨٥٥هـ).
التحفة السنية بأسماء البلاد المصرية .. القاهرة: مطبعة بولاق،
١٨٩٨.
- ٢ - ابن العماد الحنبلى، أبى الفلاح عبد الحى (ت ١٠٨٩ هـ).
شذرات الذهب فى أخبار من ذهب . - بيروت : دار الآفاق
الجديدة، د.ت.
- ٣ - ابن قيم الجوزية، شمس الدين بن عبد الله محمد (ت ٧٥١هـ).
أعلام الموقعين عن رب العالمين .. القاهرة: مطبعة النيل،
١٣٢٥هـ.
- ٤ - _____
الطرق الحكمية فى السياسة الشرعية .. القاهرة: مطبعة الآداب،
١٣١٨هـ.
- ٥ - أبوزيد، أحمد.
شرح قانون الإثبات السودانى . - ط ٤ . - الخرطوم: دار
المأمون، ١٩٨٥.

- ٦ - أبو شعيشع، مصطفى على بسيونى.
توكيل شرعى، فى: مجلة المكتبات والمعلومات العربية، س ١
ع ٣ (يوليو ١٩٨١). - الرياض : دار المريخ، ١٩٨١.
- ٧ - أبو الليل، إبراهيم الدسوقى.
الحقول العينية الأصلية؛ ج١ : أحكام حق الملكية . - الكويت:
جامعة الكويت، ١٩٩٠.
- ٨ - أمين، محمد محمد.
فهرست وثائق القاهرة حتى نهاية عصر سلاطين المماليك . -
القاهرة: المعهد العلمى الفرنسى للآثار الشرقية، ١٩٨١.
- ٩ - _____
وثائق من عصر سلاطين المماليك . - القاهرة: المعهد العلمى
الفرنسى للآثار الشرقية، د.ت.
- ١٠ - الباشا، حسن.
الألقاب الإسلامية فى التاريخ والوثائق والآثار . - القاهرة: دار
النهضة العربية، ١٩٧٨.
- ١١ - _____
الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية . - القاهرة: دار
النهضة العربية، ١٩٦٥.
- ١٢ - بهنسى، أحمد فتحى.
نظرية الإثبات فى الفقه الجنائى الإسلامى . - ط ٤ . - القاهرة:
دار الشروق، ١٩٨٣.

- ١٣ - تناغو، سمير عبد السيد.
النظرية العامة فى الإثبات .. الإسكندرية: رمضان وأولاده،
١٩٨٨.
- ١٤ - حمد، أحمد.
نظرية النيابة فى الشريعة والقانون .. الكويت : دار القلم،
١٩٨١.
- ١٥ - حمدى، كمال.
الموارث والهبة والوصية . - الإسكندرية: دار المطبوعات
الجامعية، ١٩٨٧.
- ١٦ - خليفة، شعبان عبد العزيز.
الكتابة العربية فى رحلة النشوء والارتقاء . - القاهرة: العربى،
١٩٨٩.
- ١٧ - الخولى، جمال إبراهيم.
دراسة مقارنة لوثائق الاستبدال فى مصر (رسالة ماجستير غير
منشورة) .. القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٧٤.
- ١٨ - رمزى، محمد.
القاموس الجغرافى للبلاد المصرية . - القاهرة: دار الكتب،
١٩٥٤.
- ١٩ - السبكى، تاج الدين عبد الوهاب (ت ٧٧١هـ).
معيد النعم ومبيد النقم .. ط ٢ .. بيروت: دار الحداثة،
١٩٨٥.

- ٢٠ - السخاوى، محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ).
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع .. بيروت: مكتبة دار الحياة، د. ت.
- ٢١ - سرور، محمد شكرى.
- موجز أصول الإثبات فى المواد المدنية والتجارية . - القاهرة: دار الفكر العربى، ١٩٨٦.
- ٢٢ - سلطان، أنور.
- قواعد الإثبات فى المواد المدنية والتجارية؛ دراسة فى القانون المصرى واللبنانى .. بيروت: الدار الجامعية، ١٩٨٤.
- ٢٣ - السنهورى، عبد الرزاق أحمد.
- نظرية العقد .. بيروت: دار الفكر، د. ت.
- ٢٤ - _____.
- الوسيط فى شرح القانون المدنى .. بيروت: دار إحياء التراث العربى، ١٩٨٦.
- ٢٥ - الشواربى، عبد الحميد.
- أحكام الشفعة فى ضوء القضاء والفقه . - الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، ١٩٨٦.
- ٢٦ - الشوكانى، محمد بن على (ت ١٢٥٠هـ).
- البدر الطالع بمن بعد القرن السابع .. القاهرة: ... ، ١٩٦١.

٢٧ - الصدة، عبد المنعم فرج .

الحقوق العينية الأصلية؛ دراسة فى القانون اللبنانى والقانون المصرى .. بيروت: دار النهضة، ١٩٨٢ .

٢٨ - طه، غنى حسون .

الحقوق العينية فى القانون المدنى الكويتى؛ دراسة مقارنة، ج١: حق الملكية .. الكويت: جامعة الكويت، ١٩٧٧ .

٢٩ - على، عبد اللطيف إبراهيم .

التوثيقات الشرعية والإشهادات فى ظهر وثيقة الغورى، فى :
مجلة كلية الآداب، مج ١٩ ج١ (مايو ١٩٥٧) .. القاهرة:
مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٠ .

٣٠ - _____ .

دراسات تاريخية وأثرية فى وثائق من عصر الغورى (رسالة
دكتوراه غير منشورة) .. القاهرة: جامعة القاهرة، ١٩٥٦ .

٣١ - _____ .

وثيقة استبدال، فى : مجلة كلية الآداب، مج ٢٥ ج٢ (ديسمبر،
١٩٦٣) .. القاهرة: الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية،
١٩٦٨ .

٣٢ - _____ .

وثيقة أمير آخور قراقجا الحسنى، فى : مجلة كلية الآداب، مج
١٨ ج٢ (ديسمبر ١٩٥٦) .. القاهرة: جامعة القاهرة،
١٩٥٩ .

- ٣٣ - غالب ، عبد الرحيم .
موسوعة العمارة الإسلامية . - بيروت : جروس برس ،
١٩٨٨ .
- ٣٤ - الغزى ، نجم الدين (ت١٠٦١هـ) .
الكواكب السائرة فى أعيان المئة العاشرة . - بيروت : المطبعة
الأمريكانية ، ١٩٥٩ .
- ٣٥ - فرج ، توفيق حسن .
قواعد الإثبات فى المواد المدنية والتجارية . - الإسكندرية :
مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥ .
- ٣٦ - القلقشندى ، أحمد بن على بن أحمد (ت٨٢١هـ) .
صبح الأعشى فى كتابة الإنشا . - القاهرة : دار الكتب ، ١٩١٣ -
١٩٢٠ .
- ٣٧ - الكاسانى ، علاء الدين أبى بكر بن مسعود .
بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع . - ط٢ . - بيروت : دار الكتب
العلمية ، ١٩٨٦ .
- ٣٨ - مرقص ، سليمان .
أصول الإثبات وإجراءاته فى المواد المدنية فى القانون المصرى
مقارنا بتقنيات سائر البلاد العربية . - القاهرة : عالم الكتب ،
١٩٨١ .
- ٣٩ - المزغنى ، رضا .
أحكام الإثبات . - الرياض : معهد الإدارة العامة ، ١٩٨٥ .
- ٤٠ - المقرئى ، تقى الدين أحمد بن على بن عبد القادر (ت٨٤٥هـ) .
المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار فى مصر والقاهرة وما

يتعلق بها من الأخبار .. القاهرة: المطبعة الأميرية، ١٢٧٠هـ.

٤١ - نشأت، أحمد.

رسالة الإثبات .. القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٧٢.

٤٢ - هرجه، مصطفى مجدى.

قانون الإثبات فى المواد المدنية والتجارية .. الإسكندرية: دار

المطبوعات الجامعية، ١٩٨٩.

٤٣ - ياقوت الحموى، شهاب الدين أبى عبد الله (ت ٦٢٦هـ).

معجم البلدان .. بيروت: دار صادر، د.ت.

المصادر الأجنبية

44 - Herbin, J.

Developements des Prinicipes de la Langue Arabe Moderne . –
Paris: 1803.

45 - Tessier, George.

La Diplomatique . – Paris : 1962.

اللوحات المصورة

R

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

منصورين قدس الله روحهم

توسلنا الى الله تعالى بفضله وسنعمه في هذا العمل الذي قد
انزلنا به على سيدنا محمد الطيب الطاهر الذي قد بعثه الله في
المنصف والبر في الدنيا والآخرين. يا الله سبحانه وتعالى
اعوذ بك من كل شر وانما نتوجه بك الى الله تعالى في كل
بذلك وسؤالنا من اصدقنا حجة اذنك في هذا العمل الذي قد
الجنة فيه والحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في شك
الشرع الشريف انتهى بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي هدانا لهذا الذي كنا في شك

العبد الفقير الى الله تعالى الشيخ الامام العلامة

[illegible]

ذكر العدل الامام سراج الدين في كتابه

فناء الامم حنة "يا ايها صدره لم يحسن العباد

عن السعدية الامام "يا ايها جامع الدنيا من حالها

حافظ العهد يا تلميذ يا تلميذ يا تلميذ يا تلميذ

سبح تسبيح الامام يا تلميذ يا تلميذ يا تلميذ

هو ابو اكرين محمد بن ابي الحكم التميمي في الامم

شبهه بلحمة النخعيه ما شيف ايكم من لوف بن العبد

السبيه كايه واحد ان ادم الله ايام الزمان

والاحد وحسن اليه واوله في الدنيا عليه

لما رقت اليه القصة المرقطه لاله التي من

السلمه ان يذوقنا من لانا الماء الكرمه العالي الموزي

الذي في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

السلمه في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

نجال احمر ما لنا النار التي في الدنيا في الدنيا

الظاهر شقدام سدي الله في الدنيا في الدنيا

في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

ان في الدنيا في الدنيا في الدنيا في الدنيا

[illegible]

-35-

-۲۲۵-

۱. نور محمد و نور احمد
 ۲. نور محمد و نور احمد
 ۳. نور محمد و نور احمد
 ۴. نور محمد و نور احمد
 ۵. نور محمد و نور احمد
 ۶. نور محمد و نور احمد
 ۷. نور محمد و نور احمد
 ۸. نور محمد و نور احمد
 ۹. نور محمد و نور احمد
 ۱۰. نور محمد و نور احمد

V

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

الحسين بن علي

فقد كان من طبعه رقيقا لا يخطو خطا ولا يخطو خطا

سبح الله الذي جعله ولعله انظره من بين يديه

والله اعلم بالصواب

الكتاب الثاني من القواعد

في بيان ما يجب من العمل في كل حال

عندما يتردد بين وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

من وجهين من وجهين

هذا الكتاب من القواعد
في بيان ما يجب من العمل
في كل حال

١٧٨

... من هذا الحيد حرايا

عضد الاسن المنتر و ز ابراهيم الميرزا - محمد الميرزا - شيخ الاسلام - شيخ الاسلام

[illegible]

الحق في هذا الاستيعاب
الحق في هذا الاستيعاب

الصلوات على النبي وآله وسلم

این کتاب به کسب الیسی

المعلم والمعلمة: ابداننا

والله اعلم بالصواب

مجلس خبرتیه، بنامه

انقضاء واثبات قضیه برسد
و در این صورت، این قضیه را می‌توان به صورت زیر نوشت:

اول من

در بیان تاریخ اسلام و سیرت ائمه اطهار علیهم السلام

الحمد لله الذي جعل في كتابه
 آيات كثيرة من انوار الهدى
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم

الاول مشهور

في الحجة المحمدية

مر بعد طاعة الله ورسوله
 وبعث الله في هذه الايام
 نبيهم محمدا بن عبد الله
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم
 وهدى النبي الى صراط مستقيم
 وهدى الخلق الى صراط مستقيم

سنة ١٠٠٠ هـ - ١٦٠٠ م - ١٦٠٠ م - ١٦٠٠ م

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد
وكانت من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

وكانت هذه السنة من أعظم السنين في حياة المسلمين في هذه البلاد

محمد بن عبد الله
أحمد بن محمد
أحمد بن محمد

الم: الحمد لله رب العالمين

مکرمہ
۱۶۶۶
۱۶۶۶

و بعد از آنکه به زمین رسیدند از آنجا که در آنجا بودند

المشركين بالبلد و قد فرغ من ذلك في يوم الاثنين من شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤ هـ

محکمہ خزانہ
احقریٰ لکھنؤ ۱۹۱۶ء
امدادیہ لکھنؤ ۱۹۱۶ء

وید تلخ و پند و اندرزها! همتی که در جوار پند عالم کمر بستار

نیز بزرگوارترین و عظمیٰ کتاب در احسن ترجمه اینست علامه سید محمد علی
 خاوری
 احمد رضا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمَنَّانِ الْكَرِيمِ

Stem cell quality:

الحمد لله الذي جعلنا
من عباده المخلصين

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الحمد لله الذي جعلنا
من عباده المخلصين

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الحمد لله الذي جعلنا
من عباده المخلصين

الذين هم المخلصون... العباد المخلصون

الحمد لله الذي جعلنا
من عباده المخلصين

الحمد لله الذي جعلنا
من عباده المخلصين

التاليف في الحمد الحمد

من به يابعد وشره في علمه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

توحيده ووجهه في وجهه

من به في وجهه في وجهه

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible][illegible]

من هوذا نزلت، وتسمع دابة
بكل لغة ينادي بالهدى والهدى
الهدى للهدى
سعد بن

عبدنا محمد بن عبد الله
ابن عبد الله بن عبد الله

[illegible]

عالم و فرهنگ نامیده
ادب و هنر نامیده

١٤٤٤

الحمد لله

شکر بگویم که این کتاب را به من بخشیدند و به من بخشیدند و به من بخشیدند.

عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب

امہ العزیزہ! ملکہ العجیبہ! ملکہ العزیزہ!

وہاں سے پہلے ہی کہہ چکا تھا کہ یہ ایک ایسا ہی ہے جس کا نام ہے

[illegible]

دولت اسلامیہ پاکستان



Handwritten text in Arabic script, heavily obscured by ink blotches and damage. A large, bold letter 'R' is visible on the left side of the main text block. The text appears to be a historical document or manuscript, possibly a letter or a record, given the context of the page number and the nature of the handwriting.

نوبت سیزدهم از تاریخ ۱۳۰۲/۱۰/۱۵
جایگاه کارخانه کبریا
کلیه اشیاء و اوراق
الذات

[Faint handwritten notes at the bottom of the page]

١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

-۲۴۲-

-۲۴۳-

- 335 -

-۲۴۵-

١٢٠
 ص ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١
 ٤٧٢
 ٤٧٣
 ٤٧٤
 ٤٧٥
 ٤٧٦
 ٤٧٧
 ٤٧٨
 ٤٧٩
 ٤٨٠
 ٤٨١
 ٤٨٢
 ٤٨٣
 ٤٨٤
 ٤٨٥
 ٤٨٦
 ٤٨٧
 ٤٨٨
 ٤٨٩
 ٤٩٠

-۲۴۷-

الجزء الثاني

هذا الكتاب هو الذي كتبه
الامام احمد بن حنبل في حياته
او بعد موته في حياته
العزيزي الشافعي خليفته احمد بن حنبل في حياته
بعد وفاته عليه وهو كتاب الترمذي المصنف
منه في كل شيء من العلم والفقه والاصول
منه في كل شيء من العلم والفقه والاصول

الثاني من شيوخ الامام الشافعي

من شيوخه عاصم بن عاصم بن عاصم بن عاصم
عنه من شيوخه عاصم بن عاصم بن عاصم بن عاصم
والتواضع المرحوم المرحوم المرحوم المرحوم
من شيوخه عاصم بن عاصم بن عاصم بن عاصم

اَشْهَدُ اَنْ لَا اِلَهَ اِلَّا اللهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ

وهم ما سجدوا لغيره
فما سجدوا له اسفلوا عاصيا
المعصية المذنبين لا تؤمن الزكوة الضعيف
المهاجرين محلا من سطر لحد الضيق
في شظف من ردة الله في لعل ورا داس
اجتني ليلدا لعلو عا
اسم في سنا العبد الفقير الى الله
ايضا الفضل لا يفي ليرجى لعلو ليرجى لعلو
لعلو ما لعلو لعلو لعلو لعلو لعلو
مركز اشهرين ليرجى لعلو لعلو لعلو
ليكن لعلو لعلو لعلو لعلو لعلو

المحتويات

الصفحة	
٥	إهداء
٩	مقدمة
١٥	الفصل الأول: الإثبات: ماهيته وطرقه
١٧	ماهية الإثبات
١٧	الإثبات لغة
١٧	الإثبات فقها
١٨	الإثبات في القانون
٢٠	أهمية الإثبات
٢١	عبء الإثبات
٢٣	مذاهب الإثبات
٢٥	طرق الإثبات
٢٦	الشهادة
٣٠	القرائن
٣١	الإقرار
٣٣	اليمين
٣٥	المعاينة
٣٧	الخبرة
٤١	الكتابة كوسيلة إثبات
٤١	أهمية الكتابة

٤٢	قيمة الكتابة في الإثبات
٤٤	وجوب الكتابة
٤٧	أنواع المستندات
٥١	فقدان المستندات
٥٥	الفصل الثاني: حق الملكية: دراسة موضوعية
٥٥	حق الملكية
٥٩	مفهوم الملكية
٦٠	تطور حق الملكية
٦٢	خصائص حق الملكية
٦٤	أسباب كسب الملكية
٦٥	الاستيلاء
٦٦	العقد
٦٨	الالتصاق
٦٩	الشفعة
٧٠	الحيازة
٧١	الميراث
٧٢	الوصية
٧٥	الفصل الثالث: وثائق إثبات الملكية: دراسة دبلوماسية
٧٧	المظاهر الدبلوماسية الخارجية
٧٧	مادة الكتابة
٧٨	الهوامش
٧٩	السطور
٧٩	الخط
٨٢	خصائص الكتابة

٨٤	المداد
٨٤	حالة الوثائق
٨٥	مراحل إخراج الوثيقة
٨٦	رفع القصة
٨٨	عرض الدعوي
٨٩	نظر الدعوي
٩٣	التوثيق
٩٧	الأجزاء والصيغ في وثيقة إثبات الملكية
٩٧	البروتوكول الافتتاحي
٩٩	النص
١٠١	البروتوكول الختامي
١٠٥	علامات الصحة والتوثيق
١١١	الفصل الرابع: في الباليوجرافى: نشر نصوص وثيقتى إثبات ملكية
١١٣	الوثيقة الأولى
١٣٥	الوثيقة الثانية
١٥٣	الفصل الخامس: التحقيقات والتعليقات العلمية
٢٠٣	خاتمة
٢٠٧	المصادر
٢٠٧	المصادر العربية
٢١٣	المصادر الأجنبية
٢١٥	اللوحات المصورة
٢٥١	المحتويات

هذا الكتاب

الوثائق القومية ، أو التاريخية ، جزء مهم من التراث الفكرى الإنسانى ، كما أنها تمثل نوعاً متميزاً من أنواع أوعية المعلومات لاغنى للباحث الجاد عنها . فهذه الوثائق - وخاصة الدبلوماسية (الرسمية) - مصادر لا يرقى إليها الشك ، ولا سبيل إلى الطعن فى صحة ودقة المعلومات والحقائق التى ترد فيها ، حيث إن طبيعة إصدارها تجعلها محصنة ضد التلاعب أو التزوير .

ولقد عمدت الدراسات الحديثة إلى الاستفادة من المعلومات التى تضمها الوثائق التاريخية ، لأن ما تحويه هذه المصادر من حقائق ومعلومات يندر أن يوجد فى أى مصدر آخر - مطبوعاً كان أو مخطوطاً - ومن هنا جاء اهتمام المؤلف بإصدار هذه الوثائق وتحقيقها ونشر نصوصها مع التعليق على غوامضها تيسيراً على الباحثين والدارسين فى مجال التاريخ ، والقانون ، وتاريخ النظم والإدارة ، ليقدم لهم هذه الوثائق التى لم يسبق دراستها أو نشرها قبل الآن .

وهذا الكتاب ذو فائدة كبيرة لدارسى وطلاب أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات ، فهو يقدم لهم نماذج لنظام حديث لفهرسة الوثائق الدبلوماسية ، ونماذج لكيفية دراسة وتحقيق ونشر هذه الوثائق .

الناشر



طباعة • نشر • توزيع

١٦ شارع جمال الدين - طوبى - ٢٩٦٢٥٢ - ٢٩٦١٧٤٣ - لاس: ٣٩٠٩٦١٨ - برقا: دار خلدون - ص.ب. ٢٠٢٢ - القاهرة

AL-DAR AL-MASRIAH AL-LUBNANIAH

PRINTING — PUBLI SHING — DISTRIBUTION

16 ABD EL KHALEK SARWAT St. P.O.Box 3022-Cairo-Egypt PHONE: 3936743-3923525 FAX: 3909618 CABLE DARSNAHO

الدار المصرية اللبنانية